٦

أنا والزعيم

مذكرات العقيد محسن الرفيعي
مدير الاستخبارات العسكرية في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم

إعداد وتحرير
الدكتور ستار جبار الجابري



محسن الرفيعي في سطور



- الاسم : العقيد محسن هادي الرفيعي.
- محل وتاريخ الولادة : النجف - ١٩١٨
- الحالة الاجتماعية : متزوج ولديه ثلاثة اولاد وستة بنات.
- التحصيل الدراسي : الكلية العسكرية.
- اللغات التي يجيدها : الانكليزية.

الوظائف والمسؤوليات التي تقلدها:

- قبل في الكلية العسكرية بتاريخ ٢٧ كانون الأول ١٩٣٨.
- تخرج من الكلية العسكرية بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٤١ ، ومنح رتبة ملازم.
- نقل إلى وحدات الفرقة الرابعة المدرعة بتاريخ ٩ آذار ١٩٤٢-١٥ آذار ١٩٤٢.
- نقل لمنصب مدير إدارة وميرة منطقة الحبانية للمدة ٢٤ تموز ١٩٥٨-٢٦ آب ١٩٥٨ .
- نقل لمنصب معاون مدير الاستخبارات العسكرية للمدة ٢١ نيسان ١٩٥٩-٢ آذار ١٩٦٠.
- ثبت بمنصب مدير الاستخبارات العسكرية للمدة ٣ آذار ١٩٦٠-٨ شباط ١٩٦٣ .
- عين متصرفاً للواء الكوت في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٦ بموجب المرسوم الجمهوري المرقم ١١٢٣ في الأول من تشرين الثاني ١٩٦٦ .

الأنواط والتشكرات:

- منح نوط الخدمة الفعلية لاشتراكه في الحركات التي جرت في منطقة الزيبار والمناطق المجاورة لها في ٢٩ تشرين الأول ١٩٤٥ بموجب الإرادة الملكية المرقمة ٥٢١ في ٢٩ تشرين الأول ١٩٤٥.
- منح نوط الحرب والنصر في ٢٢ أيلول ١٩٥١ بموجب الإرادة الملكية المرقمة ٥٥٧ في ٩ أيلول ١٩٤٥.
- منح نوط فيصل الثاني في ٩ حزيران ١٩٥٣ بموجب الإرادة الملكية المرقمة ٣٠٦٦٨ في ٩ حزيران ١٩٥٣.
- منح نوط الإنقاذ في ١٠ تموز ١٩٥٥ بموجب الإرادة الملكية المرقمة ٢٨١٧١ في ١٠ تموز ١٩٥٥.
- منح نوط الخدمة العامة لحركات مايس ١٩٤١ بموجب الأمر ٨٩٠٤ في ٣١ كانون الثاني ١٩٥٩.
- منح نوط حركات مايس ١٩٤١ بموجب الأمر ٥٧٨٠٠ في ١٨ حزيران ١٩٦٠.
- منح نوط حرب فلسطين ١٩٤٨ بموجب الأمر ٥٧٨٠٠ في ١٨ حزيران ١٩٦٠.
- منح نوط الخدمة العامة لحرب فلسطين بموجب الأمر ٦٠٩٠٨ في ٢٧ حزيران ١٩٦٠.
- عشرات كتب الشكر والتقدير من مختلف الجهات الرسمية والشعبية والعربية.

رقم الايداع: ١٤٨٥ لسنة ٢٠١٠ | الطبعة: الاولى ٢٠١٠

طبعت بمطابع شركة مجموعة العدالة للصحافة والطباعة والنشر المدير التجاري: ٠٧٩٠٢٤١١٠٩٣ - E-mail:aladala_print_co@yahoo.com

أنا والزعيم

مذكرات
العقيد محسن الرفيعي
مدير الاستخبارات العسكرية في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم

إعداد وتحرير
الدكتور ستار جبار الجابري

الكتــــــاب: أنا والزعيم
اعداد وتحريــــر: ستار جبار الجابري
الطبــعــــــــة: الاولى عام 2010
الناشــــــــر:
الموقع الالكتروني: www.muhsin-alrufaie.com
رقـــــم الايداع: 1485 لسنة 2010

الإهداء:

إلى زوجتي الحنونة التي اقترنت بها في شهر تموز من العام 1944 ، وكان لها من العمر ثلاثة عشر عاما ، وأنجبت ثلاثة أولاد وستة بنات ، وهي خير مربية لأولادها ، وراعية لشؤوني ، ولم يحصل بيننا خلال مدة زواجنا ما يعكر حياتنا ولو بكلمة واحدة أطال الله عمرها .

السيد محسن الرفيعي
6 آذار 2000

تقديم :

تفضل بعض الأخوة من ذوي العقيد السيد محسن الرفيعي يودون أن أقدم لمذكراته التي كتبها كمدير للاستخبارات العسكرية في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم منذ تسلم منصبه خلفاً للمرحوم العقيد رفعت الحاج سري حتى 1963/2/8 ، إثر الانقلاب الذي أطاح بالزعيم عبد الكريم قاسم ، ونشاطه السياسي فيما بعد .

إن علاقتي بالمرحوم صاحب المذكرات تتمثل في انتمائي وإياه إلى الضباط الأحرار الذين قادوا ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958 ، وكوني أحد أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار المكونة من (15) عضواً ، وعضوية لجنة التخطيط للثورة . علماً إنه لم يحصل أن عملنا سوية في وحدات الجيش كما هو الحال بينه وبين الزعيم عبد الكريم قاسم، إذ عملا سوية في وحدات الجيش قبل حرب فلسطين عام 1948 وخلالها وبعدها، فضلاً عن عملهما في القطعات العسكرية في المسيب عام 1949 ، وكانت تربطهما وشائج متينة ، مما أتاح له المجال لكي يكون قريباً من مواقع إصدار القرارات ، والمساهمة في صياغتها بعد الثورة .

وبالاطلاع على تفاصيل مذكراته يمكن التأكد من إنه كان يمارس السياسة والنضال منذ وأثناء دراساته ، وفي الكلية العسكرية العراقية فيما بعد . كما ارتبط فيما بعد – كما جاء في المذكرات – مع الكثير من الشخصيات الوطنية والقومية العاملة في الساحة العراقية ، ولابد من الإشارة إلى أن مكانة عائلته الدينية والوطنية في النجف الأشرف دفعته للالتحاق بالضباط الأحرار للتخلص من النفوذ الأجنبي .

وعندما أطيح بالزعيم عبد الكريم قاسم واصل عمله الوظيفي والسياسي ، إذ تسلم مناصب عديدة كان فيها نشطاً وفعالاً من اجل تحقيق الأهداف التي سعت الثورة إلى تحقيقها في تأمين استقلال الوطن وسيادته وإشاعة الديمقراطية والأمن والاستقرار ومواصلة البناء ، وضمان حرية الرأي والصحافة ومحاربة الطائفية ، ولهذا كان انتمائه إلى حركة " التضامن الوطني " التي كانت بقيادة المرحوم معالي الشيخ محمد رضا الشبيبي وعدد من الشخصيات الوطنية والقومية .

من المتعارف عن شخص صاحب المذكرات سلوكه الوظيفي الأمين ، واعتداله ، وسعيه لعمل الخير وحل المشاكل بالتي هي أحسن لخدمة الوطن والمواطنين .

وختاماً فإن الاطلاع على هذه المذكرات التي نجدها تحوي على مادة غنية من مراحل تاريخ العراق الحديث ضروري ، ففي تفاصيلها ووقائعها ما تضيفه للقارئ من

معلومات صادقة وأمينة يمكن الرجوع إليها لمواصلة ربط الحلقات التاريخية لمراحل تطور العراق السياسي.

رحم المولى تعالى الفقيد السيد محسن الرفيعي الذي ساهم بصدق وإخلاص في خدمة وطنه الحبيب وأمته العربية المجيدة .

ناجي طالب

بغداد 2010/5/17

المقدمة:

العقيد السيد محسن الرفيعي شخصية كبيرة من الشخصيات التي احتلت واجهة الأحداث في حقبة مهمة من تاريخ العراق المعاصر ، ألا وهي حقبة العهد الجمهوري الأول، إذ استلم مسؤولية مديرية الاستخبارات العسكرية في حكومة ثورة الرابع عشر من تموز ، واستمر في مهامه منذ الحادي والعشرين من نيسان 1959 وحتى الثامن من شباط 1963 ، أبان حكم الزعيم عبد الكريم قاسم ، تلك الحقبة التي شهدت أحداثاً جساماً ، وصراعات مختلفة مع ما رافق ذلك من تنافر بين التيارات والأحزاب السياسية .

وتأتي أهمية المذكرات التي كتبها السيد محسن الرفيعي من كونه لم يكن معاصراً للزعيم عبد الكريم قاسم وحسب ، وإنما كان مقرباً منه ، وقريباً إليه في كل مفاصل حركته وحركة الدولة آنذاك ، وعاش عن كثب أسرار تلك المرحلة .

وعلى الرغم من كونه لم يكشف في مذكراته أسرار الدولة الاستخبارية آنذاك[1] ، من منطلق أخلاقي ، كونه كان مؤتمناً على أسرار الدولة ، إذ كان يرى إنه لا يحق له ، ولا لغيره، أن يعرضها على الملأ . إلا إنه كشف لنا في مذكراته العديد من الأسرار التي اكتنفت تلك المرحلة ، ولاسيما ما يتعلق بشخصياتها ، وعلاقاتهم مع بعضهم ، وأسرار التنظيمات السياسية التي كانت تنشط تلك الأيام .

لقد اطلع السيد محسن الرفيعي على أدق التفاصيل التي عاصرها خلال حقبة توليه قيادة مديرية الاستخبارات العسكرية ، والتي شملت أغلب حقبة حكم الزعيم ، إذ استلم إدارة الاستخبارات العسكرية بعد تسعة أشهر من الثورة ، وبقي في منصبه حتى الثامن من شباط 1963 . وكان قريباً من قادة الثورة ، وشاهداً رئيساً عن حجم وعمق الصراعات التي حدثت بين رموزها .

وإذا ما انتقلنا إلى شهادته بحق الزعيم عبد الكريم قاسم ، فيمكننا أن نقول إنه يُعدّ مرجعاً مناسباً للشهادة بحق ذلك الرجل ، كونه عاصره عن قرب في ثلاث حقب تاريخية متفرقة ، ويمكن أن تعطي صورة واضحة عن ذلك الرجل الذي أشغل العراق كثيراً في زمن حكمه وما تلاه من سنين .

---

[1] . زهير الرفيعي: كنت من المواكبين لكتابة هذه المذكرات والتي تمت قبل عام 2003 وكان المرحوم يتحاشى ذكر ما يعرفة عن حزب البعث في تلك الفترة لحساسيتها، ولم يتمكن من اضافة المعلومات بعد سقوط الصنم للمرض الذي الم به رحمه الله.

المرحلة الأولى التي عاصر فيها الزعيم كانت في بداية حياته العسكرية عندما كان عبد الكريم قاسم معلماً في الكلية العسكرية ، والسيد الرفيعي تلميذاً في الدورة (18) في تلك الكلية ، وكان قاسم آمراً للفصيل الذي ينتمي له الرفيعي ، وعلى الرغم من قصر تلك المدة ، كون الأول قد قبل في كلية الأركان العام 1939 الأمر الذي استوجب تركه للكلية العسكرية ، إلا إنها تقدم صورة عن الرجل في بدايات حياته العسكرية .

أما المرحلة الثانية فكانت في حرب فلسطين العام 1948 ، إذ التقى الرجلان مرة أخرى في كفر قاسم ، عندما كان المقدم الركن عبد الكريم قاسم آمراً للفوج الأول ، وأصبح النقيب محسن الرفيعي نائب المساعد في الفوج لشؤون الاستخبارات (ضابط استخبارات الفوج) ، وأصبحت العلاقة بينهما قوية منذ ذلك التاريخ ، إذ عايشه في أحلك الظروف ، وقدم لنا السيد الرفيعي صورة حقيقية عن الزعيم وشجاعته في تلك الحرب .

وشاءت الظروف أن يلتقيا في المرة الثالثة والزعيم عبد الكريم قاسم يقود نظام الحكم بعد ثورة الرابع عشر من تموز 1958 ، ورشحه بعد حركة الشواف ليكون مديراً للاستخبارات العسكرية بدلاً من العقيد رفعت الحاج سري ، ويصبح أحد أقرب المقربين من الزعيم ، وأحد الرجال الثقاة لديه ، والذين يستمزج رأيهم في كثير من القضايا الحساسة . وأثبت الرجل (الرفيعي) كفاءة قل نظيرها في أداء الواجب ، وأن يكون أهلاً للثقة التي أولاها إياه الزعيم .

إن الشهادة التي قدمها العقيد السيد محسن الرفيعي في مذكراته التي بين يدي القارئ الكريم ، تعد بالغة الأهمية ، لأنه لم يتطرق إلى ما مر ذكره وحسب ، وإنما تناول العديد من القضايا الحساسة ، وأهمها تشكيل تنظيم الضباط الأحرار ، وتقويمه لأداء ذلك التنظيم ، والمشاكل والإخفاقات التي وقع فيها ، والتي قادت بمجملها إلى المشاكل التي حصلت بين قيادات ذلك التنظيم ، ولاسيما الرجلين الكبيرين بعد 14 تموز 1958 ، عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ، وكيفية استبعادهما لرموز وقيادات تنظيم الضباط الأحرار ، وانفرادهما بالسلطة بعد الثورة ، ومن ثم صراعهما المرير والذي قاد إلى المزيد من الصراعات والاحتراب بين رفاق السلاح ، والذي قاد فيما بعد إلى العديد من الانقلابات العسكرية ، ولاسيما في حقبة الستينيات من القرن الماضي .

وحينما كُلفت من قبل أسرة المرحوم العقيد محسن الرفيعي بإعداد وتحرير هذه المذكرات التي سطرها خطياً في العام 2000 ، أحسست بمسؤولية كبيرة على المستويين التاريخي والوطني ، كون الرجل في رحاب الله ، الأمر الذي يستوجب أمانة ودقة وحرصاً

على ما يخط في ثنايا هذه المذكرات التي أجدها ذات أثر إيجابي في سد الكثير من الثغرات التي تخص الحوادث التي كانت المعلومات فيها شحيحة ومبتسرة ، وهذا ما نحاوله في هذه المذكرات التي أرجو أن يتعامل معها قارئها بروح إيجابية ومسؤولة .

ومن دواعي الأمانة التاريخية الالتزام بما سطره من تسميات وأوصاف بشكل حرفي ودون تغيير ، فمثلاً في موضوع الثامن من شباط 1963 نجده في أغلب الأحيان يسجلها على إنها (ثورة) ، وفي بعض المرات يشير إليها على أنها (حركة) ، وقد يكون للظرف الذي كتب فيه المذكرات أثر في ذلك الأمر، وبعد سقوط النظام في 2003 لم تسمح له ظروفه الصحية باضافة او تعديل اي معلومة في مذكراته.

وأخيراً فقد شرفني الأستاذ الجليل ناجي طالب رئيس وزراء العراق الأسبق وعضو اللجنة القيادية لتنظيم الضباط الأحرار بأن تفضل بقراءة المذكرات وكتابة التقديم لها على الرغم من حالته الصحية ، داعياً الباري عز وجل أن يطيل في عمره ويمتعه بموفور الصحة والعافية .

وَمن الله التوفيق .

الأستاذ المساعد الدكتور

ستار جبار الجابري

مركز الدراسات الدولية/جامعة بغداد

العقيد السيد محسن الرفيعي ... صورة قلمية[1] :

- الاسم : العقيد محسن هادي الرفيعي .
- محل وتاريخ الولادة : النجف – 1918[2]
- الحالة الاجتماعية : متزوج ولديه ثلاثة اولاد وستة بنات .
- التحصيل الدراسي : الكلية العسكرية .
- اللغات التي يجيدها : الانكليزية .

الوظائف والمسؤوليات التي تقلدها :

- قبل في الكلية العسكرية بتاريخ 27 كانون الأول 1938 .
- تخرج من الكلية العسكرية بتاريخ 4 كانون الثاني 1941 ، ومنح رتبة ملازم .
- نقل إلى منصب آمر فصيل في الفوج الثاني الآلي للمدة 13 شباط 1941-2 أيلول 1941.
- نقل إلى آمر فصيل في السرية الثالثة الفوج الأول الآلي للمدة 3 أيلول 1941-8 آذار 1942 .
- نقل إلى وحدات الفرقة الرابعة المدرعة بتاريخ 9 آذار 1942-15 آذار 1942 .
- ثبت نقله بمنصب آمر فصيل في الفوج الثاني اللواء الخامس للمدة 16 آذار 1942-11 تموز 1943 .
- نقل لمنصب معلم في جناح الفيكرس في مدرسة الأسلحة الخفيفة للمدة 12 تموز 1943-1 أيار 1944 .
- ترفع لرتبة ملازم أول في الثاني من أيار 1944 .
- نقل لمنصب آمر الفصيل الثاني إسناد للمدة 10 تشرين الأول 1945-18 تشرين الثاني 1945 .
- نقل لمنصب معلم في مدرسة الأسلحة الخفيفة للمدة 19 تشرين الثاني 1945-26 كانون الثاني 1946 .

---

1 . اعتمدنا في المعلومات الواردة في هذا الموضوع على دفتر الخدمة الخاص بالعقيد محسن الرفيعي . (المعد) .

2 . ورد في دفتر الخدمة الخاص بالعقيد محسن الرفيعي أن تاريخ ولادته هو العام 1917 ، كما ورد في دفتر النفوس لعام 1957 التاريخ نفسه ، بينما يؤكد في مذكراته أن ولادته كانت العام 1918 . (المعد) ينظر الملحق رقم (1) و (2) .

- استخدم في زمرة تدريب وتنظيم أفواج الشرطة التابعة للقوة السيارة للمدة 27 كانون الثاني 1946-1أيار 1947 .

- ترفع لرتبة رئيس في الثاني من أيار 1947 .

- نقل إلى منصب معاون آمر السرية الثالثة الفوج الثاني اللواء الثالث للمدة 7 أيلول 1947-16 أيلول 1947 .

- نقل إلى منصب معاون آمر السرية الأولى الفوج الأول اللواء الرابع عشر للمدة 17 أيلول 1947-5 تشرين الأول 1947 .

- نقل إلى القائمة العامة للمدة 6 تشرين الأول 1947-25 شباط 1948 .

- نقل إلى منصب مساعد وحدة الميدان الطبية الثانية الفرقة الأولى للمدة 26 شباط 1948-20 أيلول 1948 .

- تعين بمنصب نائب مساعد الفوج الأول الجحفل الأول للمدة 21 أيلول 1948-19 حزيران 1949.

- أعيد إلى منصبه الأصلي مساعداً لوحدة الميدان الطبية الثانية الفرق الأولى للمدة 20 حزيران 1949-29 حزيران 1951 .

- نقل لمنصب معاون آمر السرية الثانية الفوج الأول اللواء الأول للمدة 30 حزيران 1951-30 تشرين الثاني 1951 .

- نقل إلى منصب معلم أقدم في مدرسة التعبئة الصغرى والحروب الجبلية للمدة الأول من كانون الأول 1951-الأول من أيار 1952 .

- ترفع إلى رتبة رئيس أول في الثاني من أيار 1952 .

- نقل لمنصب آمر السرية الثالثة الفوج الأول اللواء الثالث للمدة 3 تشرين الأول 1953-15 نيسان 1955 .

- نقل لمنصب مساعد الفوج الثالث اللواء العاشر للمدة 16 نيسان 1955-28 نيسان 1955 .

- نقل لمنصب ضابط الركن الثالث للحركات اللواء الثامن الآلي للمدة 29 نيسان 1955-28 حزيران 1955 .

- استخدم معلماً في دورة الضباط الاحتياط للمتطوعين الليفي 29 حزيران 1955-الأول من أيار 1956 .

- ترفع لرتبة مقدم في الثاني من أيار 1956 .

- نقل لمنصب آمر جناح الأسلحة الساندة بمدرسة المشاة للمدة 10 كانون الأول 1956-22 أيار 1957 .

- نقل لمنصبه الأصلي ضابط الركن الثالث حركات في مقر اللواء الثامن الآلي للمدة 23 أيار 1957-31 أيار 1957 .

- نقل لمنصب وكيل معاون مدير إدارة وميرة اللواء نفسه 31 تموز 1957-31 أيار 1958.

- نقل لمنصب مدير إدارة وميرة منطقة الحبانية للمدة 24 تموز 1958-26 آب 1958 .

- نقل لمنصب آمر مدرسة الصنائع الجوية للمدة 27 آب 1958-20 نيسان 1959 .

- نقل لمنصب معاون مدير الاستخبارات العسكرية للمدة 21 نيسان 1959-2 آذار 1960.

- ترفع إلى رتبة عقيد بتاريخ السادس من كانون الثاني 1960 .

- ثبت بمنصب مدير الاستخبارات العسكرية للمدة 3 آذار 1960-8 شباط 1963 .

- عين متصرفاً للواء الكوت في 14 تشرين الثاني 1966 بموجب المرسوم الجمهوري المرقم 1123 في الأول من تشرين الثاني 1966 .

- انفك من إدارة متصرفية لواء الكوت بتاريخ 7 تشرين الأول 1968 ، ونقل لمنصب مفتش إداري في ديوان وزارة الداخلية .

- أحيل على التقاعد بموجب أمر وزارة الداخلية المرقم 17858 في 31 تشرين الأول 1968 .

الأنواط والتشكرات :

- منح نوط الخدمة الفعلية لاشتراكه في الحركات التي جرت في منطقة الزيبار والمناطق المجاورة لها في 29 تشرين الأول 1945 بموجب الإرادة الملكية المرقمة 521 في 29 تشرين الأول 1945 .

- منح نوط الحرب والنصر في 22 أيلول 1951 بموجب الإرادة الملكية المرقمة 557 في 9 أيلول 1945 .

- منح نوط فيصل الثاني في 9 حزيران 1953 بموجب الإرادة الملكية المرقمة 30668 في 9 حزيران 1953 .

- منح نوط الإنقاذ في 10 تموز 1955 بموجب الإرادة الملكية المرقمة 38171 في 10 تموز 1955 .

- منح نوط الخدمة العامة لحركات مايس 1941 بموجب الأمر 8904 في 31 كانون الثاني 1959 .

- منح نوط حركات مايس 1941 بموجب الأمر 57800 في 18 حزيران 1960 .

- منح نوط حرب فلسطين 1948 بموجب الأمر 57800 في 18 حزيران 1960 .

- منح نوط الخدمة العامة لحرب فلسطين بموجب الأمر 60908 في 27 حزيران 1960.

- عشرات كتب الشكر والتقدير من مختلف الجهات الرسمية والشعبية والعربية .

من أنا :

أنا السيد محسن بن السيد هادي بن السيد محسن الرفيعي[1] ، ولدت في النصف الأول من شهر نيسان 1918 في بستان يعود لوالدي تقع في الجانب الأيسر من نهر الفرات مقابل جسر الكوفة في النجف ، إذ كانت النجف في ذلك الوقت محاصرة من قبل الجيوش البريطانية بسبب ثورتها عليهم ، ومقتل حاكمها العسكري ، وأجبر سكان النجف على ترك المدينة والتوجه إلى الكوفة ، ومنهم أسرتي . وكان والدي يشغل منصب نائب سادن الروضة الحيدرية ، وبعد رفع الحصار ، عدنا إلى دارنا في مدينة النجف .

توفي والدي في العام 1923 ، فتولت والدتي مسؤولية تربيتي وشقيقي السيد عبود وشقيقاتي الأربع .

تعلمت قراءة القرآن الكريم عند الكتاتيب ، وفي العام 1925 أدخلت للدراسة في مدرسة الغري الأهلية ، فوجدت الكثير من أولاد عمومتي منتظمين للدراسة فيها ، وقد أكملت الدراسة الابتدائية في العام 1932 ، وانتقلت إلى الدراسة في ثانوية النجف الذي كان يديرها مدراء منهم الأساتذة عبد المجيد زيدان وعبود زلزلة وعبد الجبار الجلبي ، ومن المدرسين الأساتذة محمد مهدي الجواهري وكامل قزانجي وفرحان حمادي (لبناني الجنسية) ، والأستاذ صالح الجعفري ، والمستر فلاتن وهو بريطاني الجنسية ، والذي تبين فيما بعد إنه كان طياراً ، وساهم في قصف القطعات العراقية في ثورة مايس 1941 من داخل معسكر الحبانية ، ثم ورد اسمه مديراً لمعارف إمارة البحرين .

---

[1] . أسرة آل الرفيعي : أسرة عربية مشهورة وعريقة في شرف نسبها وسمو منزلتها ، يرقى نسبها إلى الإمام موسى الكاظم عليه السلام ، هاجر جدهم السيد حسين بن السيد عماد الموسوي من الحجاز إلى مدينة النجف الأشرف أواخر القرن السادس عشر الميلادي (الحادي عشر الهجري) ، أي بعد حوالي نصف قرن من استيلاء العثمانيين على العراق . وكان للسيد عماد الموسوي علاقات قديمة مع قبيلة الرفيع البدوية ، وتشير الأخبار إلى أن السيد محمد حفيد السيد عماد مرض فنصحه الأطباء بالخروج إلى البادية ، فتوجه إلى ديار الرفيع ، وعاش معهم بضعة سنوات ، وبعد شفائه وعودته استمرت علاقته الوثيقة بقبيلة الرفيع ، الذين كانوا حين قدومهم إلى النجف يخاطبونه بـ " سيد الرفيع " ، أو " السيد الرفيعي " . فعرف السيد محمد بهذا اللقب ، وبعد وفاته صار أخلافه يقال لهم السادة " الرفيعية " .
ينظر : عباس العزاوي ، عشائر العراق ، ج 4 ، ص 82 .
وحظي السادة آل الرفيعي بشرف خدمة ضريح الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ، وفي العام 1849 (1266 هـ) آلت إلى السيد رضا بن السيد محمد الرفيعي سدانة الحرم الشريف ، استلمها بإعانة المرجع الديني العلامة الشيخ محمد بن الشيخ علي بن الشيخ جعفر كاشف الغطاء ، وبعد مدة صدر عن السلطان العثماني فرمان سلطاني بتوليه نقابة أشراف النجف كذلك . وبعد وفاة السيد رضا الرفيعي تولى السدانة ونقابة الأشراف ولده السيد جواد ، وفي أيامه أضيف للعائلة منصب شريف آخر وهو نائب الكليدار ، وآل هذا المنصب للسيد محسن بن منصور الرفيعي ، وكان من أجل السادات بالنجف ، وبعد وفاته تولى المنصب ولده السيد هادي والد السيد محسن الرفيعي . واستمرت سدانة مرقد الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام بيد أسرة آل الرفيعي حتى التغيير الذي حصل في العراق العام 2003 .

أكملت الدراسة المتوسطة العام 1936 ، وفي العام التالي (1937) اجتزت الصف الرابع الثانوي ، وحصل خلاف بسيط بيني وبين شقيقي السيد عبود ، وفي هذه المدة أعلنت وزارة المعارف عن حاجتها إلى معلمين من خريجي الدراسة المتوسطة ، فقدمت طلبا أرجو فيه تعييني معلماً . وقبل الطلب ، وعينت معلما في مدرسة الفيصلية الابتدائية في ناحية الفيصلية (المشخاب) . وسأعود للحديث عن هذه المدة .

أما النشاطات التي ساهمت فيها خلال سني الدراسة في الثانوية فهي :

أولا : الاشتراك في المظاهرات التي كانت تقام في النجف من أجل نصرة فلسطين ، وهي بداية تحرر البذرة القومية الأولى في كياني ، والتي ترعرعت ونمت في تفكيري ودفعتني إلى الانتماء للتنظيمات التي عملت من أجل فلسطين أولاً ، وكل التنظيمات التي تعمل من أجل الوحدة العربية ، والتي سأكتب عنها الكثير .

ثانيا : العمل مع بعض الطلبة على تأسيس جمعية أطلق عليها اسم (جمعية توحيد الأزياء) ، والحق أقول إنها كانت فوق مستوى تفكيرنا ونشاطاتنا ، ويصعب علينا التأثير على المجتمع النجفي في هذا المجال .

ثالثا : تشكيل جمعية أطلق عليها اسم (جمعية تعلم اللغة الانكليزية) ألزمت المنتمين إليها بالتحدث فيما بينهم باللغة الانكليزية ، ومن ينطق بكلمة باللغة العربية يغرّم فلسا واحدا — وهي أصغر عملة عراقية في ذلك الوقت - .

رابعا : كان هناك طلبة آخرون يعملون على حث إدارة الثانوية على عمل سفرات سياحية لبعض الألوية ، وقد وافقت إدارة مدرستنا (ثانوية النجف) على إقامة سفرة سياحية إلى مدينة الكوت ، فساهمت بها أنا وشقيقي الأكبر ، وبدأت السفرة من النجف ، فكربلاء ، وبغداد ، والعزيزية ، والنعمانية ، وكان آخر المطاف مدينة الكوت .

وعندما وصلنا العزيزية حللنا ضيوفا على والد العميد خليل إبراهيم حسين في مضيفه هناك . ومن ثم اتجهنا إلى مدينة النعمانية ، وكان مُضيّفنا هذه المرة في مضيفه السيد محمد أمين والد الأخ ماجد محمد أمين ، وكان خطيباً لأحد جوامعها ، واستمرينا في ترحالنا إلى مدينة الكوت ، إذ كنا في ضيافة مديرية تربية الكوت ، وبعد انتهاء الزيارة عدنا إلى النجف والعود أحمد . ومرت السنوات وإذا بي محافظاً للواء الكوت في العام 1966 ، وسأكتب عن هذه الحقبة في وقتها .

وعندما حلت العطلة الصيفية لعام 1937 ، وتفرق الطلاب اللذين عملوا بهذه الجمعيات إلى جمعيات متفرقة في العراق ، وكانوا يكتبون الرسائل إلى أصدقائهم في النجف

يتحدثون فيها عن أخبار هذه الجمعيات ، فوقعت تلك الرسائل بيد التحقيقات الجنائية ، فظن المسؤولون فيها إن تلك الأسماء هي أسماء مستعارة لجمعيات سرية سياسية . فأوفدت أحد معاوني شرطتها المدعو محي الأعور ، وبعد تعمقه في التحقيق ، ثبت لديه أن لا علاقة لها بالسياسة ، وأغلق الموضوع .

أما عن علاقتي بالفيصلية — والتي ذكرت أنني سأكتب عنها لاحقا — ومعارفي فيها ، وعلى رأسهم السادة آل ياسر ، وأولهم أولاد السيد حمود ، ومن ثم السيد محسن السيد علوان والد قصي ، وهم سادة أجلاء . فقد عينت في الفيصلية معلماً ، أنيط بي تعليم اللغة الانكليزية للصفوف المنتهية ، والرياضة البدنية ، وكان مدير المدرسة آنذاك المرحوم صالح شمسه ، وهو صديق حميم للسادة آل ياسر ، وتوطدت هذه العلاقة مع بقية المعلمين ، وأنا منهم حتى هذا اليوم (صداقة الآباء يرثها الأبناء) .

وعند بدء العام الدراسي في 1938 نقلت إلى مدرسة تقع في مساكن آل إبراهيم الذي كان يرأسهم الشيخ داخل الشعلان ، وكان أحد أعضاء المجلس النيابي ، وهو من أصدقاء عائلة السادة آل الرفيعي . وعند التحاقي بهذه المدرسة وجدت أن الحياة فيها صعبة ، لذا قررت الاستقالة ، والعودة إلى مقاعد الدراسة ، ونفذت ذلك القرار .

وفي أواخر العام 1938 دعت وزارة الدفاع الطلبة الراغبين في الانتماء إلى الكلية العسكرية إلى التقديم إليها ، وفعلاً قدمت أوراقي ، وقبلت ، والتحقت بالكلية العسكرية بتاريخ 28 كانون الأول 1938 ، وكان رقم الدورة (18) ، وانتسبت للفصيل الخامس الذي كان آمره المرحوم الملازم الأول عبد الكريم قاسم ، وكانت عائلته على علاقة بأحد أولاد عمومتي ، وهو السيد جليل الرفيعي وعائلته ، وكان يُضَيِّفهم عند زيارتهم النجف ، ولاسيما المرحوم حامد قاسم ووالدته ، حتى يومنا هذا ، وتم زواج حفيد حامد بإحدى بنات عمومتي ، وهو ابن الأستاذ مهدي الحمداني ، وبعد عدة أشهر قبل عبد الكريم قاسم طالباً في كلية الأركان فترك التدريب في الكلية العسكرية .

وفي العام 1940، ونحن في الصف المنتهي من الكلية العسكرية ظهرت تنظيمات كان يرعاها الأساتذة الفلسطينيون في الكلية المذكورة ، والثانوية العسكرية ، فانتميت إلى إحدى هذه التنظيمات، والذي انتمى إليه الأخوان ماجد محمد أمين وشكيب الفضلي وكامل حسون الجنابي وغانم إسماعيل وعارف عبد الرزاق من الكلية العسكرية ، وسعيد حمو من الثانوية العسكرية ، وعبد الكريم كنه وكان طالبا في كلية الحقوق ، وعبد الرحمن الرحيم

وكان طالبا في كلية الهندسة ، وكان يرأس الخلية التي انتسبت إليها الأستاذ الفلسطيني ممدوح السخن الذي كنا نلتقيه وبقية الأخوان في دار الأستاذ أكرم زعيتر .

وكان هناك تنظيم آخر للضباط بينهم عبد السلام عارف ، وجرى حفل تعارف بين تنظيمنا وتنظيم الضباط ، ومنذ ذلك الوقت تعرفت على عبد السلام عارف ، وأصبحنا أصدقاء ، ولم تنقطع المراسلات الشخصية بيننا طوال المدة التي سبقت ثورة 14 تموز 1958.

وفي الأول من كانون الثاني 1941 تخرجت من الكلية العسكرية ، وعينت بمنصب آمر فصيل في الفوج الثاني الآلي من القوة الآلية التي كان يقودها المرحوم العقيد فهمي سعيد ، والتحقت بفصيلي في الثالث عشر من شباط 1941 .

أسهمت في حركة مايس من خلال القوة التي كنت أنتمي إليها ، ففي أواخر نيسان 1941 تحركت القوة الآلية لمحاصرة معسكر الحبانية ، الذي كانت القطعات البريطانية تعسكر فيه ، وفي أول مايس حصل الصدام العسكري بين القوات البريطانية والجيش العراقي.

وبعد أن اضطر الجيش العراقي للانسحاب إلى بغداد والدفاع عنها ، ترك قادة الحركة العاصمة إلى إيران ، وترك الجيش مواقعه الدفاعية إلى معسكراته الدائمة في معسكر الرشيد .

لقد كان أحد المنتمين إلى خلية الثانوية العسكرية محمود حمزة شاه وهو من أخواننا الأكراد من منطقة خانقين ، وقد وشى تحت الضغط بأقرانه ، وقدم قائمة بأسماء من يعرف من التنظيمات ، واتخذت الحكومة العراقية الإجراءات ضدهم من إحالة على التقاعد ، وسجن ، ونقل لوحدات خارج بغداد . وكان نصيبي النقل إلى منصب آمر فصيل في الفوج الأول ، اللواء الخامس عشر الذي يعسكر في الديوانية ويقوده المقدم عبد الكريم فيصل الأنصاري شقيق صديقي العزيز وابن دورتي اللواء الركن إبراهيم فيصل الأنصاري الذي أصبح في حقبة ما رئيساً لأركان الجيش ، والتحقت بمنصبي الجديد في 16 آذار 1942 .

أما الأساتذة الفلسطينيون فقد تم تسفير العديد منهم ، وأجبر بعضهم على الإقامة في بعض المدن ، وكان نصيب الأستاذ ممدوح السخن الإقامة الجبرية في راوندوز ، وبعدئذ تم تسفيره خارج العراق ، وفضل الإقامة في عمان ، وفتح بقالة له هناك . وقد سألت عنه

عند مساهمتي في حرب فلسطين العام 1948 ، وزرته فيها ، فرحب بي كثيراً ، وانقطعت فيما بعد أخباره عني فله العمر إن كان حياً ، والرحمة إن كان توفاه الله تعالى .

كما ذكرت سابقا أنني نقلت إلى إحدى الوحدات المعسكرة في الديوانية بعد فشل حركة مايس 1941، وبعد عدّة أشهر رشحت للالتحاق بدورة للأسلحة الخفيفة في مدرستها ، وكانت نتيجتي الأول على أقراني . ثم رشحت مرة أخرى للاشتراك بدورة للأسلحة المتوسطة في المدرسة نفسها ، وكنت كذلك الأول على المشتركين فيها . واستنادا لهذه النتائج رشحتني المدرسة مدرسا فيها ، ونقلت عندها إلى منصب معلم في مدرسة الأسلحة الخفيفة ، والتحقت فيها بتاريخ 12 تموز 1943 .

عدت للاتصال بالأخ شكيب الفضلي ، فأخبرني بأنه ينتمي إلى تنظيم يعمل بتوجيه حزب الاستقلال ، وحلقة وصل الحزب بالتنظيم هو الرائد صالح مجيد السامرائي ، فانضممت إليه .

وفي تلك الحقبة قررت الحكومات العربية إرسال جيوشها إلى فلسطين لطرد الصهاينة منها ، وذلك في العام 1948 ، ونقلت من مدرسة الأسلحة الخفيفة إلى منصب مساعد وحدة الميدان الطبية المتجحفلة مع لواء المشاة الأول ، وكان آمره العقيد الركن محمد نجيب الربيعي . وصدرت الأوامر إلى هذا اللواء والقطعات الملحقة به بالحركة إلى فلسطين ، ومن هذه القطعات سرية هندسة كان آمرها المرحوم الرائد رفعت الحاج سري المتميز بالأخلاق العالية ، والكتمان والوطنية ، وكنت ألتقيه في بعض المناسبات التي تتعلق بالحرب الفلسطينية – الصهيونية ، وتصرف الحكام العرب آنذاك بمقدراتها ورضوخهم لإملاءات المستعمرين الأمريكان والبريطانيين والسوفيت ومن يسير في فلكهم ، ضاربين بمصالح شعوبهم عرض الحائط . وكنا مقتنعين أن علينا أن نعمل على التخلص من هؤلاء الحكام وأنظمتهم ، وكان الرأي الغالب إن على الضباط أن يشدوا العزم وينظموا أنفسهم في مجموعات لتصفية الحساب مع أولئك الحكام الذين ثبتت خيانتهم لقضية العرب الكبرى .

خواطر وذكريات عن علاقتي بالمرحوم الزعيم عبد الكريم قاسم :

تعرفت على المرحوم الزعيم عبد الكريم قاسم في 28 كانون الأول 1938 عند التحاقي طالباً في الكلية العسكرية ، لأكون أحد منتسبي الدورة الثامنة عشرة ، وتم تنسيبي عند التوزيع إلى الفصيل الخامس الذي كان بإمرة الملازم الأول عبد الكريم قاسم ، وبعد مضي عدة أشهر تم ترشيحه لدورة كلية الأركان ، كان يشملني خلال وجودي بمعيته برعايته وعنايته .

ولم نلتق إلا بعد مدة من الزمن ، إذ التقينا ثانية في فلسطين في حرب العام 1948 ، وكنت يومئذ برتبة نقيب ، ومنصبي مساعداً لآمر وحدة الميدان الطبية الثانية المتجحفلة مع جحفل اللواء الأول ، وكان الزعيم برتبة مقدم ركن آنذاك ، وآمراً للفوج الأول في اللواء الأول الذي كان يقوده المرحوم العقيد الركن نجيب الربيعي .

وفي أحد الأيام حضر الزعيم للمعالجة في وحدة الميدان الطبية ، وبعد انتهاء علاجه قال لي : " سأطلب نقلك إلى منصب نائب مساعد في الوحدة التي أقودها " ، وكان موقعها في كفر قاسم ، فشكرته على ذلك . وبعد أيام من هذا اللقاء وصل أمر نقلي ، والتحقت بمنصبي الجديد بتاريخ 21 أيلول 1948 ، وكانت من واجبات نائب المساعد مهمة الاستخبارات ، ومناهج التدريب ، والرمي السنوي ، وملازمة آمر الفوج في جميع تنقلاته ملازمة " الظل للشاخص " ، وفي جميع الواجبات سواء القتالية منها أو التدريبية .

سأذكر في ما يلي وبشيء من الاختصار الأمور التي تستحق الذكر خلال حرب فلسطين ، حتى عودتنا إلى العراق وهي :

<u>أولاً</u> : كانت بيننا وبين اليهود مدة من الهدنة ، ولكن كانت تحدث بعض المصادمات والمناوشات بين وحدتنا واليهود خلال تلك الهدنة ، وكنا نرد عليهم بشدة سواء بالمدفعية بعيدة المدى أو بالهاونات ، وقد سحبت منا هذه المدافع التي كانت تصل إلى ضواحي تل أبيب ، وتم تعويضنا بأخرى أقصى مدى لها ثلاثة كيلو مترات ، وعلى ضوء هذه الحوادث ، وبغية عدم تكرار ذلك فقد صدر أمر من القيادة العراقية بإجراء لقاء مع اليهود وبإشراف مراقبي الهدنة الأمريكان في الحد الفاصل بين القطعات (الأرض الحرام) . وقد حصل اللقاء فعلاً ، وحضره عن الجانب العراقي المقدم الركن عبد الكريم قاسم آمر الفوج ، وأنا بصفتي نائب المساعد ، وترأس الجانب الإسرائيلي الرائد (سمخا) . وبعد إبداء كل طرف وجهة نظره، وقدم شكواه من الطرف الآخر ، حصل احتكاك بين الطرفين المتفاوضين ، حتى وصل الأمر بأن تحدى رئيس المفاوضين اليهود الرائد سمخا المقدم الركن عبد الكريم

قاسم قائلاً له بالحرف الواحد : " سأتناول طعام الغداء غداً في كفر قاسم مقر قيادتكم ". فأجابه الزعيم قائلاً : " نعم ستتناول طعامك غداً في مقري كأسير حرب " ، وانتهى الاجتماع بتلك العبارة ولم يحقق أي شيء .

وأذكر بأن سائق الرائد سمخا كان يهودياً عراقياً ، وعندما جاء آمره للاجتماع معنا، اتصل هذا السائق بسائق من قطعاتنا العسكرية ، وتمنى أمامه لو أن القطعات العراقية ساعدته في العودة إلى العراق .

ثانياً : بعد أيام قلائل هجم اليهود على تل يقع على الجناح الأيسر لمواقع إحدى سرايا فوجنا، واحتلوا الموقع فعلاً ، وبخطة محكمة وضعها آمر الفوج (المقدم الركن عبد الكريم قاسم) تمت استعادة الموقع في اليوم التالي ، فقد أصدر أوامره إلى مجموعة استطلاع الفوج المكونة من آمر سرية الإسناد الرائد عباس خضر ، وآمر السرية الأولى القطعة المكلفة بالهجوم وأنا الرئيس (النقيب) محسن الرفيعي نائب المساعد والملازم أكرم محمود آمر فصيل الهاون ، وتم استطلاع مواضع العدو ، وحال بدء الهجوم فر اليهود مذعورين تاركين معظم تجهيزاتهم ، وعندها أقام اليهود الدنيا وأقعدوها ، مما دفع القيادة العامة العراقية أن تصدر أمراً للعقيد الركن مزهر الشاوي آمر جحفل اللواء الرابع عشر أن يحقق في ظروف المعركة ويحدد الجانب المسؤول الذي تسبب في هذه المعركة ، وجاء في تقريره أن المقدم الركن عبد الكريم قاسم هو المسبب لما جرى ، فاعترض المرحوم على هذا القرار ، وطلب أن يحال التحقيق إلى ضابط آخر. فأعادت القيادة العراقية التحقيق موعزة إلى العقيد الركن عمر علي القيام بذلك ، فجاء تقريره موضحاً أن ما قام به آمر الفوج الأول كان عملاً بطولياً يجب القيام به ، وإلا لتمكن اليهود من تهديد مواضع كافة القطعات العراقية في كفر قاسم حتى طولكرم ، وتصبح نابلس تحت رحمة اليهود ، والتي لولا هذا التصدي لسقطت بيد اليهود . وعلى ضوء هذا التقرير وجهت القيادة العراقية كتاب شكر إلى المرحوم المقدم الركن عبد الكريم قاسم ، وهو محفوظ في اضبارته الشخصية .

ثالثاً : حصار الجيش المصري في الفالوجة ، إذ جرت معركة عنيفة بين المصريين والصهاينة في منطق الفالوجة التي تقع جنوب المواقع الدفاعية لفوجنا ، فقد قام الجيش الإسرائيلي بهجوم عنيف على مواقع جحفل تابع لأحد ألوية الجيش المصري في منطقة الفالوجة ، وكان مقدم لواء هذا الجحفل المرحوم المقدم جمال عبد الناصر، وكانت حصيلة ذلك محاصرة مواقع هذا الجحفل ، والتي لا تبعد كثيراً عن مواقع فوجنا في كفر قاسم . وفي إحدى الليالي جاءني مراسل الآمر وأخبرني بأن الآمر توجه إلى المرصد عند قطعاتنا

الأمامية ، فأسرعت إليه ، وإذا به عصبي المزاج ، وقال لي : " أتسمع يا محسن هذا القصف الذي تقوم به المدافع اليهودية على المواقع المصرية في الفالوجة ، ونحن نتفرج على ذلك ، والقيادة لا تحرك ساكناً[1] " .

وأردف قائلاً : " والله يجب أن أجر الجيش العراقي لمعركة ضد اليهود لمعاونة الجيش المصري ، مهما كان الثمن " . وعدنا بعدئذ إلى مقر الفوج . وفي صبيحة اليوم التالي دعاني لمرافقته في السيارة التي كان يقودها بنفسه ، وتوجهنا إلى نابلس حيث مقر جحفل اللواء الرابع عشر الذي كان يقوده العقيد الركن مزهر الشاوي ، وبعد التحية والسؤال عن الحال بادره المقدم الركن عبد الكريم قاسم قائلاً : " إن الجيش المصري محاصر في الفالوجة والقيادة العراقية في فلسطين لا تحرك ساكناً لمساعدته ، وإزاء هذا الموقف فإنني مصمم على إدخال الجيش العراقي طرفاً في هذه المعركة ، وقد اتفقت أنا والعقيد الركن صالح زكي توفيق آمر جحفل اللواء الرابع المعسكر في منطقة جنين والعقيد الركن عمر علي أن نهاجم الجيش الإسرائيلي لتخفيف الضغط عن الجيش المصري ، ووعداني بأن يبدءا بالهجوم بعد أن أبدأ أنا ، وهدفنا من ذلك إلزام القيادة العراقية بزج باقي القوات العراقية في المعركة ، فهل أنت على استعداد للاشتراك معنا في هذه العملية " . فأجابه العقيد مزهر وبحضوري : " نعم وفي أول إشارة أستلمها منك للبدء بالعملية " ، وأقسم على ذلك . وأرسل العقيد مزهر على ضابط مخابرة الجحفل المقدم خيري وأمره بأن يتفق معي على الإشارة التي ترسل من الفوج الأول ، والتي تدل على بدء الهجوم . وغادرنا معسكر اللواء عائدين إلى مقر الفوج في كفر قاسم ، ولأسباب أجهلها صرف النظر عن القيام بالعملية ، وكان يزورنا باستمرار في معسكر الفوج العقيد الركن صالح زكي توفيق ، ويتفقد جبهتنا .

رابعاً : زار مقر الفوج في كفر قاسم الفريق نوري الدين محمود قائد القوات العراقية ، وعلى مائدة الغداء التي كان يحضرها كل من المقدم عبد الكريم قاسم آمر الفوج ، والرائد عباس خضر آمر سرية الإسناد ، والدكتور عبد الله العنيزي طبيب الفوج ، وأنا نائب المساعد. وكان الحديث يدور حول المظاهرات التي كانت تخرج في بغداد مطالبة بإرسال الجيش العراقي للقتال في جبهة فلسطين وبكثافة ، وكان القائد العام يشجب ذلك بشدة . ومن ثم تطرق إلى استمرار الضباط على الدراسات العليا في الجامعات ، وقال حالما أصبح رئيساً لأركان الجيش سأمنع الضباط من الاستمرار على الدراسات العليا ، وجرى نقاش حاد

---

[1] . كان على رأس القيادة الملك عبد الله ورئيس أركانه الجنرال كلوب البريطاني الجنسية .

بين الرائد عباس خضر والقائد العام طغت عليه العصبية ، فتدخل المقدم عبد الكريم قاسم وخاطباً القائد قائلاً : " أتدري يا سيادة الفريق لماذا يحاول الضباط الحصول على شهادة عليا ، وذلك لكي يضمنوا مستقبلهم ، لأن السلطات بدأت تحيل البعض منهم على التقاعد ، وهم برتب صغيرة ، ولم يكملوا خدمة التقاعد ، فاضطر البعض منهم للاشتغال كجباة لقطع التذاكر في مصلحة نقل الركاب " .

وتمر الأيام والسنين ، وتقوم ثورة الرابع عشر من تموز 1958 ، وإذا بالزعيم عبد الكريم قاسم قائداً عاماً للقوات المسلحة ورئيساً للوزراء ، وفي إحدى زياراتي له أطلعني بأن الحكومة في طريقها لتعديل قانون تقاعد الضباط لما فيه مصلحة الضباط ، كما إنها أظهرت للوجود إنعاش الجمعية التعاونية لبناء المساكن للضباط لتأمين السكن لهم وحفظ كرامتهم بعد إحالتهم على التقاعد ، كما إنه شجع الضباط على الدراسة في الكليات للحصول على الشهادات العليا لكي تضمن مستقبلهم وعوائلهم .

خامساً : صدرت الأوامر لفوجنا من القيادة العامة العراقية للهجوم على إحدى المستعمرات الصهيونية في مدينة القدس ، فأصدر المقدم الركن عبد الكريم قاسم أمراً لجماعة تلقي الأوامر في الفوج للاجتماع ليصدر الأوامر بهذا الخصوص . وخلال تهجم أحد أمراء السرايا وهو الرائد هاشم الشيخلي على القائد العام للجيوش العربية الملك عبد الله بن الحسين ورئيس أركان القيادة العامة الجنرال (كلوب باشا) منتقداً إياهم استخدام الجيوش بما فيه مصلحة الإسرائيليين ، فأحس الآمر بالحرج أمام الضباط ، فما كان منه إلا أن أصدر أمراً لي بإرسال برقية إلى القيادة العراقية العامة ينبئها بما حدث ، وأملى عليَّ صورة البرقية ، فتركت الاجتماع لأنفذ الأمر ، وغبت عنه ساعة واحدة ، وعدت ، فسألني : " هل أرسلتها " ، فأجبته : " نعم " . والواقع أنني لم أرسلها ، وبعد انتهاء الاجتماع ذهبت إليه في خيمته ، وأخبرته بأنني في الحقيقة لم أرسل البرقية ، فما كان منه إلا أن شكرني على عملي هذا الذي لو أتممته لحدثت مشاكل للرائد هاشم ، وأمرني بتمزيق البرقية ، وظهرت عليه علامات الارتياح والاطمئنان .

سادساً : موقف الملك عبد الله من معارك الجيوش العربية مع الصهاينة :

قام اليهود بهجوم على مواضع الفوج الآلي في منطقة محطة قطار قلقيلية ، وكان آمره المقدم الركن شاكر محمود شكري ، واحتلوها ، فوضع آمر الفوج خطة للهجوم عليهم واسترداد مواضع الفوج ، وتم له ما أراد ، وكانت مواضع فوجه على الجناح الأيمن لمواضع فوجنا ، وعند سماع المقدم الركن عبد الكريم قاسم بخبر هجوم اليهود اصطحبني معه

وذهبنا إلى مقر الفوج الآلي ، وعرض على آمره المساعدة ، فشكره ، وأخبره بأن الهجوم المقابل قد تم بنجاح ، وولى اليهود هاربين ، وصادف أن مرَّ الملك عبد الله في وقت اشتداد المعركة في قلقيلية ، فاستفسر عن ما يجري ، فقيل له أن اليهود احتلوا مواضع الفوج ، وأن آمره بدأ بمعالجة الموقف ، فما كان منه إلا أن قال : " اتركوا المواضع لهم وانسحبوا من قلقيلية " . فما كان من الآمر (المقدم الركن شاكر محمود شكري) إلا أن أهمله . ومن هذا يمكن تقييم القائد العام للجيوش العربية وضابط ركنه البريطاني كلوب باشا .

سابعاً : وبعد أيام صدرت الأوامر لانسحابنا من مواضعنا وتسليمها إلى الجيش الأردني ، وبصفتي ضابط استخبارات الفوج الأول من اللواء الأول ، كان لزاماً عليَّ أن أهيئ الخرائط والمخططات والمعلومات المتعلقة بمواقع فوجنا ومواقع العدو ، وبصورة مفصلة . وعند حضور آمر القطعات الأردنية التي ستستلم المواقع منا ، وإذا به نائب ضابط لا يعرف القراءة والكتابة (أمي) ، واعتذر عن استلام ما هيأته له ، وبعد أيام علمت بأن الأردنيين انسحبوا من منطقة كفر قاسم إلى قرية بيدية ، وسلموا المواضع إلى اليهود ، كما سلموا اللد والرملة لهم .

ثامناً : وعلى ذكر التعامل مع الملك عبد الله واليهود ، ففي إحدى المرات أسر جنود فوجنا امرأة كانت ترمي بالرشاشة على مواضعنا ، وأمرني آمر فوجنا المقدم الركن عبد الكريم قاسم أن أذهب بها إلى مقر اللواء ، ومن هناك صدرت الأوامر لي بأن أذهب بها إلى القيادة العامة العراقية ، التي سلمتها بدورها إلى الجيش الأردني ، والذي قام بإرسالها في اليوم نفسه إلى الجيش الإسرائيلي دونما أية مفاوضات أو حتى مبادلتها بأسير عربي .

تاسعاً : صدرت الأوامر لفوجنا ليعسكر في وادي شرق مدينة الزرقاء يعرف باسم وادي الأفاعي لكثرة الأفاعي فيه ، ومن ثم استلمنا أمراً بترك شرق الأردن والحركة إلى معسكرنا الدائم في المسيب ، وهنا انتهت (مسرحية) حرب الجيوش العربية السبعة ضد الصهاينة التي لعب فيها الملك عبد الله الدور الرئيس ، يؤيده بقية الحكام العرب (عبد الإله في العراق ، وشكري القوتلي في سورية ، وفاروق في مصر ، والإمام يحيى في اليمن ، وعبد العزيز في السعودية) .

عدنا إلى العراق ، بخفي حنين ، وقلوبنا ضباطاً ومراتب تتمزق من تصرفات الخيانة لحكامنا ، والتي أدت إلى قيام دولة إسرائيل ، وسبعة جيوش عربية كرامتها مهانة ، وكانت النتيجة قيام بعض الجيوش بالعمل على إزاحة حكامهم ، وهنا تنادى الضباط العراقيون للإسراع في تأسيس تنظيم لهم للعمل على إزاحة الحكام الخونة .

وكان أول من نادى بذلك في فلسطين المرحوم رفعت الحاج سري ، وقد فاتحني بذلك هناك ، ورحبت بالفكرة وانتميت لهذا التنظيم ، وعلمت أنه فاتح المقدم الركن عبد الكريم قاسم بذلك ، وبعد عدة أشهر نقلت إلى منصبي السابق مساعداً لوحدة الميدان الطبية ، ومنها إلى معلم بمدرسة التعبئة الصغرى في الموصل ، ثم إلى منصب آمر سرية في إحدى وحدات كركوك ، ورشحت من هناك إلى دورة التعبئة الصغرى في إنكلترا ، ثم نقلت إلى مساعد الفوج الثالث اللواء الأول ، واستقر بي الأمر بالنهاية في منصب ضابط ركن الثالث الحركات في مقر اللواء الثامن الآلي في الحبانية ، وبقيت فيه حتى ثورة الرابع عشر من تموز 1958 . وطوال تلك المدة كنت أعمل بالتنظيم الذي يقوده المرحوم رفعت الحاج سري ، حتى انكشاف أمر التنظيم عندما اعترف أحدهم باجتماع مشتمل الكاظمية ، فطلب منا المقدم رفعت تجميد نشاطاتنا ، وقد أبلغني بذلك الأخ شكيب الفضلي ، ونفذت ذلك الأمر .

أما عن حصيلة رأيي الشخصي بعبد الكريم قاسم خلال مدة عملي معه في فلسطين العام 1948 فهو كالآتي : إنه شجاع بكل ما في هذه الكلمة من معنى ، وإنه كان عطوفاً على الفقراء ، ويكره جمع المال ، وإنه وفيّ لأصدقائه ، ومبالغ في رعاية العاملين معه .

وبهذا الصدد لابد أن أورد الحوادث والانطباعات الآتية ، والتي تدلل على سلوكه خلال مدة عملي معه في فلسطين :

1- كان المرحوم آمراً للفوج برتبة مقدم ركن ، يتسلم شهرياً راتباً ومخصصات لا بأس بها في تلك الأيام ، لاسيما وإنه غير مسؤول عن عائلة ، فرجوته أن يسمح لي باستقطاع جزء من راتبه لأقوم بتوفيره له ، فوافق على مقترحي هذا ، ونفذت ذلك فعلاً لعدة أشهر ، واضعاً المبلغ المستقطع لدى ضابط الرواتب . وفي يوم من الأيام وقفت أمام مقر الفوج سيارة فارهة ترجل منها شخص يسأل عن الآمر ، وقد استقبله المقدم الركن عبد الكريم قاسم استقبالاً حاراً ، وظهر بأنه تاجر حمضيات فلسطيني الجنسية من أهالي يافا ، ويسكن في دمشق ، وقد جاء لزيارة الآمر وحمل معه هدية فاخرة من الحلويات ، فدعاني المقدم عبد الكريم قاسم ، وعند حضوري بادرني بالسؤال عن مقدار المبلغ الذي تجمع لدي من الاستقطاعات الشهرية من راتبه ، وطلب مني إحضار المبلغ . وحينما استفسرت منه عن السبب في ذلك ، أخبرني بأنه يروم تقديمه هدية لضيفه ، فاعترضت على ذلك ، وقلت بأن الرجل يبدو ميسور الحال ، فأجابني : " يا محسن أتريد أن تعلمني على البخل " ، فأسكتني ، ولدى عرضه المبلغ على الرجل رفضه

بإصرار قائلاً بأنه ميسور الحال ولديه مبالغ وفيرة في البنوك خارج فلسطين ، إلا إنه أصر عليه ، فتسلمها منه .

2- كان يذهب إلى نابلس بين مدة وأخرى للتسوق والاستجمام ، وكنت بصحبته دائماً ، كما كان يصطحب البعض من الضباط ، وفي كل مرة كان يقوم بالصرف على جميع من معه ، ويكرم المتعاملين معنا بأكثر من المعتاد ، مما أدى إلى اعتراض الضباط على استمراره بالصرف عليهم ، وعدم السماح لهم بالصرف ، ولو لبعض الحالات ، مما حدا بالضباط إلى الإحجام عن الذهاب معه إلى نابلس متذرعين بشتى الأعذار . وكان هذا ديدنه حتى بعد تسلمه زمام الأمور بعد ثورة الرابع عشر من تموز 1958 ، إذ أعطاني ذات مرة مبلغاً وقدره خمسمائة دينار من ماله الخاص ، طالباً تحويله إلى الملحق العسكري في بيروت لإيصاله إلى السيدة ثريا الشنطي التي كانت ترقد في أحد المستشفيات في بيروت آنذاك بسبب إصابتها بمرض السرطان ، وهي على ما أعتقد زوجة السيد رؤوف الشنطي الفلسطيني الجنسية ، الذي تعاون معه أيام حرب فلسطين في تنظيمَ المقاتلين الفلسطينيين .

3- كان شجاعاً في الحرب إلى درجة أنني كنت أعد شجاعته غير مقبولة وتصل إلى حد التهور ، فبحكم عملي معه كضابط استخبارات في فوجه كنت ألازمه طوال الوقت ، فوجدته لا يعطي للموت أية قيمة في القتال ، وللحقيقة التاريخية أقول أن قطعات الصهاينة كانت تخشى الاصطدام بقطعاتنا لأنه كان يتحداهم في العديد من المرات .

4- كان رحيماً بمن معه من الضباط والجنود ويرعى شؤونهم جميعاً ، وهذا يناقض ما كان يروجه ضده الصهاينة من إنه كان قاسياً في تعامله معهم ، وأن أسلوبه كان فجاً معهم وإنه كان يضربهم [1] .

5- إن ما دونته في أعلاه قد جاء نتيجة عملي المباشر معه أيام حرب فلسطين ، مكتفياً بتسجيل وقائع ساهمت بها شخصياً ، دون التعويل على ما يقال ، وما يسمع من الآخرين عنه .

وبعد انتهاء مهمتنا في فلسطين ، وعودتنا إلى العراق تم نقلي إلى منصب معلم في مدرسة التعبئة الصغرى في 1 كانون الأول 1951 ، ومن ثم للوحدات المتواجدة في كركوك (كما سبق وذكرت) . أما بالنسبة للمرحوم عبد الكريم قاسم ، فقد تم

---

[1] . كان الصهاينة قد ألقوا منشورات على الجنود العراقيين يدعونهم فيها إلى ترك ساحات القتال والالتحاق بصفوف اليهود ، وقالوا أن عليهم أن يتخلصوا من المعاملة الوحشية التي يتعرضون لها . ينظر الملحق (3) و (4) .

تعيينه بمنصب مدير العينة في بغداد ، ومن ثم آمراً للواء التاسع عشر في المنصورية ، ولم نلتق بعدها حتى زيارته لي في مستشفى الرشيد العسكري عند مكوثي فيه إثر حادث اصطدام سيارتي في شهر مايس 1958 في طريقي من بغداد إلى الحبانية .

انتمائي إلى حركة الضباط الأحرار والتقائي ثانية بالزعيم عبد الكريم قاسم

أثناء عملي في فلسطين التقيت المرحوم رفعت الحاج سري ، وكان آمراً لسرية هندسة متجحفلة مع اللواء الأول الذي كنت أعمل فيه بصفة نائب مساعد في الفوج الأول . وكان الأخ رفعت ذا خصال نبيلة ، وهو وطني شجاع ، كتوم هادئ الطبع ، ينعته زملاؤه بـ (الشيخ) .

وفي كل اللقاءات التي تمت بيننا كان الحديث يدور حول وضع العراق السياسي ، وهيمنة البريطانيين على مقدراته ، وخضوع حكامه لهم ، فضلاً عن الوضع العسكري في فلسطين ، وسيطرة الجنرال (كلوب باشا) على مسار حركة الجيشين الأردني والعراقي من خلال الملك عبد الله . وأخبرني المرحوم رفعت بأنه حاول مفاتحة البعض من أخوانه الضباط للانتماء إلى تنظيم يعمل على قلب نظام الحكم في العراق ، ودعاني للانخراط في هذا التنظيم ، فاستجبت على الفور إلى ما دعاني إليه ، وبقيت أعمل معه حتى اكتشاف أمر اجتماع مشتمل الكاظمية ، الذي سآتي على ذكره بعد قليل .

وعندما صدرت الأوامر لعودة القطعات إلى معسكراتها الدائمة في العراق ، كانت لقاءاتنا بالأخوان الذين فاتحهم الرائد رفعت الحاج سري قليلة جداً لتباعد المدن التي كانوا يعملون فيها عن بعضها البعض ، وانتهت الحرب التي أطلقت عليها شخصيا اسم " مهزلة فلسطين " في محاضرة ألقيتها في مدينة الكوت عندما أصبحت متصرفاً لها ، وبطلب من مديرية تربية الكوت بمناسبة أسبوعها الثقافي .

وظهرت عدة تنظيمات للضباط تسعى للغرض نفسه ، الإطاحة بنظام الحكم ، بيد إنها لم تتمكن من الاستمرار في العمل لضعف شخصية من يديرونها وانتماءاتهم العقائدية .

وعلى عكس ذلك ، فقد نمى التنظيم الذي يديره الأخ رفعت الحاج سري ورجب عبد المجيد وناجي طالب ومحي الدين عبد الحميد وغيرهم . وحتى الاجتماع الذي عقده بعض هؤلاء القادة في مشتمل في الكاظمية يملكه الأخ الحاكم صفاء العارف شقيق

المقدم إسماعيل العارف. وقد كتب الكثير حول ذلك ، وعلى أثر ذلك قرر الأخ رفعت الحاج سري تجميد العمل لمدة من الزمن ، وأبلغني الأخ شكيب الفضلي بهذا القرار ، وتم ذلك فعلا ، ونقل الأخ رفعت إلى منصب ضابط تجنيد بقلعة صالح . وعلى الرغم من كل ما ذكر وكتب في هذا الموضوع ، فأعتقد أن لا أحد يتمكن من الجزم باسم الشخص الذي أفشى سر اجتماع مشتمل الكاظمية ، ولا أتمكن من التكهن بذلك الموضوع الخطير ، وتقع مسؤولية عدم كشف النقاب عن هذا الموضوع على قيادة ثورة 14 تموز، إذ كان بإمكانها أن تعرف حقيقة ذلك الموضوع من رئيس أركان الجيش الفريق الركن رفيق عارف ، الذي أودع التوقيف بعد الثورة مباشرة ، وهذا الرجل هو الذي أعلم بموضوع اجتماع المشتمل ، وأستطيع أن أجزم بأن كل الذين كتبوا في هذا الحادث واستنتجوا اسم المخبر لم يكونوا حسب اعتقادي دقيقين ، وكان استنتاجهم محض اعتقاد .

وتمر الأيام والسنون وأنا أتنقل بين الوحدات العسكرية ، فمن معلم بمدرسة التعبئة الصغرى في الموصل في الأول من كانون الأول 1951 ، إلى آمر سرية في الفوج الثالث من اللواء الثالث في كركوك ، إلى دورة في التعبئة الصغرى في بريطانيا ، ومن ثم مساعد في الفوج الثالث اللواء الأول في المسيب ، إلى منصب ضابط ركن حركات اللواء الثامن الآلي في الحبانية في 29 نيسان 1955 .

وخلال كل تلك المدة لم أمارس أي نشاط سياسي ، حتى التقيت في الحبانية في ذلك العام بمقدم الجو الركن عارف عبد الرزاق آمر جناح الطيران في قاعدة الحبانية الجوية ، وآمر السرب السادس ، وتطورت العلاقة بيننا لدرجة كبيرة ، وزاد كل منا ثقته بالآخر ، فضلا عن تطور العلاقة بين عائلتينا . وقد فاتحني بعد عدة أشهر بأنه ينتمي إلى تنظيم من الضباط يقوده الأخ العقيد عبد الوهاب الشواف ، وهو عضو في تنظيم يطلق عليه اسم تنظيم الضباط الأحرار ، وسألني هل عندي مانع من الانضمام إلى هذا التنظيم .

وبعد تأكدي من أن هذا التنظيم ، والتنظيم الذي يقوده المرحوم رفعت الحاج سري هما من تنظيم الضباط الأحرار ، والكل يعملون لغرض واحد ، من خلال إيصال هذا الأمر إلى الأخ المقدم رفعت الحاج سري الذي رحب بالفكرة وشجعني على ذلك ، أخبرت عارف عبد الرزاق رغبتي في العمل بهذا التنظيم ، وانتمى إلينا الرائد حسين خضر الدوري وهو آمر سرية في الفوج الثالث اللواء الثامن ، وأصبحنا الثلاثة الخلية المسؤولة عن تنظيم الحركة في معسكر الحبانية ، ومسؤوليتنا السيطرة على كل

وحداته عند إعلان الثورة ، وكنا نجتمع بين الحين والآخر في نادي اللواء ، أو في داري ، وكان مقدم الجو الركن عارف عبد الرزاق حلقة الوصل بين هذه الخلية والعقيد الشواف .

وعند عودته من بغداد في إحدى المرات أخبرنا بأن الهيئة العليا لتنظيم الضباط الأحرار فاتحت العقيد عبد الكريم قاسم آمر اللواء التاسع عشر ، وانضم بكتلته إليها ، وبالنظر إلى إنه أقدم الضباط فيها ، فقد أصبح رئيساً لها ، يعاونه كل من العقيد محي الدين عبد الحميد والعقيد ناجي طالب . وأبديت رأيي بذلك ، وأخبرتهما بأنني أفضل أن تكون القيادة جماعيةِ يترأسها في كل مدة أحد هؤلاء الضباط الثلاثة لحين تنفيذ الثورة وتطبيق ما اتفق عليه خلال اجتماعاتهم .

اقترحت في أحد الاجتماعات ضم بعض الضباط إلى التنظيم في الحبانية ، فاعترض عارف عبد الرزاق قائلاً : " إن التنظيم في وضعه الحال أضمن من الناحية الأمنية " . وبالفعل فإن من اقترحتهم للانضمام إلى التنظيم ، وقلت بأنهم سينضمون للثورة ويؤيدونها عند قيامها من الساعات الأولى ، فإنهم بالفعل انضموا للثورة في اللحظات الأولى من إعلانها .

كنت أقضي بعض الوقت ليلاً في نادي القوة الجوية في الحبانية مع الأخ عارف ، وفي إحدى الليالي وبينما نحن في النادي ، انظم إلينا أحد الضباط البريطانيين الذي كان يعمل فيها لتدريب منتسبي القاعدة الجوية ، وبعد تبادل الأنخاب قال هذا الضابط وبدون مقدمات : " أن نوري السعيد قد تقدم به العمر ، وهو غير محبوب من قبل الشعب العراقي ، فهل لكما رأي فيمن يقوم مقامه لو مات أو تم تغييره " . فقلنا له بأننا ضباط في الجيش العراقي ولا يحق لنا العمل بالسياسة ، حينئذ قال : ما رأيكما بأن يحل محله اللواء غازي الداغستاني قائد الفرقة الثالثة ، فأعدنا عليه الرأي السابق .

وأخبرني في ما بعد الأخ عارف عبد الرزاق بأن ضابط طيار بريطاني آخر أعاد عليه السؤال نفسه في مطار الحبانية ، وإنه أجابه الإجابة نفسها . وعند التحقيق مع الداغستاني بعد الرابع عشر من تموز 1958 ظهر أنه كان يعمل ويخطط للقيام بعمل ما ضد النظام الملكي ، حتى أن قيادة الثورة وجدت لديه مخططاً متكاملاً لذلك الأمر .

وقد استمرت أخبار وأوامر حركة الضباط الأحرار تردنا باستمرار ، وكان آخرها أن الثورة ستعلن حال دخول اللواء العشرين إلى بغداد في طريقه إلى الأردن، وأرسلت الحركة أحد الضباط إلى معسكرنا لتبليغنا بأن العملية ستنفذ لأن اللواء قد ترك

معسكره في جلولاء ، وإن قدمته في طريقها إلى الفلوجة . ووضعوا احتمال إن الثورة قد تؤجل حسب الظروف كالمحاولات السابقة .

وفي مساء الثالث عشر من تموز 1958 وردتنا أخبار بأن مقدمة اللواء العشرين وصلت إلى منطقة الفلوجة ، وعسكرت بين الحبانية والفلوجة ، فذهبنا أنا والأخ عارف عبد الرزاق لنستجلي الأمر ، وتأكدنا من صحة الخبر ، وتحدثنا مع الضابط المسؤول عن المقدمة وهو الرائد الركن حاتم عطية العزي ، وأخبرنا بأن اللواء في طريقه ، وسيصل اليوم إلى المعسكر ، لذلك تأكدنا من أن الثورة ستنفذ في فجر اليوم الرابع عشر من تموز ، وبقينا ننتظر حتى يصل الضابط الذي سيبلغنا بقرار الهيئة العليا للتنفيذ.

انتظرنا في النادي في الحبانية حتى الساعة الثانية عشرة ليلاً ولم يحضر أي موفد إلينا، فتحولنا إلى داري وبقي أعضاء الخلية مجتمعين عندي حتى الساعة الثانية بعد منتصف الليل ، ولم يحضر أي أحد فتفرقنا حينئذ ، وفي الساعة السادسة من صبيحة الرابع عشر من تموز رن الهاتف في داري ، وإذا بالمتحدث الأخ عارف عبد الرزاق يخبرني بأن إذاعة بغداد بدأت تذيع البيانات الخاصة بالثورة ، وعلينا التحرك للتنفيذ في معسكر الحبانية .

وفي " ذاكرة التاريخ " بالندوة التي أقامتها مجلة آفاق عربية ، علمت بأن الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف قد أخفيا يوم تنفيذ الثورة عن أكثر الضباط ، يعاونهم في ذلك البعض من الضباط الأحرار ، وظهر ذلك فعلاً في البيانات التي كانت تذاع ، واستحوذ الاثنان على كل المناصب المهمة في السلطة الجديدة ، وتخلصا من العناصر المهمة في هيئة الضباط الأحرار كمحسن حسين الحبيب وناجي طالب ورجب عبد المجيد .

على كل حال خلال ساعة واحدة تمكنا من السيطرة على معسكر الحبانية ، فقد تمكن الأخ عارف عبد الرزاق من الاستيلاء على القاعدة الجوية وحجز الضباط البريطانيين ، ونزع أسلحتهم ، وتمكنا أنا والأخ حسين خضر الدوري من الاستيلاء على اللواء الثامن الآلي ، وخلال مدة وجيزة كان كل الضباط والمراتب في صف الثورة ، ولم يحرك آمر اللواء ساكناً ، وأخبرنا القيادة العامة بذلك , وتلا ذلك تأييد باقي المعسكرات للثورة .

وخلال قيامنا بتلك المهمة اتصل بي عارف عبد الرزاق وطلب مني أن أرسل إليه سرية مشاة لتساعده وتساعد منتسبي القاعدة الجوية لقلة عددهم في مهمة السيطرة

على الضباط البريطانيين ، ومجموعة الاستخبارات العسكرية البريطانية ، ولكنه اتصل بعد ذلك بقليل ، وأخبرني أن لا حاجة لتنفيذ ذلك الطلب لتمكنه من احتجاز البريطانيين بهدوء ، وتجريد أسلحتهم .

وقد عينت الثورة العقيد عبد الرحمن عبد الستار آمراً للواء الثامن الآلي ، والعميد الركن محي الدين عبد الحميد قائداً للفرقة الرابعة المدرعة ، ويكون مقرها في معسكر الحبانية ، وقد التحقا بمنصبيهما في السادس عشر من تموز 1958 . وكان قبل يوم من هذا التاريخ ، أي في الخامس عشر من تموز قد اتصل بنا هاتفيا عبد السلام عارف ، وأخبرنا بأن البريطانيين قد يحاولون القيام بإنزال جوي لاحتلال الحبانية ، وأن عليكم الحيطة والحَذر ، وأخبرنا بأنه سيصل جحفل اللواء الأول لتعزيز دفاعات المنطقة . وقال لي بالحرف الواحد : " محسن ديروا بالكم لأن هذا اللواء فيه الكثير من ذيول وعملاء الإنكليز " .

وفي مساء السادس عشر من تموز التقى كل من الزعيم الركن محي عبد الحميد قائد الفرقة والعقيد الركن عبد الرحمن عبد الستار آمر اللواء ومقدم الجو عارف عبد الرزاق آمر القاعدة الجوية والمقدم محسن الرفيعي وكيل مقدم اللواء ، وكان الحديث يدور حول أوضاع الثورة ، والخلافات التي برزت بين قادة الضباط الأحرار ، وانفراد عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بالحكم وإبعاد قادة الضباط الأحرار عن الساحة ، وعدم تشكيل مجلس قيادة الثورة كما كان متفقا عليه قبل الثورة ، وخطب عبد السلام عارف ، وأمور أخرى ظهرت خلال يومين من قيام الثورة . واستقر الرأي على ضرورة الذهاب إلى بغداد وملاقاة الزعيم والعقيد والتداول معهما حول هذه النقاط ، وتم الاتفاق على أن يسافر الثلاثة الأوائل إلى بغداد لتنفيذ ذلك في صباح اليوم التالي ، وأبقى أنا في المعسكر .

وعند وصولهم إلى بغداد تملص قائد الفرقة وآمر اللواء عن المقابلة بحجج مختلفة ، إذ اعتذر الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد بعد وصولهم إلى بغداد بأن لديه مراجعة في وزارة المعارف ، وبعد وصول الاثنين الآخرين إلى مقر وزارة الدفاع اعتذر العقيد الركن عبد الرحمن عبد الستار بدعوى وجود مراجعة لديه لمديرية الحركات العسكرية ، لذلك اضطر مقدم الجو الركن عارف عبد الرزاق للاستمرار بالمهمة لوحده .

وتمت مقابلة مقدم الجو الركن عارف عبد الرزاق أولاً مع الزعيم عبد الكريم ، ومن ثم مع العقيد عبد السلام عارف . وكانت المقابلة جافة أولا مع الزعيم ، إذ طرح عليه عارف عبد الرزاق الأمور المذكورة في أعلاه ، وهدده بكلمات جافة ، وقال له أن الضباط الذين تعاونوا معكم لا يزالون محتفظين بأسلحتهم وبإمكانهم إزاحتكما ، وكان متمنطقا بمسدسه . فوضع الزعيم ما جرى على عاتق عبد السلام ، وقال له إن عبد السلام يماطل في تنفيذ ذلك ، وعليك مراجعته حول الموضوع . وقد سببت هذه المقابلة كرهاً شديداً من عبد الكريم لعارف عبد الرزاق استمر حتى انقلاب الثامن من شباط 1963 . وكانت نتيجة هذه المقابلة بالنسبة للأخ عارف إحالته على التقاعد ، وإيداعه السجن ، وتعذيبه من قبل الشيوعيين المسيطرين آنذاك، وقد عاد الضباط الثلاثة ، القائد وآمر اللواء وآمر القاعدة إلى معسكر الحبانية بخفي حنين .

وكانت أهم الإشكاليات التي حدثت بين قادة الثورة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف من جهة ، وبقية أعضاء الهيئة العليا للتنظيم وأكثرية الضباط الأحرار من جهة أخرى فضلاً عن استحواذ الجانب الأول على كافة المناصب المهمة في الدولة ، أن الجانب الأول كان لا يريد تشكيل مجلس قيادة الثورة ، بينما يصر الفريق الثاني على تشكيل المجلس وبإلحاح وحسب الاتفاق من أعضاء الهيئة العليا لتنظيم الضباط الأحرار، بينما كان عبد السلام عارف يدعو في حالة تشكيل ذلك المجلس فإنه يجب أن يتشكل من ضباط فوجه ، وهو الذي قام بالثورة بشكل فعلي ، كالرئيس الأول فاضل الساقي وبهجت سعيد وحميد المولى وغيرهم .

تقويمي لأداء تنظيم الضباط الأحرار حتى انبثاق الثورة :

لابد لي من أن أعرج على بعض الأخطاء – حسب رأيي – التي حدثت خلال عمل تنظيم الضباط الأحرار منذ بدايته وحتى انبثاق الثورة في الرابع عشر من تموز 1958 ، والتي أراها كالآتي :

1- أصبح عدد الضباط في الهيئة العليا أربعة عشر ضابطاً ، وفي رأيي إن هذا العدد كثير ، والأفضل لو إنه كان دون العشرة ، وذلك أضمن للسرية والانسجام .

2- لو تم التفحص في تشكيلتهم وانسجامهم وثقافتهم وانتماءاتهم السياسية وعلاقاتهم بالضباط الآخرين لوجدتهم كل له انتماء سياسي مختلف عن الآخرين ، وبون شاسع في الثقافة ، وتجد بينهم من هو كتوم ، ومن هو ثرثار ، وتجد المتزن ، والمتهور (الأرعن).

3- تشكل التنظيم من ضباط ذوي رتب متوسطة ، أكثرهم برتبة مقدم ، والبقية الباقية برتب رائد ونقيب وملازم ، وعددهم كثير أيضاً ، أطلق عليهم الحلقة الوسطية ، أو القيادة البديلة ، وأيضاً تجد فيهم البعثي والشيوعي والقومي ، وسرعان ما دب الخلاف بينهم لعدم تجانسهم والتفاوت في ثقافتهم ، فأصبحوا عدة كتل ، فحسن النقيب له مجموعة ، وجاسم العزاوي ينظم إليه البعض الآخر ، والضباط الشيوعيين يتبعهم صغار الضباط ، فكان على الهيئة العليا للضباط الأحرار في حينه أن تكلف أحد ضباطها من ذوي الرتب العالية بأن يترأسهم ، وأن يعمل على التقليل من اجتماعاتهم ، ويقلص عدد الذين يجتمع بهم .

4- كانت تجري اتصالات ببعض قادة الأحزاب السياسية ، فعبد الكريم قاسم كان يتصل بالشيوعيين والوطني الديمقراطي ، ورجب عبد المجيد كان يتصل بقادة حزب الاستقلال عن طريق الأستاذ فائق السامرائي ، وكذلك صالح عبد المجيد السامرائي وصالح مهدي عماش وصبحي عبد الحميد ببعض أقطاب حزب البعث أمثال فيصل حبيب الخيزران ، وهذه الاتصالات وأمثالها جرت قبل تنفيذ الثورة في الرابع عشر من تموز . فضلاً عن ذلك فقد تم إرسال مبعوثين إلى الرئيس جمال عبد الناصر كمحمد صديق شنشل وفائق السامرائي لإخباره بأمر التنظيم ، وأخذ رأيه فيما ينوون القيام به ، وقد ثبت لي فيما بعد ، لاسيما بعد تسنمي مسؤولية الاستخبارات العسكرية ، أن للأمن العامة في العهد الملكي وكلاء في تنظيمات الأحزاب السياسية وبأعلى المستويات.

5- تقرر في عدة مرات تنفيذ الثورة ، إلا إن ذلك كان يؤجل في اللحظات الأخيرة ودونما مسوغ ، وكاد هذا الأمر أن يعرض التنظيم للخطر لولا اللغز الكبير ، وهو لغز عدم محاسبة حكام ما قبل الثورة لتنظيم الضباط الأحرار . ففي إحدى المرات قرر العقيد عبد الوهاب الشواف تنفيذ الثورة بالتعاون مع قطعات اللواء الخامس عشر الذي كان يقود أحد أفواجه العقيد عبد الغني الراوي ، وأبلغ الكثير من الضباط الأحرار بذلك على الرغم من معارضة أكثرية ضباط الهيئة العليا للتنفيذ ، إلا إن الشواف أصر على التنفيذ . وتم جمع أكثر من مائة ضابط في معسكر أبو غريب لهذا الغرض ، وقد تصرف الكثير منهم على عكس رأي منظميهم الذين طلبوا منهم عدم المشاركة ، وهذا يعني عدم سيطرة الرؤساء . وفي اللحظات الأخيرة أخبر الراوي الشواف عدم استعداده للتنفيذ وبحجج واهية ، وتفرق الضباط . فتصور أيها القارئ الكريم كيف تجمع أكثر من مائة ضابط في المعسكر ، ومن ثم تفرقوا دون أن تشعر بهم أجهزة الأمن أو الاستخبارات العسكرية أو ضباط خفر المعسكر لكافة وحداته ، وهذا الحدث يرجعنا إلى اللغز الكبير ، لغز حكام العهد الملكي ، وعدم محاسبة قادة الضباط الأحرار . وقد كرر الشواف الخطأ في حركة الموصل ، وفي رأيي الشخصي أن هذه الحركة (المتهورة) دقت إسفين الفرقة ، لاسيما بين ضباط الهيئة العليا لتنظيم الضباط الأحرار .

6- سماحهم للزعيم عبد الكريم قاسم اصطحاب العقيد عبد السلام عارف لمحل اجتماعاتهم قبل عرض اسمه عليهم ، وأخذ موافقتهم على انتسابه حسب الشروط التي وضعتها الهيئة للمنتسبين الجدد ، على الرغم من أن الكثير منهم لا يرغب بالعمل مع عبد السلام .

7- عندما اختلف عبد السلام مع الهيئة لم يقدموا على فصله أو تجميد العمل مؤقتاً لحين إعادة التنظيم ، وذلك حين قال للهيئة : " هذا حدنه وياكم " .

8- حسب الاتفاق كان يجب أن لا يتصل أي عضو من الهيئة العليا بأي سياسي مدني إلا بتوجيه من الهيئة ، ولكن الذي حصل هو عكس ذلك ، فالزعيم اتصل بقادة الحزب الوطني الديمقراطي مثل كامل الجادرجي بوساطة السيد رشيد مطلك وبقادة الحزب الشيوعي مثل زكي خيري بوساطة وصفي طاهر ، وعبد السلام عارف اتصل بقادة حزب البعث العربي الاشتراكي ، وأهمهم فؤاد الركابي .

9- منذ انضمام العقيد الركن عبد السلام عارف إلى الهيئة العليا للضباط الأحرار، وبالطريقة التي تمت بها ، وهو يسعى وبالاتفاق مع الزعيم عبد الكريم قاسم للاستحواذ على نشاطات المجلس ، والحصول منه على قرارات تعزز سيطرتهما على التنظيم ، مما أدى إلى حدوث بعض الخلافات بين أعضاء الهيئة . وبدأ عبد السلام ببث الأخبار عن أن الهيئة قد حلت نفسها وأوقفت نشاطاتها ، وكل ذلك بقصد فرض سيطرتهما على تنظيمات الضباط الأخرى ، وتنفيذ الثورة دون إشراك وإخبار الأعضاء الآخرين ، وتم لهما ما أرادا ، ونفذا الثورة دون تبليغ الآخرين ، وأذيعت البيانات ، وكلها مخالفة لما تم الاتفاق عليه في اجتماعات الهيئة العليا السابقة ، التي نص البعض منها علىَ أن لا يعين بأي منصب مدني أي من الضباط الأحرار ، وإذا بالبيانات تترى ، ويعلن عبد السلام عارف بصوته ما يأتي : الزعيم عبد الكريم قاسم رئيساً للوزراء والقائد العام لقوات المسلحة ووزيراً للدفاع . والعقيد عبد السلام عارف نائباً للقائد العام للقوات المسلحة ووزيراً للداخلية . أي إنهما استحوذا على المناصب المهمة في الدولة ضاربين عرض الحائط القرار المهم الذي اتخذوه قبل الثورة ، وهو تشكيل مجلس قيادة الثورة . وبدأ عبد السلام عارف يصول ويجول في الألوية لتوضيح مقاصد الثورة للشعب ، ولكنه بدلاً من ذلك قام ببث الفرقة بين الناس بخطب غير متزنة ، مما حدا ببعض الضباط للابتعاد عنه ، وهو يحاول إزاحة عبد الكريم قاسم . وعندما شعر عبد الكريم بذلك التجأ للتعاون مع الشيوعيين ضد عبد السلام ، والذي حاول أن يستعين بالقوميين ، وهنا الطامة الكبرى ، إذ انقسم البلد إلى فئات تتناحر فيما بينها لغرض الاستيلاء على السلطة .

تقويمي لأداء تنظيم الضباط الأحرار بعد نجاح الثورة :

1- بالنظر لعدم إخبار كل من الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف أعضاء الهيئة العليا للضباط الأحرار بيوم تنفيذ الثورة ،ففي رأيي كان على الذين عينتهم الثورة ببياناتها من هؤلاء أن يتباطئوا في الالتحاق بمناصبهم ، كإنذار منهم للقائدين بأنهم لا يؤيدون الإجراءات التي قاما بها ، والدعوة لعقد اجتماع طارئ لكافة أعضاء الهيئة العليا ومؤسسي التنظيم في المعسكرات كافة ، وبحث محاولة الانفراد بالثورة ، وطغيان المنفعة الفردية على منفعة الوطن ، وإصدار القرارات اللازمة بهذا الشأن ما دام السلاح في أيديهم.

2- أناط كل من القائدين مسؤولية تنظيم قوائم التنقلات وإسناد المناصب للضباط بضباط من القيادة البديلة ، كان أقدمهم برتبة رائد ، وهما كانا يوقعان على ما ينظمه هؤلاء ، وهذا خطأ فاحش ارتكباه ، وفي رأيي كان يجب أن تشكل لجنة يناط بها هذا الواجب ، مؤلفة من مدير الحركات العسكرية ، ومدير الإدارة ، والاستخبارات ، وضابط ركن قيادة القوة الجوية ، وضابط من الهيئة العليا للضباط ، وتعرض القوائم على القائد العام للقوات المسلحة للموافقة ، كما حصل في العام 1961 .

3- كان لزاماً على الضباط الأحرار تشكيل مجلس قيادة الثورة ، ولاسيما بعد اعتراف الأمريكان والبريطانيين بالثورة ، على أن يكون مؤلفاً من ضباط الهيئة العليا ، ولا يتركوا المجال مطلقاً لعبد الكريم وعبد السلام للتصرف على هواهما ، ولاسيما العقيد عبد السلام الذي طلب أن يكون ضباط فوجه أعضاء فيه .

4- من الأخطاء القاتلة التي حدثت إفساح المجال لعبد السلام بالتجول في مناطق العراق وإلقائه الخطب الارتجالية الركيكة وغير المبرمجة ، والتي سببت فجوة كبيرة بينه وبين الضباط الأحرار .

5- تبني عبد السلام الوحدة الفورية في خطبه دون أية دراسة ، وهو في رأيي لم يكن جاداً في ذلك مطلقاً ، وأذكر إنه قال لي في إحدى مقابلاتي معه وهو رئيس للجمهورية : " أنظر يا محسن يريدونني أن أعمل وحدة فورية مع الجمهورية العربية المتحدة التي لا زال شعبها يجمع أعقاب السكائر من الشوارع " . مع العلم إنه تولى رئاسة الجمهورية منذ الثامن من شباط 1963 وحتى وفاته ، ولم يخطو خطوة واحدة نحو الوحدة . فخلال مدة حكمه كان يعاونه في قمة المسؤولية سواء في الجناح العسكري أو المدني القوميين الوحدويين ، ومنهم رشيد محسن مدير الأمن العام ، وهادي خماس مدير

الاستخبارات العسكرية وعارف عبد الرزاق قائد القوة الجوية وناجي طالب وطاهر يحيى ومحي عبد الحميد ورجب عبد المجيد ومحسن حسين الحبيب وشقيقه عبد الرحمن عارف رئيس أركان الجيش ، وغيرهم الكثير . وأنا هنا أتحدى كل من يقول أن عبد السلام خلال هذه الحقبة قد خطى خطوة واحدة فعلية نحو الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ، إنما كان يهاجم في مجالسه الخاصة تلك الجمهورية .

6- لقد ثبت أن عبد السلام طائفي وعنصري ، وقد ظهرت على تصرفاته هاتان النعرتان، وكادتا أن تقودان البلد إلى حرب أهلية بسبب ذلك ، فضلاً عن صفاته الأخرى ومنه إنه كان متهوراً ومتسرعاً وحقوداً ، وهذه ليست من صفات القادة ، وكان لازماً على أعضاء الهيئة العامة أن يقفوا بوجه تلك السلوكيات .

7- دلت الوقائع على أن عبد السلام عارف منذ اليوم الأول لثورة الرابع عشر من تموز 1958 كان يخطط لإزاحة الزعيم عبد الكريم قاسم ، ولم يتمكن من تنفيذ ذلك ، لأن الضباط القوميين بدأوا لا يثقون به نتيجة تصرفاته وغروره وخطبه الهوجاء ، ولذا تمكن عبد الكريم من التخلص منه وتجريده من كل مناصبه وإيداعه السجن وإحالته إلى المحكمة العسكرية الخاصة بدعوى محاولة اغتياله ، ولم يلاقي الزعيم صعوبة بذلك . وسأرفق بهذه المذكرات عدد من الرسائل الشخصية التي كتبها العقيد عبد السلام عارف من سجنه إلى الزعيم عبد الكريم بوساطة آمر الانضباط العسكري العقيد عبد الكريم الجدة [1] .

8- إعادة الضباط الشيوعيين المطرودين من الجيش ، ومنحهم رتب إضافية ، وتعيينهم بمناصب حساسة كالعميد الطيار جلال الأوقاتي الذي تم تعيينه قائداً للقوة الجوية ، والعميد طه الشيخ أحمد الذي عُين مديراً للخطط العسكرية والمسؤول الأول عن الاستخبارات قبل التحاقي بها ، والسعي لتعيينه مديراً للمخابرات بعد ربط الاستخبارات العسكرية ومديرية الأمن العامة واستخبارات الشرطة بها ، وجعل العميد طه مسؤولاً عن إعداد قوائم تنقلات الضباط وإحالتهم على التقاعد ، وكذلك فسح المجال له لتنظيم قوائم المعتقلين . فضلاً عن ذلك فقد تم تعيين المقدم سليم الفخري مديراً للإذاعة والتلفزيون ، وكان من نتيجة هذه التعيينات أن سيطر الشيوعيون على كتائب الدروع ، وأسراب القوة الجوية والمعسكرات القريبة من بغداد والمحيطة بها .

---

[1] تنظر اللاحق رقم (5) و (6) و (7) .

9- في رأيي الشخصي إن قادة البعث ومن تعاون معهم من القوميين قد أخطأوا في التعاون معه أيضاً ، وكرروا الخطأ نفسه الذي وقع به عبد الكريم قاسم عندما انتخبوه رئيساً للجمهورية بعد الثامن من شباط 1963 ، أو أن هناك سر لم يظهر لحد الآن كان السبب وراء اختيارهم له . فهو كما خطط لإزاحة عبد الكريم قاسم بعد ثورة الرابع عشر من تموز ، فقد عاد وخطط ونفذ التخلص من البعث في الثامن عشر من تشرين الثاني 1963 .

10- إن موضوع الإخبار عن اجتماع مشتمل الكاظمية ، ومعرفة رئيس أركان الجيش في اليوم الثاني ، عمل جد خطير لتنظيم الضباط الأحرار ، وكان المجتمعون هم :

(أ) العقيد رفعت الحاج سري ، وقد نقل إلى منصب ضابط تجنيد قلعة صالح .

(ب) العقيد إسماعيل العارف وقد نقل إلى منصب الملحق العسكري في واشنطن .

(ت) المقدم صالح مجيد السامرائي ، وقد نقل إلى منصب ملحق عسكري في الأردن .

(ث) العقيد عبد الوهاب الأمين ، وقد بقي في منصبه مديراً لشعبة الحركات في مديرية الحركات .

وقد تم تبادل الاتهامات بين إسماعيل العارف وعبد الوهاب الأمين كل منهما يتهم الآخر بإخبار رئيس أركان الجيش ، وبعد تنفيذ الثورة وإلقاء القبض على رئيس أركان الجيش كان لزاماً على قادة الثورة التحقيق الجاد معه لمعرفة من هو المخبر . والغريب في الأمر أن الرجلين (الأمين والعارف) تسلما مناصب عليا في ظل الثورة ، فعبد الوهاب الأمين وصل إلى درجة وزير ، وإسماعيل العارف رشح لمنصب ممثل العراق في هيئة الأمم المتحدة ، ثم وزيراً مزمناً ، بينما تم تعيين العقيد رجب عبد المجيد الذي يعد من المؤسسين الأوائل لحركة الضباط الأحرار وسكرتير هيئتها العليا وكيلاً لوزارة الاعمار التي كان على رأسها فؤاد الركابي !!.

11- قامت الثورة وأذاعت بيانها الأول قاطعة على نفسها وعداً بإنهاء الحقبة الانتقالية، وإجراء انتخابات عامة وحرة لأعضاء المجلس الوطني ، ولكن مرت السنوات ، ولم تف القيادة بوعدها للشعب ، بل على العكس من ذلك أوغلت في الحكم الفردي واندفعت إلى الدكتاتورية . وبرأيي لو أن القيادة أوفت بوعدها وأجرت الانتخابات الموعودة لاستمرت بالحكم دون منازع لمدة أطول ، وأنا شخصياً رجوت الزعيم عبد الكريم قاسم أن ينهي الحقبة الانتقالية ، ووعدني أن يعمل على ذلك ، ولكنه للأسف الشديد لم يفعل ذلك . وتكررت هذه الخطيئة في حقبة حكم عبد السلام عارف وشقيقه عبد الرحمن .

نقلي من الحبانية والتحاقي بمديرية الاستخبارات العسكرية :

أوكل أمر تنظيم قوائم تنقلات الضباط في القيادة العامة إلى ضباط من الحلقة الوسطية ، ومن ثم تعرض على نائب القائد العام للقوات المسلحة العقيد الركن عبد السلام عارف ، وبعد ذلك على القائد العام الزعيم الركن عبد الكريم قاسم . وقد صدر في إحداها اسمي الذي جاء فيها منقولا إلى منصب ضابط ركن خط المواصلات المرتبط بقيادة الفرقة الرابعة المدرعة ، وواجبه تأمين القضايا الإدارية للقطعات المتنقلة على طريق بغداد — الرطبة — عمان ، وحيث لا وجود لمثل هذه التنقلات في ذلك الوقت ، فذلك يعني أن لا عمل لضابط ركن المواصلات .

وقد جاء في القائمة كمقدم للواء الثامن الرئيس الأول موسى إبراهيم وهو يساري العقيدة ، والذي كان يقود اللجنة الثقافية التي شكلها معه بعض الضباط الشيوعيين، وهذه اللجنة كانت هي المشرفة على بث المبادئ الشيوعية في لواء الرمادي ، بعد نقله لمنصب ضابط الركن الأول للفرقة المدرعة الرابعة ، وهو بهذه الرتبة الصغيرة .

وبعد ذلك صدرت قائمة تنقلات أخرى ورد فيها اسمي منقولاً إلى منصب آمر مدرسة الصنائع الجوية ، وقد أدخل فيها اسمي بخط يد الزعيم عبد الكريم قاسم ، وقد رحبت بذلك الأمر الذي أراه قد غير مجرى حياتي ، فقد أعاد اتصالي المباشر بالزعيم .

تركت الحبانية ملتحقا بمنصبي الجديد في السابع والعشرين من آب 1958 ، والذي كان يشغله قبلي المرحوم الأخ رجب عبد المجيد سكرتير الهيئة العليا لتنظيم الضباط الأحرار . وبعد مدة من التحاقي رأيت لزاماً عليّ زيارة الزعيم لتهنئته بالثورة أولاً، ولشكره على نقلي لمنصبي الجديد ، فرحب بي كثيراً واستقبلني بحرارة ، وأبلغ الأخ المرحوم المقدم وصفي طاهر المرافق الأقدم له بأن يسهل الأمر لي كلما أردت زيارة الزعيم. وبالفعل استمريت بزيارته بحدود مرة في كل شهر . وتم ذلك بالفعل فكنت أدخل عليه مباشرة كلما جئت لزيارته، وكانت تدور الأحاديث بيننا حول الوضع في البلد ، وذكريات حرب فلسطين ، دون المساس بالأشخاص .

وزرته في مساء يوم العشرين من نيسان 1959 ، وأخبرني بأن أمراً سيصدر الليلة بنقلي إلى منصب معاون مدير الاستخبارات العسكرية ، على أن يبقى منصب المدير شاغراً حتى ترفيعي لرتبة عقيد ، وحينئذ أنيت بمنصب مدير الاستخبارات العسكرية. وقد أبلغني أن التحق صباح اليوم التالي الحادي والعشرين من نيسان 1959

بمنصبي الجديد، وكان مدير الاستخبارات العسكرية حينذاك المرحوم رفعت الحاج سري في السجن بعد حركة الشواف، والمقدم خليل إبراهيم حسين معاون المدير قد نقل إلى منصب آخر.

وفي صباح ذلك اليوم تركت مدرسة الصنائع الجوية بعد توديع منتسبيها ، متوجهاً إلى مقر قيادة القوة الجوية التي كانت المدرسة مرتبطة بها مودعا آمرها المرحوم العقيد الطيار جلال الأوقاتي ، شاكراً حسن رعايته لي ولمنتسبي المدرسة ، وقد رجاني أن أزور العقيد ماجد محمد أمين المدعي العام للمحكمة العسكرية الخاصة قبل التحاقي للمديرية، وبالفعل ذهبت للقاء الأخير الذي أعدّه رفيق صباي منذ العام 1936 ، إذ كان يدرس مع أخوته الكبار في ثانوية النجف ، وتقع دارهم جوار دارنا ، وعند لقائي به وبحضور السيد عبد القادر إسماعيل أخذ يوحي لي بحديثه إنه هو والحزب الشيوعي هما الجهة التي رشحتني لمنصبي الجديد .

توجهت بعد ذلك إلى مديرية الاستخبارات العسكرية ، ولما وصلت إليها ، توجهت إلى غرفة المدير كي أبدأ العمل ، وجدت الغرفة موصدة ، ولما سألت السكرتير عن أسباب عدم تهيئة الغرفة ، أجابني بأن مفاتيحها لدى العقيد طه الشيخ أحمد مدير الخطط العسكرية ، وإنه رفض تسليمها للسكرتير ، مخبراً إياه بأن على المعاون الجديد أن يداوم في غرفة المعاون ، وكان معاون المدير السابق المقدم خليل إبراهيم حسين يعمل في غرفة السكرتير ، فاستغربت من ذلك ، وما علاقة العقيد طه بذلك ، وإن منصبي في تنظيمات وزارة الدفاع يوازي منصب مدير الخطط الذي يشغله .

حينئذ توجهت إلى مقر رئيس أركان الجيش الذي هو الحاكم العسكري المرحوم اللواء الركن أحمد صالح العبدي ، فأخبرته بالأمر ، وأبديت اعتراضي عليه ، فأرسل على العقيد الركن سعدون المدفعي ضابط ركن الحاكم العسكري ، وأمره بأن يذهب إلى مدير الخطط لاستلام المفاتيح ، وتم ذلك فعلا واستلمت غرفة المدير.

طبيعة عمل مديرية الاستخبارات العسكرية :

كان تنظيم عمل مديرية الاستخبارات العسكرية يتم من خلال المقر وخمس شعب، يتألف المقر من المدير والمعاون وسكرتير ، أما الشعب الخمس فهي كالآتي :

1- الشعبة الأولى : وهي مسؤولة عن الملحقين العسكريين العراقيين في الخارج، والملحقين العسكريين الأجانب في العراق .

2- الشعبة الثانية : وهي المسؤولة عن الأمن الداخلي ، ويرتبط بها ضباط استخبارات المناطق (الموصل ، الأنبار ، النجف ، البصرة). وتعمل بالتنسيق مع ضباط استخبارات الفرق العسكرية .

3- الشعبة الثالثة : وهي المسؤولة عن الأمن العسكري .

4- الشعبة الرابعة : وهي الشعبة الإدارية .

5- الشعبة الخامسة : وهي الشعبة الفنية ، ومسؤوليتها إعداد الجفر (جفر البرقيات الصادرة عن المديرية وحل الواردة إليها) والخرائط والتصوير (مسؤوليتها تصوير تنقلات الزعيم وضيوف العراق ونشاطات الجيش) .

وكل شعبة لها ضباطها الذين لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة . وعلى المدير أن يعمل بكل دقة وأمانة ليكسب ثقة المسؤولين ، وأن يبتعد عن الاستغلال والجنس والعنجهية ، ويكون هدفه الأعلى خدمة الوطن ، وصدق نقل الخبر لرؤسائه.

أما آلية عمل المديرية فتتمثل بأنه عند ورود الخبر لها من أي مصدر ، فإن على الشعبة المختصة تدقيقه بأمانة ، والتأكد من صحته ومصدره وتحليله ورفعه إلى المدير . وبعد استلام الأخير له يقوم بتدقيقه ، وقد يستعين بمصادر أخرى ، وبعد اطمئنانه من صحته يقوم برفعه بتقرير إلى الزعيم والحاكم العسكري العام ، وعندها يكون الأمر متروك للزعيم أولاً وللحاكم العسكري العام ثانياً بمعالجته وإصدار الأوامر للمسؤولين لمعالجته إن أرادا ذلك . وعلى المديرية أن تبقى تتعقب الخبر وتغذي المسؤولين بما استجد من معلومات عنه .

هذا هو ملخص لطبيعة عمل ومهام مديرية الاستخبارات العسكرية ومديرها ، ومنه نرى أن لا سلطة تنفيذية لهذه المديرية ، أي ليس لها سلطات إجرائية بقدر مهمتها جمع وتحليل المعلومات .

مديرية الاستخبارات العسكرية خلال مدة إدارتي لها :

بعد أيام من دوامي وجدت أن المديرية تعمل وكأنها شعبة من شعب الخطط العسكرية ، وكل معاملة ترد إليها أو تصدر منها يجب أن تحول إلى الخطط للبت في أمرها ، فاستغربت من هذا السياق ، وأصدرت أمراً بإيقاف هذا الأسلوب وقطع الصلة بمديرية الخطط العسكرية ومديرها ، إذ لا علاقة لمديرية الاستخبارات بمديرية الخطط .

ولابد لي من أن أذكر أن أولى وصايا الزعيم لي عند مواجهتي له في تلك الليلة التي أخبرني فيها بتكليفي بمنصبي الجديد هي أن أراقب أعمال وتحركات العقيد الركن طه الشيخ أحمد ، وأخبره كل يوم بموجز عن ذلك الأمر * . وقد نفذت التوجيهات ، إلا إنني واجهت صعوبة في ذلك ، إذ كان عمل مديرية الخطط العسكرية يتم مساءً ، في حين أن عمل مديريتنا يتم كما مديريات وزارة الدفاع صباحاً . وقد أعطيت التوجيهات اللازمة لضباط المديرية ، وأوصيتهم بوجوب تنفيذ المهمة الملقاة على عاتقنا بهذا الخصوص ، وأن يكون الجميع في حالة إنذار لمدة (24) ساعة في اليوم لغرض إبلاغ الزعيم بما يقوم به مدير الخطط العسكرية أولاً بأول ، ولاسيما ما يتعلق منها باعتقال الأشخاص .

ومع مرور الأيام وجدت أن الشيوعيين قد سيطروا على معظم مرافق الحكومة، وإن قادة صنوف الجيش المهمة يساريون ، وتمثل ذلك في :

1- القيادات العسكرية : ومنها قيادة القوة الجوية ، كتائب الدبابات ، أمراء الوحدات المهمة ، بعض قادة الفرق .
2- النقابات بكل أنواعها .
3- لجان الدفاع عن الجمهورية في كل الوزارات .
4- المقاومة الشعبية .
5- الشرطة .
6- الإذاعة والتلفزيون .
7- الصحافة .
8- الرقابة على الأفلام السينمائية والكتب والمطبوعات .

---

* قد يكون ذلك الأمر هو البداية لخطط الزعيم عبد الكريم قاسم في تحديد نفوذ لشيوعيين داخل الجيش .

وفي تقديري إنهم كان باستطاعتهم استلام السلطة متى ما قررت قيادتهم ذلك ، وقد حصلت القناعة لدى الزعيم عبد الكريم بأن الشيوعيين أصبحوا يشكلون خطراً على السلطة ، وعلى البلد. فأصدر أوامره لي كوني مديراً للاستخبارات ، وللعقيد المرحوم عبد المجيد جليل مدير الأمن العام على التعاون للعمل على مكافحة الشيوعيين ، لأن فيهم عملاء للبريطانيين والأمريكان ، فضلاً عن أن معظم قادتهم عملاء للسوفيت.

وبالنسبة لي فإن أول عمل قمت به كان إبلاغ بعض المسؤولين الذين اندفعوا للعمل مع الشيوعيين بأمر الزعيم المذكور في أعلاه ، وهم كل من اللواء الركن المرحوم السيد حميد الحصونة قائد الفرقة الأولى ، والعميد إسماعيل العارف وزير التربية ، واللواء الركن صالح زكي توفيق مدير السكك الحديدية وغيرهم .

وتوكلنا على الله ، وبدأنا العمل في الجيش أولا ،

أولا : صفوف الجيش :

اقترحت على رئيس أركان الجيش تشكيل لجنة قوامها العميد سعدي القره غولي مدير إدارة الجيش ، والعقيد الركن عبد الرحمن عبد الستار مدير الحركات العسكرية ، والعقيد محسن الرفيعي مدير الاستخبارات العسكرية ، والرائد الركن جاسم العزاوي سكرتير وزير الدفاع ، يكون واجبها إعداد قوائم التنقلات للضباط ، كذلك إعداد قوائم إحالة الضباط على التقاعد ، فضلا عن دراسة ظروف الضباط الذين أحيلوا على التقاعد خلال المد الشيوعي ، وإعادة المظلومين منهم إلى الخدمة .

وكان الأساس في اختيار أعضاء اللجنة اعتماد الكفاءة ، وحسن الخلق ، دون النظر إلى الانتماء العقائدي . وكان من مهام اللجنة إلغاء المكتبات التي أسسها الشيوعيون في الوحدات ، وكدسوا فيها الكتب اليسارية الصينية والسوفيتية . وبدأ أمراء الوحدات بإسناد الأعمال لذوي الكفاءات ، وبدأت قوائم التنقلات تصدر بتغيير بعض أمراء الوحدات ، وإحالة من أساءوا التصرف تجاه إخوانهم على التقاعد .

وأعدت مديرية الاستخبارات قائمة تنقلات لضباط القوة الجوية ، وأسندت المناصب المهمة فيها لذوي الكفاءات والقابليات ، وقدمتها إلى الزعيم بصفته وزيراً للدفاع، ووافق عليها . ومن خلال هذه القوائم انتهت تقريبا سيطرة الشيوعيين على

القوة الجوية، وبدأ الضبط العسكري بين أفراد الجيش يعود لوضعه السابق ، بعد أن أشاع الشيوعيون الفوضى بين صفوف أفراد القوات المسلحة .

كل ذلك جرى في الجيش خلال أيام معدودة ، وأخذ كل ذي حق حقه ، وكان الاحترام والطاعة والضبط هو شعار أفراد القوات المسلحة ضباطاً ومراتب ، وانحسر المد الشيوعي أمام ثبات وإخلاص وإيمان الآخرين من منتسبيه ، ولا ننسى في هذا المجال توفيق الله جلت قدرته ، وتوفيقنا لما سعينا إليه من مهمة جسيمة .

ثانيا : النقابات والاتحادات

لقد سيطر الشيوعيون على جميع النقابات والاتحادات في أنحاء الجمهورية كافة ، بسبب نكثهم للعهود والاتفاقات المتفق عليها قبل ثورة الرابع عشر من تموز 1958 بين مختلف الأحزاب ، وانفرادهم بالعمل بمعاونة السلطة ، والتنكيل العنيف بمنتسبي الأحزاب الأخرى ، وضعف قيادات تلك الأحزاب ، عدا جهود شباب حزب البعث العربي الاشتراكي على قلتهم في ذلك الوقت ، إذ كان شبابه يتحدون نشاطات الشيوعيين ، ويقودون بقية شباب التنظيمات القومية .

أعود للقول بأن الشيوعيين سيطروا على النقابات والاتحادات بدون استثناء ، وأزاحوا هيئاتها العامة ، حتى المستقلين منهم ، واستمر ذلك الأمر حتى صدور أمر الزعيم المشار إليه في أعلاه ، بعدم مساعدتهم ، وإتاحة الفرصة لجميع التنظيمات أن تعمل بحرية ، وتقدم مرشحيها . وبالفعل تمكنت معظم النقابات من التخلص من سيطرة الشيوعيين .

ثالثا : لجان الدفاع عن الجمهورية

أسس الشيوعيون لجان في كل وزارة أطلقوا عليها اسم " لجنة الدفاع عن الجمهورية " ، سيطروا من خلالها على الموظفين كافة ، وعينوا مؤيديهم في الوظائف المهمة . لذلك تم حل تلك اللجان جميعاً بعد أوامر الزعيم أعلاه ، وعادت الأمور إلى مجاريها السابقة ، كما حصل في الجيش .

رابعا : المقاومة الشعبية

وهو تنظيم مسلح أسسه الشيوعيون ، وسيطروا من خلاله على الشارع ، وأهانوا الشعب عن طريقه ، وحتى كبار الموظفين ، حتى إنهم في إحدى المرات وبكل وقاحة

تعرضوا لمدير الأمن العام العقيد عبد المجيد جليل وهو بملابسه الرسمية وسيارته الحكومية ، وكان في طريقه إلى وزارة الدفاع . وعلى إثر هذه التصرفات أصدر الحاكم العسكري أمراً بحل كافة تنظيمات المقاومة الشعبية ، وتسليم أسلحتهم إلى مراكز الشرطة والمواقع العسكرية ، وأن يتولى الموظفون الإداريون تنفيذ ذلك ، يعاونهم الجيش والشرطة .

وساهم المواطنون في الدلالة على أماكن اختفائهم ونقل أخبارهم للسلطة ، ولا أبالغ إن قلت أنه تمت تصفيتهم خلال أيام معدودات ، وذلك بسبب جبنهم وإساءتهم إلى أبناء الشعب ، وانحطاط حالتهم الاجتماعية .

خامسا : الشرطة

كان على رأس جهاز الشرطة (المدير العام) اللواء ناظم رشيد ، ومدير شرطة بغداد ضابط من الجيش هو المقدم عبد الباقي كاظم ، الذي طغت شخصيته على شخصية مدير الشرطة العام ، فبدأ يتصل بالحاكم العسكري عن طريق العقيد طه الشيخ أحمد ، ويكتب مباشرة للاستخبارات العسكرية وللوزارات كافة ، ضارباً بعرض الحائط ارتباطه بمدير الشرطة العام ، وتجاوزه على صلاحياته باتصالاته المارة الذكر . وكمثال عن اتصالات مدير شرطة بغداد بالآخرين وبالحزب الشيوعي ، إنه كان يكتب للحاكم العسكري ويعطي صورة من كتابه إلى مدير الخطط ، وأخرى إلى مدير الاستخبارات العسكرية التي كانت في حينه خاضعة لسيطرة مدير الخطط بعد سجن مديرها المرحوم رفعت ، وإليك عزيزي القارئ نموذج لأحد الكتب كما علقت بذاكرتي :

إلى / الحاكم العسكري العام

علمنا من المخلصين للجمهورية وللزعيم في منطقة الرطبة (وفي كتاب آخر الفاو أو خانقين أو غيرهما من مدن العراق) أن المدرجة أسماؤهم أدناه أعداء للجمهورية والزعيم ، يرجى أمركم باتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم .

صورة منه إلى :

مدير الخطط العسكرية / وزارة الدفاع

مدير الاستخبارات العسكرية / وزارة الدفاع

المقدم

مدير شرطة بغداد

وبالطبع كانت هذه المعلومات تجهز للمقدم عبد الباقي كاظم من الحزب الشيوعي . إذا ما عدنا للكتاب السابق أعلاه والمرسل من قبل مدير شرطة بغداد والإجراءات التي تتخذ تجاهه ، فإن الحاكم العسكري العام خلال تلك المدة كان يترك وزارة الدفاع حال انتهاء الدوام الرسمي ، ويبقى على رأس الدائرة ضابط ركنه العقيد الركن سعدون المدفعي ، وكان دوام طه الشيخ أحمد يبدأ مساءاً ، وكان العقيد سعدون يأخذ كتاب مدير شرطة بغداد إلى مكتب مدير الخطط العسكرية طه الشيخ أحمد ، لعرض الكتاب عليه ، وكان يعلق عليه بعبارة " يعتقل كل من ورد اسمه من غير المخلصين للجمهورية والزعيم " . فيصدر الأمر من مكتب الحاكم العسكري وبتوقيعه إلى مدير شرطة بغداد لتنفيذ ذلك ، فيجمع هؤلاء ، وغيرهم من المعتقلين في سجن شرطة بغداد استعداداً لتسفيرهم كل إلى مكان اعتقاله .

وعندها يأتي دور المحامين ، وقد اتفق مدير شرطة بغداد مع مجموعة من المحامين من ذوي الميول اليسارية ، وهم خمسة محامين إحداهم سيدة ، يقوم قسم منهم بزيارة المعتقلين في سجن شرطة بغداد ، وإذا اتفقوا مع أحد المعتقلين وكان مستعدا لدفع المال يتولون أمر محاولة إطلاق سراحه قبل تسفيره ، وعن طريق طه الشيخ أحمد ، وبالأسلوب نفسه الذي صدر فيه أمر اعتقاله .

ولهذا قررت مفاتحة الحاكم العسكري العام والرجاء منه تشكيل لجنة دائمة واجبها تدقيق أحوال المعتقلين ، ورفع اقتراح للحاكم العسكري عن من ترى رفع الحجز عنه ، فوافق على ذلك ، وأمر بتشكيل اللجنة وعلى الشكل الآتي :

1- العقيد الركن سعدون المدفعي ضابط ركن الحاكم العسكري العام .
2- العقيد عبد المجيد جليل مدير الأمن العام .
3- العقيد محسن الرفيعي مدير الاستخبارات العسكرية .
4- مقدم الشرطة طه الشيخلي ممثل مديرية الشرطة العامة في مقر الحاكم العسكري ، وهو من ضباط الشرطة المتازين خلقا وأمانة وعطفا على المحتاجين .

قمت بدوري بإخبار الزعيم عبد الكريم قاسم بكل ما يجري ، ولاسيما موضوع الاعتقالات ، وموضوع المحامين ، وبالذات بعد أن اختلف المحامين في ما بينهم حول اقتسام المبالغ المستوفاة من المعتقلين ، وإقامة تلك السيدة المحامية الدعوى ضد زملائها، وأخبرته بأن عبد الباقي كاظم كان ينظم المظاهرات التي كانت تقوم بها الشرطة ويقودها هاتفاً بالشعارات الشيوعية :

" اسألوا الشرطة ماذا تريد ... وطن حر وشعب سعيد " .

فأمر الزعيم بإحضار مدير شرطة بغداد ، وبعد سؤال وجواب ثبت للزعيم صحة ما ورد عنه من أخبار ، لذلك أنبه كثيرا ، ونقله لمنصب ملحق عسكري في الاتحاد السوفيتي .

وعندها طلب مني الزعيم ترشيح أحد الضباط للمنصب ، فقمت بترشيح مقدم الشرطة طه الشيخلي لشغل منصب مدير شرطة بغداد ، وقد قبل هذا الترشيح ، وصدر الأمر بذلك ، وكان الشيخلي يعمل في مقر الحاكم العسكري العام كممثل لمديرية الشرطة العامة ، وكان بحكم عمله على تماس بمديريتنا ، فوجدته ضابطاً عفيف اليد واللسان ، خلوقاً وهادئ الطبع ومخلصاً في عمله ، وقام بالفعل بأداء واجبه على أتم صورة وبكل أمانة ، وقد عيّنت مديرية الشرطة العامة مقدم الشرطة محمد زكي جميل ممثلاً لها في مقر الحاكم العسكري العام ، وكان كسابقه يتمتع بالصفات الممتازة نفسها .

وعند قرب حلول أحد الأعياد رجوت الزعيم أن أقوم بزيارة المعتقلات ، فوافق على ذلك وطلب مني اصطحاب آمر الانضباط العسكري العقيد عبد الكريم الجدة ، فبدأنا بمعتقل الدبابات ، ووجدنا عدداً من الشخصيات السياسية مهانة كرامتهم ، ومنهم عبد الرحمن البزاز ، كما وجدنا عدد من الضباط قد تعرضوا للتعذيب ، إذ هشمت أطراف بعضهم ، ومنهم العميد الركن محمود شيت خطاب ، وبعد ذلك انتقلنا إلى السجن العسكري المعروف بالسجن رقم (1) ، وكانت الصورة أبشع من سابقتها ، فالزعيم شاكر محمود شكري تعرض إلى اعتداء فظ ، وقد حملني رسالة إلى الزعيم عبد الكريم شارحاً فيها ما أصابه من إهانة وأذى ، ووجدنا ضابطاً آخر برتبة نقيب وهو سالم زيتو الذي كان يعمل ضابطاً في استخبارات اللواء التاسع عشر ليلة الرابع عشر من تموز وقد قلعت أضافر قدميه وقد احتفظ بها وأرسلها معي إلى الزعيم .

ولما عدت إلى الزعيم عرضت عليه الصورة على حقيقتها تأثر لذلك كثيراً ، وطلب مني إحضار ضابط استخباراته ليلة الثورة ، وعند حضوره سأله عن الذي فعل به ذلك ، فأجابه إنه الرئيس الأول الركن محمود سامي ضابط ركن اللواء التاسع عشر الذي كان لا هم له سوى التنقل بين معسكرات الاعتقال وتعذيب الضباط . فطلب الزعيم إحضاره ، وبوجود الضابط المعتدى عليه ، وبعد تأكده من حصول الاعتداء بشكل فعلي ، طلب من المعتدى عليه الرئيس سالم أن يصفع المعتدي الرئيس الأول

محمود ، فاعتذر الأول عن ذلك ، وهنا التفت الزعيم إلى هذا الأخير قائلاً : " أنظر إلى الفرق بينك وبينه ، أنت لا أخلاق عندك في حين إنه في قمة الأخلاق " . وعندها قرر إحالته على التقاعد ، وكان ذلك بحضوري .

قرر بعدها الزعيم إطلاق سراح العشرات من المعتقلين بعد إحضارهم أمامه وملاطفتهم من قبله ، ومن ثم استدعى العقيد طه الشيخ أحمد وأنبه على تصرفاته وقال له بالحرف الواحد : " ائتمنتك فخنتني " ، ومنذ ذلك الحين قبع طه الشيخ أحمد في دائرته ، ولم تعد له أية علاقة بمجريات الأحداث في البلد .

وعند إحالة المقدم عبد الباقي كاظم الملحق العسكري في موسكو على التقاعد ، قمت أنا بترشيح ماجد محمد أمين المدعي العام لمحكمة الشعب ملحقا عسكريا في موسكو بعد انحسار المد الشيوعي ، وكانت الأمور في بغداد تجري لغير مصلحته ، واقترحت ذلك لأنه رفيق صباي منذ الدراسة المتوسطة ، كان له الكثير من الأولاد فلم يوافق على ذلك ، قائلاً لي إني كنت أطمح أن أكون وزيراً ، وبقي إلى أن حدث ما حدث وقتل في منطقة الصويرة من قبل الحرس القومي بعد (انقلاب) الثامن من شباط 1963 .

سادساً : وسائل الإعلام الأخرى والغزو الفكري الشيوعي للمجتمع العراقي

(أ) الإذاعة والتلفزيون : في الأشهر الأولى لثورة الرابع عشر من تموز 1958 عيّن العقيد عبد السلام عارف النقيب سليم الفخري مديرا للإذاعة والتلفزيون ، مانحا إياه رتبة مقدم أسوة بالضباط الشيوعيين الذين كانوا محالين على التقاعد وهو منهم ، مثل عميد الجو الركن جلال الأوقاتي والعميد الركن طه الشيخ أحمد ، وأسند إليهم مناصب مهمة في الجيش بعد منحهم رتبتين إضافيتين ، وهم ليسوا من الضباط الأحرار . وقد استلم الأخ سليم منصبه ، وبدأ الشيوعيون يتسللون إلى الإذاعة والتلفزيون ، وبذل الأخ الرائد الركن جاسم العزاوي وهو من الضباط القوميين جهداً كبيراً لإقناع الزعيم عبد الكريم قاسم بأن المقدم سليم الفخري يدعو ويعمل على سيطرة هؤلاء الشيوعيين ، والعمل على بث أفكارهم من خلال الإذاعة والتلفزيون ، فأمره بالإشراف على كل ما يجري في تلك الدائرة ، فشمّر الأخ جاسم العزاوي عن ساعديه وعمل بكل همّة ونشاط وإخلاص للعودة بذلك المرفق إلى خطه القومي جزاه الله خيراً .

(ب) المطبوعات والصحافة : في بدء الثورة كان المسؤول عن الرقابة على المطبوعات المقدم البيطري لطفي طاهر شقيق المرافق الأقدم للزعيم المرحوم وصفي طاهر ، وكان من الشيوعيين ، وعن طريقه أغرق هؤلاء الأسواق العراقية بالمطبوعات اليسارية سوفيتية كانت أم صينية ، والصحافة اليسارية كانت تصول وتجول وحدها في ميدان الصحافة ، وانكمشت الصحف القومية على نفسها لحرق مطابعها ، والضغط على العاملين فيها من كتاب وعمال ورؤساء تحرير . ولما طفح الكيل اقتنع الحاكم العسكري العام بضرورة تغيير المقدم لطفي طاهر من منصب الرقابة ، وطلب ترشيح أحد الضباط لشغل مكانه فرشحت المقدم يوسف بارود جمعة لهذا الغرض ، وهو ضابط قومي النزعه، وله من الثقافة ما يؤهله للقيام بواجباته دون التحيز لجهة وتفضيلها على الأخرى ، وبالفعل تمكن تدريجيا من رفع الضغط عن الصحف والمطبوعات القومية، وانحسرت المطبوعات اليسارية لبعد القراء عنها .

(ت) الرقابة على الرقوق السينمائية : انتشرت ظاهرة الأفلام التي تعرض في دور السينما في أنحاء العراق كافة والتي كانت تثير السخرية بالدين وتفسد الأخلاق ، والخلاعة ، إلى درجة إنها أثارت ضجر الناس منها ، وكانت تأتي من الصين والاتحاد السوفيتي وغيرهما من الدول الشيوعية الأخرى . ولأجل وضع حد لهذه الظاهرة التي آلت إليها دور العرض السينمائي قرر الحاكم العسكري تشكيل لجنة لفحص هذه الأفلام ومنع الضار منها عن العرض ، وكانت اللجنة قوامها كل من :

1- العقيد محسن الرفيعي مدير الاستخبارات العسكرية ممثلا لوزارة الدفاع ورئيسا للجنة.
2- السيد ذنون أيوب عضوا ممثلا لوزارة الثقافة والإرشاد .
3- الدكتور حسن ثامر عضوا ممثلا لجمعية الاقتصاديين .
4- الدكتور صفاء الحافظ عضوا ممثلا لوزارة التربية .

وقد بدأت العمل ، وتم القضاء على هذه البادرة الأخلاقية الخطيرة والمنافية للدين والعادات الاجتماعية العربية الأصيلة ، وبعد أشهر معدودات أصبح الوضع مطمئن ومسيطر عليه ، والكلمة للمؤسسات الأمنية والإدارية والثقافية والجيش ، فضلاً عن النقابات والاتحادات ووسائل الإعلام . وانحسر المد الشيوعي ، وترك البعض من قادته العراق ، وأحيل البعض الآخر للمحاكم ، وحل القوميون والمستقلون محلهم في النفوذ .

وللحقيقـة أقـول أن الـضباط المدرجـة أسمـائهم ومناصـبهم في أدنـاه قـد عملـوا متكاتفين مع بعضهم لإعادة الأمور إلى مجاريها :

1- في مقر القيادة العامة :

(أ) الرائد الركن جاسم العزاوي .

(ب) الرائد قاسم الجنابي مرافق الزعيم .

(ت) النقيب حافظ علوان مرافق الزعيم .

(ث) النقيب سعيد الدوري الملحق الصحفي .

2- في مقر الحاكم العسكري :

(أ) العقيد الركن سعدون المدفعي ضابط ركن الحاكم العسكري .

(ب) المقدم الحقوقي المشاور القانوني للحاكم العسكري .

(ت) مقدم الشرطة طه الشيخلي ممثل الشرطة العامة في مقر الحاكم العسكري ، ومن ثم مدير شرطة بغداد .

(ث) جهاز الأمن العام بمديره العقيد عبد المجيد جليل .

(ج) جهاز الاستخبارات العسكرية بمديرها العقيد محسن الرفيعي ومعظم ضباطها اللذين يعملون في المديرية أو بعض الألوية كالموصل والبصرة والرمادي والنجف .

(ح) وكذلك معظم الأجهزة الإدارية التي أساء لها الشيوعيين خلال مدتهم .

عزيزي القارئ الكريم أرجو أن تكون على ثقة بأني.والجهاز الذي أترأسه لم يعمل ويقاوم اليساريين بسبب عقيدتهم ، وإنما لأن البعض منهم كانوا عدائيين ، وقد ثبت لأجهزة الأمن والاستخبارات أن البعض منهم عملاء للبريطانيين والأمريكان ، واعترف البعض منهم أمامي ، وبعد إخبار الأمن العامة بتلك المعلومات راقبوهم ، وثبت لهم صحة تلك المعلومات .

ومرة قال لي الحاكم العسكري المرحوم اللواء الركن أحمد صالح العبدي ، وكان عنده للتو الدكتور يوسف إسماعيل شقيق الأستاذ عبد القادر إسماعيل القائد اليساري المعروف ، والمراجع الوحيد للحاكم العسكري نيابة عن الحزب ، وأعني الدكتور يوسف، لقد قال لي ، وأقصد الحاكم العسكري العام : " لقد ثبت للحزب الشيوعي أن (فلاناً من الناس) والذي كان رافعاً لراية العمل لصالح الحزب هو جاسوس يعمل بتوجيهات السفارة البريطانية ، ودفع الشيوعيين للإساءة إلى الآخرين " .

موقف الزعيم عبد الكريم قاسم من الشيوعيين

1- أشاع الشيوعيون ، وكذلك القوميون ، لعلة في نفس يعقوب ، بأن الزعيم عبد الكريم قاسم كان شيوعياً ، وقد روجت إذاعة صوت العرب لهذه المزاعم والأقاويل كثيراً، حتى أنها أعطته اسماً حركياً وهو " مطر " . وفي الحقيقة والواقع وبحكم قربي منه فأنا أجزم بأنه لم يكن قد انتمى إلى أي حزب سياسي ، وليس الحزب الشيوعي فحسب ، وكان شخصاً مسلماً ملتزماً يؤدي فروضه الدينية من صوم وصلاة ، ومتمسك بالقيم الروحية والدينية ، ويؤدي الزكاة ، ويكثر من قراءة القرآن الكريم ، ويساعد الفقراء ، ولم يتظاهر بذلك أمام الناس كما يفعل الكثيرون ، وإن شخصاً بهذه الصفات لا يمكن له أن يكون شيوعياً .

وبعد أن تمادى الشيوعيون بتصرفاتهم المعروفة والإساءة إلى العناصر الوطنية والقومية ، بدأ يتذمر من تصرفاتهم تلك ، وجمعنا ذات يوم أنا ومدير الأمن العام المرحوم عبد المجيد جليل ، وكان ذلك في موسم إجراء الانتخابات النقابية والمهنية ، وقال لنا بالحرف الواحد : " يا محسن وأنت يا عبد المجيد انتبها جيداً لما سأقوله لكما : كان الشيوعيون في العهد الملكي يعملون وهم في السراديب ، وقد أتيحت لهم الفرصة بعد الثورة للعمل العلني ، فقد أخرجتهم أنا من تلك السراديب ، وهم الآن معروفون لأجهزتكم ، وإنني آمركم بأن تقوم أجهزتكم بمكافحتهم " .

وبالفعل شمرنا عن سواعدنا وقمنا بتبليغ ذلك الأمر إلى الوزراء والمدراء العامين ، وكانت محصلة ذلك فوز المرشحين القوميين والمستقلين بعضوية ورئاسة جميع النقابات التي كان يسيطر عليها الشيوعيين قبل ذلك .

كان الصراع يومئذ على أشده بين الشيوعيين والقوميين الذين كانوا حلفاء قبل ثورة الرابع عشر من تموز ، وكان جل هم الشيوعيين إبعاد الضباط القوميين عن المراكز الحساسة ، ومنها مديرية الاستخبارات العسكرية ، وكان في مديريتي (الاستخبارات العسكرية) أحد الضباط القوميين وهو الرئيس الأول محمد المهداوي الذي كثر عليه الشغب لدى الزعيم من قبل الشيوعيين ، وبوساطة معتمدهم لدى الزعيم السيد عبد الجبار حمزة ، مما حدا بالزعيم أن يطلب مني إدخال اسمه في قائمة التنقلات ، بغية نقله من مديرية الاستخبارات العسكرية إلى مكان آخر . وكانت لجنة إعداد قوائم التنقلات والإحالة على التقاعد وإعادة الضباط المحالين على التقاعد إلى

الخدمة تتألف من العميد سعدي القرة غولي مدير إدارة الضباط ، والعقيد عبد الرحمن عبد الستار مدير الحركات والرئيس الأول جاسم العزاوي سكرتير القائد العام للقوات المسلحة وعضويتي كمدير للاستخبارات العسكرية ، وأمرني الزعيم بإدخال اسم الضابط المذكور في قائمة التنقلات ، إلا إنني تباطأت بتنفيذ ذلك الأمر لأسباب سأعود إليها لاحقاً .

وفي أوائل العام 1963 وبينما أنا في غرفة الحاكم العسكري العام دخل علينا الزعيم عبد الكريم فوجه كلامه إلي مباشرة قائلاً : " يا محسن ألم أطلب منك نقل محمد حسين المهداوي من مديرية الاستخبارات العسكرية ؟ " . وهنا استأذنته أن يسمح لي بمصارحته بشيء طالما فكرت كثيراً في عرضه عليه وبصراحة ، فرد عليَّ قائلاً : " تكلم بالصراحة التي أعهدها بك دائماً " . ورحم الله الزعيم عبد الكريم قاسم فإنه وثق بي كثيراً ولم يرد لي طلباً ، ولم يسألني عن كل ما قمت به منذ 21 نيسان 1959 وحتى الثامن من شباط 1963 . وقد بادرته وبحضور الحاكم العسكري العام قائلاً : " سيدي الزعيم أنت تعرف أنني قومي العقيدة وكنت منتظماً قبل ثورة 14 تموز 1958 في صف القوميين ، ثم أوقفت نشاطي بعد الثورة مباشرة ، ولا يزال الحس القومي يجري في عروقي وسأبقى كذلك ، ولهذا السبب لا تطاوعني نفسي وأنا أقولها بكل صراحة أن أسخر الجهاز الذي أرأسه لمحاربة القوميين في حين أن الشيوعيين من الضباط لا يزالون في مناصبهم كالزعيم جلال الأوقاتي قائد القوة الجوية والعقيد طه الشيخ أحمد مدير الخطط العسكرية والعقيد فاضل المهداوي رئيس المحكمة العسكرية الخاصة والعقيد ماجد محمد أمين المدعي العام فيها والعقيد وصفي طاهر المرافق الأقدم لسيادتكم وغيرهم الكثير " . فرد عليَّ قائلاً : " وما اقتراحك لحل ذلك " ، فأجبته : " تتوفر لدينا في المديرية معلومات وافية ودقيقة عن انتماءات الضباط شيوعيين كانوا أم قوميين ، وأنا أقترح أن تقوم سيادتكم بجمع كل هؤلاء الضباط كما عمل جمال عبد الناصر وتبلغهم أن مصلحة البلد تقضي بأن يكون الجيش بعيداً عن التدخل في الأمور السياسية ، وأن الحقبة الانتقالية تنتهي قريباً ، والشروع بانتخاب أعضاء المجلس الوطني سيكون قريباً بل وقريباً جداً ، لذا فعلي مصارحتكم بأن من يرغب منكم الاستمرار بالعمل بالسياسة عليه أن يترك الجيش ، وهو حر في أن يمضي بالطريق الذي يختاره ، أما من يفضل منكم البقاء في الجيش فعليه أن يبتعد عن السياسة ، وإذا ثبت استمراره بالعمل السياسي فستلاحقه الدولة قانونياً " .

فأجابني الزعيم : " أنا اتفق معك في ذلك ، وعليك المبادرة بتقديم قائمة بأسماء أولئك الضباط ، وتسليمها إلى الحاكم العسكري العام اللواء أحمد صالح العبدي " . وقد علمت بعد ذلك أنه عرض مقترحي على قائد القوة الجوية جلال الأوقاتي فرفض ذلك.

وبعد نهاية ذلك الاجتماع استأذنت بالانصراف إلى مكتبي ، وعندما وصلت المديرية أوعزت إلى الضباط المعنيين في المديرية بإعداد قائمة في ضوء التوجيه المذكور ، وسلمتها بدوري إلى الحاكم العسكري العام الذي احتفظ بها حتى يوم الثامن من شباط 1963 ، وعثر عليها في حيازته عند إلقاء القبض عليه بعد الانقلاب الذي حدث ذلك اليوم .

2- عندما كنت معتقلاً في السجن العسكري رقم (1) بعد حركة الثامن من شباط 1963 ، طلب مني مدير السجن التوجه إلى الهيئة التحقيقية المنعقدة في مقر اللواء التاسع عشر في معسكر الرشيد ، وعند وصولي القاعة الكبيرة لمقر اللواء وجدتها مكتظة بأركان حكومة عبد الكريم قاسم ، ومن بينهم مدير الأمن العام ووزير المعارف إسماعيل العارف وحامد قاسم شقيق الزعيم ، وأشار إلي الضابط المسؤول عن القاعة بدخول غرفة الهيئة التحقيقية ، وعند دخولي وجدت فيها ثلاثة أشخاص ، كان أحدهم اللواء الركن أحمد صالح العبدي الحاكم العسكري العام ، أما الشخصان الآخران فلم أعرفهما . واتضح بعد ذلك أن أحدهما رئيس الهيئة التحقيقية ، والثاني عضو الهيئة ، وقد أجلسني رئيس الهيئة قبالته ، وقدم لي سيكارة ، وشعرت بأن هذا الرجل لا يضمر لي سوءاً ، وبعد برهة عرض عليَّ قائمة بأسماء ضباط هي نفسها التي سبق أن أعدتها مديرية الاستخبارات العسكرية وقدمتها في حينه إلى الحاكم العسكري العام ، وقال لي رئيس الهيئة التحقيقية أن الحاكم العسكري العام يدعي بأنك أنت الذي أعددت هذه القائمة لغرض تقديمها عن طريقه إلى القائد العام للقوات المسلحة ، وقبل الإجابة على سؤاله رجوته أن يعرفني بشخصيته وزميله ، فأجابني قائلاً : " إنني علي صالح السعدي أمين سر حزب البعث العربي الاشتراكي ونائب رئيس الوزراء ، وزميلي هذا هو السيد حازم جواد وزير الإعلام " . وحينذاك أجبته على سؤاله موضحاً له قصة تلك القائمة بالتفصيل .

وبعدها خرج معي متوجهاً إلى القاعة ونادى على الضابط الذي اقتادني ابتداءً من السجن قائلاً له بصوت مرتفع سمعه كل من في القاعة بعد تعريفه لهم بشخصيته : " بلغ مدير السجن باسمي بأن يعتني بشؤون العقيد محسن ، إذ سيطلق سراحه بعد

أيام معدودة " ، وهذا ما حصل فعلاً ، وكان يتردد عليَّ في السجن العميد الطيار حردان عبد الغفار التكريتي .

3- ألقي القبض من قبل أجهزة الأمن العامة على شخص يدعى (كاظم العزاوي) بعد مراقبته بدقة من قبلها ، بتهمة محاولة اغتيال الزعيم وبترتيب من مدحت الحاج سري . وتمت إحالته على المحكمة العسكرية الخاصة ، وبعد عدة جلسات من المرافعة نودي عليه في إحداها ، وقدمه رئيس المحكمة العقيد فاضل عباس المهداوي قائلاً : " إن المتهم قد استيقظ ضميره ، وسيدلي باعترافات جديدة " . وبدأ المتهم كلامه قائلاً : " إن مدحت الحاج سري المشرف الذي يقف وراء عملية الاغتيال أخبره بأن كلاً من رئيس مجلس السيادة والحاكم العسكري العام ومدير الشرطة العام ومدير الاستخبارات العسكرية متفقون معه ومشاركون في مؤامرة الاغتيال ، وإن مدحت فاتح الشيخ حبيب الخيزران رئيس عشائر العزة بالاشتراك في العملية ، إلا أن الأخير رفض ذلك بدعوى أن الزعيم رجل وطني وإنه لا يوافق على اغتياله " .

وقد كنت وأنا في مكتبي أستمع إلى هذه الإفادة ، وكان الإجراء في حينه أن يتم إلقاء القبض على كل شخص يرد اسمه في هذه الإفادة . ولأجل أن لا ترتبك عائلتي قررت ترك الدائرة ، والذهاب إلى داري ، وفعلاً وجدت الكثير من أقاربي في الدار وهم في حالة ارتباك . وفي اليوم التالي ظهرت الصحف الشيوعية بعناوين بارزة وباللون الأحمر تعلن أن المذكورة أسماء مناصبهم في أعلاه متآمرون وضالعون مع مدحت الحاج سري والعزاوي في عملية اغتيال الزعيم ، وكانت أكثر الصحف تحمساً صحيفة (صوت الأحرار) للأستاذ عوني بكر صدقي .

ذهبت كالعادة إلى مديرية الاستخبارات العسكرية ، وبعد وصولي إلى مكتبي رن الهاتف السري ، وكان المتكلم مدير الأمن العام ، وهو في حالة عصبية جداً لما حدث بالأمس أثناء مرافعة العزاوي ، فرجوته الحضور إلى دائرتي . وأعقبه بعد ذلك بدقائق مدير الشرطة العام وللغرض نفسه ، ورجوته أيضاً أن يأتي أيضاً إلى مكتبي .

وعند حضورهما توجهنا سوية إلى مكتب الحاكم العسكري العام ، وتوجهنا بصحبة الأخير لمواجهة الزعيم الذي استقبلنا بابتسامة ساخرة ، وصادف أن كان العقيد المهداوي في غرفة المرافق الأقدم وصفي طاهر ، فطلب الزعيم حضوره ، وحل دخوله بادره قائلاً وبالحرف الواحد : " أنت تبقى زمال ماذا تفوهت بالمحكمة مساء أمس تؤيد أقوال كاظم العزاوي عندما يفتري على المخلصين وتصف ذلك باستيقاظ الضمير ...

عليك اليوم أن تعقد جلسة وتصحح ما تفوهت به بالأمس " . والتفت إلينا قائلاً : " إن ما قيل عنكم في المحكمة يوم أمس قد ينفعكم في المستقبل "، وقد حصل ذلك فعلاً.

وبعد مرور عدة أشهر ، وفي أحد الأيام دخل عليّ سكرتيري وقال أن شخصاً يدعى كاظم العزاوي يرجو مواجهتي ، فأذنت له ، وعند دخوله بدأ يعتذر إلي قائلاً لي بأنه قد أرسل لي عدة رسائل من السجن شارحاً فيها الظروف التي أحاطت بإفادته في المحاكمة ، فأجبته بعدم استلامي لتلك الرسائل ، وقلت له : " إن المهم عندي الآن هو أن تخبرني عن كيفية زج اسمي وأسماء الآخرين في إفادتك "، فقال : " عندما كنت في السجن طلب مني الحضور ليلاً إلى المحكمة العسكرية الخاصة ، وتم اقتيادي إليها ، وأدخلت غرفة المدعي العام العقيد الركن ماجد محمد أمين ، وكان إلى جانبه المقدم حسين خضر الدوري عضو المحكمة المذكورة ، وحال مثولي أمامهما خاطبني ماجد محمد أمين قائلا : أنت يا كاظم لا محالة محكوم عليك بالإعدام ، وأنا سأعرض عليك إفادة أطلب منك أن تقولها في المحكمة في جلسة اليوم ، وأنا أعدك لقاء ذلك بتخفيض الحكم عليك إلى سنوات معدودة، فقبلت العرض مضطراً ، وتلوت الإفادة التي أعدها المدعي العام ، والتي استمعتم إليها ".

وبهذه المناسبة أود أن أذكر أن الزعيم أرسل في طلب صاحب صحيفة صوت الأحرار التي كانت من أكثر الصحف اهتماماً بهذا الموضوع السيد عوني بكر صدقي ، كونه من معارفه وأصدقائه القدامى ، ويكن له احتراماً خاصاً ، لحثه على تصحيح الخبر الذي نشره بحروف بارزة في الصفحة الأولى وباللون الأحمر . وعند حضوره كنت جالساً بجانب الزعيم ، وخلفه العقيد عبد الكريم الجدة آمر الانضباط العسكري ، وقد بدأ عتابه للموما إليه بكل أدب ورقة ، إلا أن العقيد الجدة ولقلة خبرته تطفل بالحديث وبأسلوب عنيف موجهاً كلامه للسيد عوني ، الأمر الذي اضطر الزعيم لتلافي الموقف آمراً العقيد الجدة بترك الصالة ، وبدأ بتلطيف الأجواء وإعادة الأمور إلى نصابها ، وفي النهاية اعتذر السيد لطفي عن نشر صحيفته للخبر بذلك الأسلوب المثير .

4- كان مدير الشعبة الثانية في مديرية الاستخبارات العسكرية والمسؤولة عن الأمن الداخلي هو الرئيس الأول الركن محي محمود ، وكان يتردد عليه في أكثر الأحيان الرئيس الأول الركن صالح مهدي عماش ضابط ركن في مقر القوة الجوية . وفي إحدى الأمسيات دخل علي الرئيس الأول محي يرجو مقابلة صالح مهدي عماش ، فرحبت به، وأخبرني الأخير بأن قائد القوة الجوية اليساري النزعة قد سلّم المناصب المهمة فيها إلى

الشيوعيين رغم عدم أهليتهم لها ، وأبعد الضباط القوميين رغم كفاءتهم ، فطلبت منهما أن يصدقاني القول ، وقد أكدا لي ذلك ، فطلبت منهما إعداد قائمة تتضمن توزيع المناصب حسب الكفاءة بصرف النظر عن الاتجاهات السياسية لمن سيشغلها . وبعد أن تسلمت تلك القائمة والتأكد من صحة وسلامة إعدادها وفقاً لتوجيهاتي أخذتها بيدي وعرضتها على الزعيم ، وبعد أيام معدودات أصدر أمراً بتنفيذها لأن القوة الجوية مرتبطة بالقائد العام للقوات المسلحة مباشرة .

وأود أن أذكر بهذا الصدد ومن باب الاستطراد أن الزعيم كان لا يثق بصالح مهدي عماش ، وقد سبق أن رجاني المرحوم عبد المجيد جليل أن أتكلم مع الزعيم عبد الكريم حول تعيينه معاوناً لمدير الأمن العام ، ولدى عرض الأمر عليه أجابني بأن عبد المجيد متأثر بصداقته مع صالح مهدي عماش ، وهو شخص لا يوثق به على الرغم من وجود صلة قربى بيني وبينه . وكان صالح مهدي عماش يرجوني دائماً أن أقوم بترشيحه لمنصب ملحق عسكري في الباكستان لأنه متضايق مادياً ، ولكنني لم أستجب لطلبه ؛ لمعرفتي برأي الزعيم به .

5- في إحدى الأمسيات ، وعند مراجعتي للزعيم كالعادة دعاني للذهاب معه إلى السفارة السوفيتية لحضور الحفل الذي أقامته السفارة بمناسبة ثورة أكتوبر ، وكانت الحديقة تعج بالشيوعيين العراقيين . دخلت مع الزعيم ، وكانت ثلة من الشيوعيين تحيط بالعقيد المهداوي ، وكان بينهم أحد وكلاء مديريتنا الذي رفع تقريراً في اليوم التالي موضحاً فيه إنه : " حال دخول الزعيم وخلفه العقيد محسن الرفيعي مدير الاستخبارات العسكرية قال المهداوي لمن حوله مؤشراً على المدير إن هذا الشخص سيقتلكم " . وعند انتهاء الحفل غادر الزعيم بسيارته ، وكنت أنا إلى جواره ، وعند بوابة السفارة كان هناك حشد من الصبيان يهتفون : " اعدم ... اعدم ... لتقول ما عندي وقت ... اعدم ... اعدم " ، فالتفت إلي رحمه الله قائلاً : " أسمعت يا محسن حتى الأطفال يحاولون إفساد ذممهم " . ورغم شعوره هذا فإنه نفذ حكم الإعدام بناظم الطبقجلي ورفاقه ، وسأكتب في وقت لاحق عن من دفعه إلى ذلك ، وقد كتب وسيكتب آخرون عن ذلك أيضاً . ومرت الأيام وبينما كنت أتناول طعام الغداء مع الزعيم بمفردنا ، وإذا انتابه شرود أعقبه حسرة كبيرة ، وقال متأوهاً : " لعنة الله على من دفعني لإعدام ناظم ورفاقه " .

6- بعد أن تقلص نفوذ الشيوعيين ، وقلت سيطرتهم على النقابات المهنية ، وحل المقاومة الشعبية ، استعادت أجهزة الأمن نشاطها ، وضعف نشاط ما يسمى بالاستخبارات الخاصة المرتبطة مباشرة بالزعيم ، والتي سآتي على ذكرها في الفقرة التالية ، اعتمد الشيوعيون أسلوب الدس لدى الزعيم ، ومحاولة الشغب على الأجهزة الأمنية ، وأشاعوا بأن وصفي طاهر سيعين مديراً عاماً للشرطة ، وماجد محمد أمين مديراً للاستخبارات العسكرية .

وبهذه الأجواء كنت ذات مرة بجانب الزعيم ، فقال لي : " إن في جانب الكرخ لافتات تندد بالسلطة ، وأجهزة الأمن عاجزة عن مطاردة رافعي هذه الشعارات وإلقاء القبض عليهم " ، وتوَجه إلى الهاتف السري طالباً رقماً معيناً فلم يرد عليه أحد ، ثم قال لي : " طلبت وزير الداخلية لغرض إصدار أمر بتعيين وصفي طاهر مديراً عاماً للشرطة فلم أجده " . وإنني على ثقة بأن الزعيم حينها لم يكن يقصد ذلك ، ولم يكن في نيته هذا التعيين ، ولكنه أراد تذكيري وبأسلوب ذكي بهذه الإشاعة فتألمت كثيراً ، وتركت الدائرة عند نهاية الدوام الرسمي متوجهاً إلى داري ، فوجدت هناك الأخ عارف عبد الرزاق وعائلته قد حلوا ضيوفاً علينا ، فانفردت به وأخبرته بما حدث ، مؤكداً عزمي وتصميم على طلب إحالتي على التقاعد ، فاعترض على ذلك بشدة وقال : " هذا يعني إنك تريد أن تسلمنا لقمة سائغة للشيوعيين ، لا يا محسن عليك أن تستمر إلى أن تموت وحينئذ لا لوم عليك " .

7- كان الزعيم عبد الكريم قاسم يرغب أن يوسع دائرة جمع المعلومات التي تتعلق بوضع البلد ، بعد ما جرى من عمل مديرية الاستخبارات قبل حركة الشواف ، فاعتمد على أشخاص أسماهم (الاستخبارات الخاصة) يكون اتصالهم به مباشرة ، وهم عبد الجبار حمزة[1] ، وكمال عثمان من أخواننا الأكراد ، وأحد الضباط مرتبط بوصفي طاهر وغيرهم، ولكنه وللأسف الشديد لم يكن موفقاً في اختياراته ، إذ كان أفراد هذا الجهاز يبتزون الناس مستغلين علاقاتهم به للكيد بالناس . إلا إنني وبتقديمي أدلة ملموسة تثبت ذلك تقلص نفوذهم ، وكان لعبد الجبار حمزة هاتف سري شأنه شأن الوزراء وكبار رجال الدولة ، فأمرت برفعه من داره ، وقد سألني الزعيم عما إذا كنت قد أمرت برفعه ، فأجبت : نعم ، فلم يعلق شيئاً .

---

[1] كتب عنه جاسم العزاوي الشيء الكثير في مذكراته .

وبالنسبة لهذا الشخص نفسه ، عبد الجبار حمزة ، وتصرفاته ، أذكر أن الزعيم اتصل بي هاتفياً ذات يوم وأعطاني اسم سائق سيارة أجرة ، وأمرني باعتقاله ، فرجوته أن يتيح لي الوقت لغرض تدقيق الخبر الوارد عنه ، وإخباره بعد ذلك بالحقيقة ، فوافق على هذا الرجاء . وطلبت حينها من المختصين في المديرية البحث عن الحقيقة ، وبكل دقة ، وبعد التقصي ظهر أن السائق المذكور يتمتع بوضع مالي جيد ، وأن عمله يدر عليه مورد يكفيه لإعالة عائلته وما يزيد على ذلك ، وقد أراد عبد الجبار حمزة أن يبتزه ، ويحصل منه على بعض المال ، ولما رفض ذلك وشى به مباشرة لدى الزعيم ، واتهمه باتهامات ما أنزل الله بها من سلطان . ولما تجمعت المعلومات الدقيقة عنه عرضتها على الزعيم ، فشكرني لعدم تسرعي بتنفيذ أمره ، وأخيراً لابد من ذكر أن هذا الشخص ، عبد الجبار حمزة ، قد عمل مع أجهزة التحقيق في حزب البعث العربي الاشتراكي بعد ثورة الثامن من شباط 1963 ، وأرشدهم على الذين كانوا يتعاونون مع نظام حكم الزعيم عبد الكريم قاسم .

8- بعد مدة قصيرة من التحاقي بمديرية الاستخبارات العسكرية ، وقبل أن أتحمل مسؤولية الاستخبارات بالكامل ، إذ لم تزل حينها للعقيد طه الشيخ أحمد بعض السطوة ، حدثت مجزرة كركوك ، وبدفع من الشيوعيين ، والتي راح ضحيتها الكثير من أهالي كركوك وبطريقة وحشية ، زارني في مكتبي أحد أبناء المدينة المدعو صابر الضابط وعرض عليّ بعض الصور من المجزرة فاقترحت عليه أن يهيئ عدداً من أطفال الضحايا وبالملابس السوداء ، وبكل ما لديه ولدى الآخرين من صور للزعيم ، إذ إنني أعلم بأنه سريع التأثر بهذه المناظر ، وصادف ذلك يوم موعد خطابه في كنيسة مار يوسف ، وبعد لقائه بالأطفال وتصفحه الصور ، ذهب مباشرة إلى الكنيسة وألقى خطبته المشهورة والتي غيرت مجرى الأحداث في البلد ، وأنهت نفوذ الحزب الشيوعي في العراق .

9- بناءً على أمر الزعيم بمحاربة الفوضى وخرق القوانين والاعتداء على الآخرين من قبل المحسوبين على الشيوعيين والملتزمين من قبلهم ، شمّر المسؤولون من منتسبي أجهزة الأمن وأعضاء النقابات المهنية المناوئة للشيوعيين ، المستقلة منها والقومية لإخراج الشيوعيين من الساحة السياسية ، وحين أحس هؤلاء بأنهم في محنة ولابد من أنهم مغلوبون على أمرهم حاولوا إعادة الصلة بالزعيم ، ودبر العقيد وصفي طاهر لقاءً لزعمائهم يقودهم سكرتير اللجنة المركزية للحزب حسين الرضوي ، وكنت حاضراً

بمقر الزعيم ، عارضين عليه التعاون مع السلطة وتنفيذ أوامره مهما كانت ، وهم على استعداد للتوقيع له (على بياض) ، إلا إنه ردّهم على أعقابهم ، ورفض عرضهم ، وكنت هذه آخر محاولة لهم لرد اعتبارهم .

10- وبمناسبة الحديث عن الشيوعيين ، أود أن أوضح بأن الساحة السياسية كانت آنذاك مرتعاً خصباً للمهاترات وتلفيق المعلومات ، فقد كانت الحرب على أشدها بين الشيوعيين والقوميين في مجال دس المعلومات الكاذبة من كل طرف ضد الآخر ، سواءً في داخل العراق أو خارجه . ففي داخل العراق أشيعت أخبار عن العقيد طه الشيخ أحمد ووصفي طاهر ، فقد اتهم الأول بأنه ضغط كثيراً على جاسم السامرائي رئيس مجلس إدارة شركة بغداد الجديدة لإلغاء صفقة خاسرة كان قد عقدها معه لشراء قطع أراضي من مشروع جمعية بناء المساكن التي كان يرأسها جاسم السامرائي قبل ثورة 14 تموز 1958 ، إلا إنه لم يوافق على إلغائها واستبدالها ، فأودعه المعتقل ، فأرسلت أنا على الحاج جاسم ورجوته أن يصدقني صحة هذا الخبر ، فأنكره جملة وتفصيلاً .

أما بشأن العقيد وصفي طاهر ففي خلال أزمة الكويت لفقت أخبار عنه مفادها أن الكويتيين اتصلوا به وقدموا له مبلغ من كبير من المال للعمل على اغتيال الزعيم، وقد التزمت أنا شخصياً التحقيق في هذا الخبر فتبين لي بأنه خبر مدسوس وكاذب ، وأخبرت الزعيم بالحادثتين .

أما في الخارج فقد تبنت الأحزاب الشيوعية هذا الباب وبتنسيق مع الشيوعيين العراقيين ، وعملاء البريطانيين والأمريكان لإيصال معلومات ملفقة ودسها على الملحقين العسكريين في الخارج ، ولاسيما في بيروت ، لتوسيع الفجوة بين الزعيم والقوميين ، وإضعاف ثقته بأجهزة أمنه ، ولكن الله كان في عوننا في سبيل كشف ذلك وإطلاعه على مجرياتها ، وقال لي وللمرحوم عبد المجيد جليل : " أن هذا الدس والتلفيق عليكما وجهازيكما سيفيدكما في يوم من الأيام " .

متابعة شخصية للوضع العام في البلد :

أولاً : ذات مرة كنت في مقر الزعيم ومجموعة من المسؤولين ، وهم كل من وزير الخارجية هاشم جواد ووزير التربية إسماعيل العارف ، ومدير الأمن العام عبد المجيد جليل ، وآمر الانضباط العسكري عبد الكريم الجدة ، فدعانا إلى اجتماع في قاعة الاجتماعات ، ولدى ترأسه الجلسة بدأها بالقول : " أود أن اطرح عليكم سؤالاً واحداً ، وأرجو من كل منكم إجابة صريحة ، والسؤال هو : كيف هو الوضع في البلد ؟ ، وما رأي الناس بالسلطة ؟ " .

وكان أول المتكلمين إسماعيل العارف ، فأثنى وأطنب في المدح ومجّد كثيراً ، وختم قوله بأن كل الشعب مع سياسة الزعيم ، ثم تكلم كل من مدير الأمن العام وآمر الانضباط العسكري ، وكانت إجاباتهم مطابقة لإجابة العارف ، ثم جاء دوري فقلت : " يا سيادة الزعيم إن علاقة السلطة بالكثيرين لا تبشر بالخير فهي تقيس علاقاتها بهم بما تسمعه من هتافات في المناسبات ولاسيما عند حضوركم ، وقبل أن تحضر ينقسم المجتمعون إلى مجموعتين ، الأولى هتافها يساري المدلول ، والأخرى قومي ، وكلا المجموعتين مسيرة من قبل قلة من المثقفين ، وأريد بقولي هذا إنه لا رأي لعامة الناس ولا تأثير لهم على سير الأحداث ، أنما التأثير للمثقفين وماذا يريد هؤلاء ، إنهم يريدون:

1- إنهاء حقبة الانتقال الذي وعدتهم الثورة بها في البيان الأول لها ، وأخذته على نفسك مرة أخرى ولكن لم تنفذ هذه الوعود .

2- حرية الرأي ، ولا شيء عند الناس أهم من ذلك مسترشدين بقول الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه " متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً " .

3- إجراء انتخابات حرة لأعضاء المجلس الوطني ولرئيس الجمهورية .

4- تعدد الأحزاب .

5- صحافة حرة يديرها أناس أكفاء مخلصين لهذا البلد .

6- حكومة تحارب الأمية والجوع المرض ، وتضمن الأمان لمواطنيها ، ولا مكان للتعسف في تصرفات الحكام .

هذه أهم الأمور التي يريدها الناس من السلطة " .

ثم جاء دور المرحوم هاشم جواد فكانت إجابته مقتضبة ، إذ قال : " يا سيادة الزعيم أنا أؤيد كل كلمة قالها العقيد محسن مدير الاستخبارات العسكرية " . وهنا أنهى الزعيم الجلسة ، وطلب مني والأستاذ هاشم البقاء وانصراف الآخرين ، وطلب منا التعاون مع الأستاذ محمد حديد لدراسة الوضع في البلد بدقة وأكثر شمولية ، ورفع تقرير له بذلك ، وتم له ما أراد ، ورفعنا له خلاصة دراستنا للوضع القائم آنذاك في البلد .

وبصدد الحقبة الانتقالية ، فقد كررت الموضوع على الزعيم في مناسبة ثانية ، فبعد عودتي من زيارتي إلى الولايات المتحدة الأمريكية تلبية لدعوة الجيش الأمريكي ، وكان معي العقيد الركن سعدون عوني المدفعي ضابط ركن الحاكم العسكري العام ، وبهذه المناسبة أقام لنا مقدم الشرطة طه الشيخلي مدير شرطة بغداد دعوة عشاء في النادي العسكري في الثاني من كانون الثاني 1963 ، وخلال تلك الليلة دعيت لنداء هاتفي، وإذا بالمتكلم المرحوم الرئيس حافظ علوان مرافق الزعيم يبلغني بأن الزعيم يروم حضوري لمقابلته ، فتركت الدعوة مباشرة وتوجهت لملاقاة الزعيم ، ولدى وصولي، قال لي : " هل وزعت بطاقات الدعوة لحفل يوم الجيش فأجبته : نعم ، وقال لي : هل دعوت عوائل الضباط لها ، قلت له : كلا " ، وبهذه الحجة طلب مني تأجيلها لحين إكمال دعوتهم ، فاغتنمت الفرصة وقلت له : سيدي لقد وعدت الشعب العراقي بأنك ستنهي حقبة الانتقال ، وما أن يحل عام 1962 إلا وعقدت الجلسة الأولى للمجلس الوطني بعد انتخابه انتخاباً حراً من قبل المواطنين ، وها أن العام المذكور قد انتهى ونحن الآن في العام 1963 ، فقال لي : إني لا زلت عند وعدي " . وغير مجرى الحديث ، وعلمت بعدئذ من إنه طلب تأجيل الدعوة لحفلة يوم الجيش مستنداً إلى معلومات وردته بأن خصومه أعدوا خطة لاغتياله بهذه المناسبة ، ولم يثبت لنا ولا للأمن العامة صحة هذه المعلومات .

<u>ثانياً</u> : استدعاني الزعيم ذات مرة إلى مقره وأخبرني عن نيته إجراء تعديل وزاري ، وطلب مني ترشيح مجموعة أشخاص ليختار منهم مَنْ يتوسم فيهم الكفاءة والإخلاص، ومن ثم دعا مدير الأمن العام للغرض نفسه .

وكنت أنا وعبد المجيد جليل مدير الأمن العام ننسق أعمالنا ، ومتفقين في الرأي تماماً ، فأخبرني ما طلب منه الزعيم ، وقد أعددت القائمة المذكورة وسلمتها للزعيم ، وبعد قراءتها نهض وفتح الخزانة الحديدية التي يحفظ فيها أوراقه المهمة ، وأخذ يقرأ

لي أسماء مدرجة بقائمة قال عنهم إنهم عملاء للسفارة البريطانية في بغداد ، وإذا بها تتضمن اسم أحد الأشخاص الذين رشحتهم ، وقد لمحت شخصياً هذا الاسم ، كما ورد فيها أسماء بعض الضباط المعروف عنهم في أوساط الجيش بأنهم شيوعيون .

وقد توفرت فعلاً لدى أجهزة الأمن العراقية معلومات عن أشخاص في قمة التطرف في انتمائهم للشيوعية ، إلا إنهم في الواقع عملاء في الاستخبارات البريطانية والأمريكية ، ويعملون بتعليمات منها تحت ستار الشيوعية ، وقد نقل هذه الصورة لـ (ميكويان) عند زيارته للعراق الأخ فؤاد عارف ، وقد سبق للدكتور يوسف إسماعيل البستاني أحد أقطاب الشيوعيين ، وممثلهم لمراجعة الحاكم العسكري العام أن ذَكَرَ هذه المعلومة نفسها شخصياً للحاكم العسكري العام .

ثالثاً : كان رحمه الله يكره المرتشين من الموظفين ، وأنا أتحدى كل من يقول أن السلطة وأجهزة الأمن كانت تقصر عن محاسبة أمثال هؤلاء ، عند علمها بهم ، وأسوق مثلاً على ذلك ، فقد راجعني في أحد الأيام أحد المقاولين وهو شقيق الدكتور عزت مصطفى وزير الصحة في حكومة الثامن من شباط 1963 مدعياً أن أحد الوزراء طلب منه مبلغاً من المال لتسهيل عمله ومعاونته على تنفيذ المقاولة التي رست عليه في وزارته ، وكان قد سجل الحديث مع الوزير المذكور على شريط تسجيل عرضه عليّ ، وبعد التأكد مما ورد فيه من صحة المعلومات بطرقي الخاصة ، عرضت الحالة بأكملها مع التسجيل على الزعيم ، فاقتنع بذلك ، وقال لي : " إن الوزير المعني مكلف بمهمة خاصة لها علاقة بتمرد الملا مصطفى البارزاني ، ومهمته تستغرق بعض الوقت ، وبعد انتهائها سأخرجه من الوزارة " ، وبالفعل فقد تم ذلك بعد إتمام المهمة . وهكذا دأبه مع سائر المسؤولين ، فقد كان أحد المتصرفين يجبي الرشاوي من المقاولين ، فعرضت أمرهَ عليه فأحاله على التقاعد ، وإنني أتحدى كل من يقول ويدعي بأن عمليات الرشوة والفساد لها ذكر طوال مدة حكم المرحوم الزعيم عبد الكريم قاسم .

رابعاً : طلب مقابلتي مرة رئيس غرفة تجارة النجف السيد شبر السيد موسى وأعضاء الغرفة ، فرحبت بهم أجمل ترحيب ، وكان مطلبهم هو مواجهة الزعيم عبد الكريم، والغرض من المواجهة هو إحياء وتبليط طريق الحج البري ، واقترحت عليهم قبل أن أهيئ لهم مقابلة الزعيم أن يلتقوا السفير السعودي في بغداد المرحوم عبد العزيز الكحيمي ، وهو من أصل عراقي ليطلعوا على وجهة نظر المملكة العربية السعودية حول هذا الموضوع ، وقد هيأت لهم هذه المقابلة لعلاقتي الشخصية الجيدة مع السفير ،

وبعد أن تمت المقابلة جاءوا لملاقاتي وأخبروني أن السفير أخبرهم بأن المملكة العربية السعودية لا ترغب بإحياء هذا الطريق لوجود عشائر على جانبيه غير موالية للحكومة السعودية ، ويصعب عليهم تأمين هذا الطريق ومن ثم سلامة الحجاج . وبعدئذ أمنت لهم مقابلة الزعيم وبحضوري ، فرحب بهم كثيراً ، وبعد أن عرضوا عليه ما جاءوا من اجله تبنى الزعيم الفكرة وقال لهم بعد أن شرحوا له ما قاله لهم السفير السعودي في بغداد : " أرغب أن تواجهوا السفير ثانية وتبلغوه بأن الحكومة العراقية على استعداد للمساهمة الجادة للاشتراك في تأمين سلامة الحجاج ، ودفع تكاليف تبليط الطريق داخل المملكة العربية السعودية " ، وأمرني بأن أطلب من وزارة النقل والمواصلات إصلاح الطريق بالسرعة المكنة ليسلكه حجاج بيت الله الحرام في ذلك العام، وبالفعل فقد تمكن العاملون في الوزارة من إكمال الطريق وأصبح صالحاً لسير المركبات ، وقد أنابني الزعيم بحضور متصرف اللواء لتوديع أول قافلة تسلكه ، وتم ذلك بحمد الله ورعايته .

خامساً : عند عودتي لداري بعد انتهاء الدوام الرسمي في أحد الأيام رن جرس الهاتف السري ، وإذا بالمتكلم الزعيم ، إذ قال لي أن الشيخ عبد الكريم الجزائري قد انتقل إلى رحمة الله ، والشيخ المذكور أحد كبار رجال الدين في النجف الأشرف ، ومن أوائل الوطنيين في هذا البلد ، وطلب إلي الزعيم السفر في الحال لحضور تشييع جثمانه في النجف ممثلاً عنه ، مستصحباً معي متصرف كربلاء آنذاك الأستاذ عبود الشوك ، وبالفعل وصلنا النجف فوجدنا جماهير النجف والعلماء محتشدين في مدخل المدينة ، ولدى السلام على ذوي الفقيد أبلغتهم أنني مشارك في مراسيم التشييع نيابة عن الزعيم عبد الكريم قاسم ، وبينما الجميع بانتظار البدء بالتشييع أتاني الأخ أحمد الشمرتي من وجهاء النجف يرجو مني أن أوصل خبر الوفاة إلى ابنه الأستاذ أحمد الجزائري اللاجئ في القاهرة ، وأدعوه للمجيء إلى العراق متعهداً له بعدم اتخاذ أية إجراءات ضده ، وكان للمديرية ضابط استخبارات في النجف ، وهو الرئيس الأول كاظم الكريطي ، فأمرته أن يتصل فوراً بالمديرية في بغداد ، ويبلغهم بإرسال برقية إلى الملحق العسكري في القاهرة يطلبون منه الاتصال بالأستاذ أحمد الجزائري ويخبره بوفاة والده ويرجوه بضمان مني العودة إلى العراق عارضاً عليه ما يحتاجه من المال لسد نفقاته ، وتم ذلك بالفعل ، إلا إنه لم يوافق على العودة إلى أن توفاه الله هناك بحادث سيارة .

وكان الزعيم قد أمر بصرف مبلغ من المال إلى الشيخ عبد الكريم الجزائري لأنه كان يشكو من ضعف وضيق الحال ، إلا إنه رفض استلام المبلغ رغم حاجته الماسة إليه .

سادساً : اصطحبني الزعيم ذات مرة معه في جولة في بغداد ، وكان معه السائق والمرافق، وبدأنا الجولة من منطقة الصرائف خلف السدة (منطقة شطيط) وكان المطر شديداً جداً ، وكانت المنطقة على شكل مستنقع ، وهي غير مجهزة بالكهرباء ، الوقت بعد منتصف الليل ، وبعد أن أصبحنا في وسطها قال لي : " أنظر يميناً ويساراً ، هل يمكن لبشر أن يعيش وسط هذه الأجواء ، والله لأسكنهم في دور عامرة مجهزة بالماء والكهرباء ، وتتصل ببغداد بطرق معبدة " . ومن هناك أمر السائق أن يتوجه إلى مدينة الثورة ، المكان الذي خصصه لإسكان أصحاب الصرائف ، إذ كان الأشخاص الذين وزعت عليهم قطع الأراضي ليسكنوها يعملون كخلية نحل يسابقون الزمن لإكمال بيوتهم ، وكانت الساعة بعد منتصف الليل ، ولما عرف الناس بقدومه تجمعوا حوله يهتفون بحياته ، فرجاهم أن يكفوا عن ذلك ، ويخبروه بالصعوبات التي تعترضهم في سبيل إكمال بناء بيوتهم ، فأخذت الطلبات تتوارد ، والمرافق يسجلها لغرض الإيعاز للمسؤولين في اليوم التالي للنظر فيها ، ومن هناك توجهنا إلى منطقة الكريعات ، توغلنا في شارعها الرئيس غير المعبد والمحروم من الكهرباء ، ولا زال المطر مدراراً ، وحينما توسطنا المنطقة وترجل من السيارة ، فإذا بالجماهير تحيط به وتهتف بحياته ، فخاطبهم قائلاً لهم اتركوا الهتافات وهاتوا ما ترغبون أن أساعدكم به ، فقال المتكلم باسمهم بأنهم : " يطلبون تبليط الطرق وإيصال الكهرباء إلى المنطقة ، توسيع الكورنيش ، وهي أمور واضحة أمامكم ، أما المطلب الملح والمعكر لصفو حياتنا هو مشكلتنا مع مديرية الأوقاف" . فقال لهم الزعيم اشرحوها لي والتفت نحوي وقال : "جاء دورك يا محسن وأنت المكلف هذه المرة لتأمين جميع طلباتهم " ، وكانت مشكلتهم مع الأوقاف تتلخص في أن الأراضي التي شيدوا عليها بيوتهم هي ملك للأوقاف ، وبذلك فهم متجاوزون عليها ، فجاء دوري بالكلام ، إذ طلبت منهم أن يراجعني ممثل عنهم في الدائرة في اليوم التالي مستصحباً معه طلباً يوضح فيه مطاليبهم ، وبالفعل حضر ممثل عنهم ، وبعد وقوفي على حقيقة المشكلة بدأت أتعقب تأمينها مع المسؤولين ، موضحاً للزعيم أولاً بأول ما يتم انجازه من خطوات ، وبعون من الله تعالى فقد تأمنت مطاليبهم كافة ، واليوم وبفضل هذا الاهتمام أصبحت منطقة الكريعات منتزهاً يؤمه أبناء العاصمة بغداد للترفيه والراحة ، فرحمة الله على روح عبد الكريم قاسم الطاهرة .

سابعاً : اتصل بي هاتفياً الأستاذ عطا أمين زوج شقيقة الملك فيصل الأول طالباً مواجهتي ، وعند حضوره رجاني أن يأذن له الزعيم بالسفر خارج العراق مع زوجته ، فعرضت الأمر على الزعيم ، فأجابني بأن لا مانع لدى السلطة من سفرهما ، وأمرني أن أزوده برقم هاتفي كي يتصل بي عند حاجته لذلك ، وتم له ما أراد .

ثامناً : طلب مني الزعيم هاتفياً الحضور إلى مكتبه ، وعندما دخلت عليه وجدت عنده الدكتور محمد فاضل الجمالي مجهز من قبله بمجموعة من الإصدارات عن ثورة 14 تموز 1958 ، وأمرني أن أؤمن إيصال الدكتور إلى داره بسيارتي برفقة أحد الضباط ، وأن أزوده كذلك برقم هاتفي للاتصال بي عند الحاجة .

تاسعاً : اتصل بي المرحوم المحامي فاضل معله وأخبرني بأن معمل الأحذية الذي قررت الحكومة إقامته في مدينة الكوفة قد وصلت أجزاءه ، وتم استئجار أحد الخانات في الكوفة لخزنها فيه ، وأن الدولة تبحث عن قطعة أرض لغرض استملاكها ونصب المعمل عليها . وبعد تأكدي من صحة هذا الخبر عرضت الأمر على الزعيم ، موضحاً له أن البساتين التي تقع على (رقبة) جسر الكوفة في الضفة اليسرى من نهر الفرات هي ملك للدولة استملكتها من أصحابها ، ومنها جزء من بستان تعود لوالدي منذ العهد الملكي ، وقد استلم مالكوها استحقاقاتهم ، ولدى انعقاد جلسة مجلس الوزراء في اليوم نفسه استفسر سيادته من الأستاذ محمد حديد وزير المالية آنذاك وبصفته أحد أعضاء لجنة تصنيع العراق عن هذا الموضوع ، وطلب منه الذهاب مع بقية أعضاء اللجنة صباح اليوم التالي إلى الكوفة لإنهاء كافة متعلقات الموضوع ، فاتصل بي الأستاذ محمد حديد هاتفياً ورجاني أن أوضح له جميع تفاصيل ذلك الموضوع ، فأوضحتها له ، وذهب إلى هناك وأقرت اللجنة اختيار الموقع لنصب المعمل عليه ، وتم بناء المعمل .

عاشراً: قدم المرحوم حسن النجفي الذي كان يدعي بأنه من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي جماعة محمد حديد تقريراً إلى الحاكم العسكري العام ، أوضح فيه أن الحكومة إذا قامت ببعض الإجراءات الاقتصادية التي تتعلق بالسوق التجارية ، فإن خزينة الدولة ستستفيد من مبالغ طائلة من التجار ، وعلى ضوء هذا التقرير شكل الحاكم العسكري العام لجنة من بين أعضائها ضابط من الاستخبارات العسكرية هو الرئيس الأول كاظم طائل الجبوري ، وعضو من وزارة المالية ، وآخر من وزارة الاقتصاد لغرض دراسة ما جاء في التقرير ، وإبداء رأيها فيه ، وبعد دراسة مستفيضة ظهر للجنة بأن تطبيق ما اقترحه الأستاذ النجفي يؤدي إلى إرباك الاقتصاد الوطني ويضر بمصلحة

البلد . وقد تسرب ما جاء في التقرير إلى التجار فأدى ذلك إلى حصول ارتباك في السوق التجارية ، واتصل بي المرحوم ناصر الجنابي ، وأطلعني على الوضع ، فعرضت الأمر على الزعيم ، وكان ذلك في يوم إلقائه خطاباً في جَمعية الاقتصاديين العراقيين ، إذ تطرق فيه إلى هذا الموضوع ، وطمأن التجار بأن ليس في نية الحكومة أن تجري أي تعديل على القوانين الاقتصادية ، وعلى ضوء هذا الخطاب عاد الهدوء إلى الأسواق ، واستقر التعامل فيها .

<u>حادي عشر :</u> حينما كنت في أنقرة بالسفرة التي سأتكلم عنها لاحقاً انتقل إلى رحمة الله تعالى المرحوم الأستاذ خالد النقشبندي عضو مجلس السيادة ، فأبرقت من هناك إلى المرحوم الفريق نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة معزياً بوفاته ، وعند عودتي للعراق ومراجعتي للزعيم قال لي : " أين كنت يا محسن ؟ ، لقد أردت أن أستمزج رأيك بترشيح أحد الأشخاص ليكون ممثلاً للشيعة كعضو في مجلس السيادة ، ولكن فات الأوان ، إذ تم اختيار عبد المجيد كمونه " ، وكان الأخير قد رشحه المرحوم حامد قاسم، والذي لم يكن موفقاً في هذا الترشيح حسب رأي الزعيم ، أما بالنسبة لي فلو قدر لي أن أساهم في الاختيار لرشحت أحداً من الذوات المدرجة أسماءهم في أدناه :

1- الأستاذ ناجي طالب .
2- الأستاذ باقر الدجيلي .
3- الأستاذ إدريس أبو طبيخ .
4- الأستاذ مشكور أبو طبيخ .
5- الأستاذ عبد الحسين كمونه .

ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن ، وبهذا الصدد أوضح بأنه من خلال علاقتي الوطيدة واطلاعي على مجمل الإجراءات التي اتخذها الزعيم في إناطة المسؤولية بالرجال الذين يتوسم فيهم الإخلاص والكفاءة ، تأكد لي بأن الزعيم لم يكن يعير أي اهتمام أو اعتبار للانتماءات الطائفية والعنصرية ، فالشيعة مثلاً وهم يمثلون الأغلبية من أبناء الشعب لم يكن لديهم ملاحظات بخصوص عدد ممثليهم في الحكومة رغم قلة ذلك العدد ، فكما هو معروف بان الوزارة التي كان يرأسها تضم في عضويتها شيعي واحد هو الأستاذ باقر الدجيلي الذي كان يشغل منصب وزير البلديات ، وقررت أن أفاتح الزعيم بذلك ، وفي إحدى مراجعاتي له قلت : " إن الشيعة يعتبون عليك ، فقال: لماذا ؟ ، قلت إن الوزارة تضم عدداً كبيراً من الوزراء ، وليس بينهم إلا شيعي واحد

يمثل الأكثرية في البلد ، وهو الأستاذ باقر الدجيلي ، فأجابني والأستاذ طلعت الشيباني، فقلت له : طيب اثنان ، فقال لي: وأنا " ، ففهمت منه إنه لا يرغب البحث في مثل هذه الأمور ، فأغلقت الموضوع .

ثاني عشر : عند إعلان الحكومة السماح بتأسيس الأحزاب ، تقدم كل حزب بمنهاجه لوزارة الداخلية طالباً إجازته ، وحسب معلوماتي فإن الزعيم قد تدخل شخصياً بتعديل منهاج الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي الذي يرأسه داود الصائغ (والذي ولد ميتاً) .

محاولة اغتيال الزعيم :

كان الزعيم يعارض تخصيص سيارة مع أربعة حراس من مديرية الأمن العام لحراسته خلال تنقلاته ، وكان يتملص من الموافقة على ذلك ، وقد فاتحني الأخ عبد المجيد جليل مدير الأمن العام ورجاني أن أكلم الزعيم ليوافق على مرافقة الحرس له ، فذهبت في الحال إلى مقره وكلمته حول ذلك ، وبينت له الأسباب التي تدعوني أن أرجو موافقته ، فرفض الرجاء ، وقال لي : " أنا مؤمن بأن لكل إنسان أجلاً ولا حارس لي إلا الله " .

ومرت الأيام ، وبينما أنا في قاعة مخصصة لفحص الرقوق السينمائية أترأس لجنة لهذا الغرض قوامها الأستاذ ذنون أيوب عن وزارة الثقافة ، والدكتور حسن ثامر عن جمعية الاقتصاديين وآخر عن وزارة التربية ، وإذا بضابط خفر المديرية الرئيس الأول محي محمود يكلمني على الهاتف ويخبرني بأن محاولة جرت لاغتيال الزعيم في شارع الرشيد ، وليس معه إلا المرافق والسائق ، فتركت القاعة متوجهاً إلى المديرية أولاً ، وبعد أن اتخذت سلطات الأمن الإجراءات الضرورية لحفظ النظام ، توجهت إلى مستشفى السلام للاطمئنان على صحة الزعيم . ولدى دخولي عليه قال لي : " هل رأيت السيارة التي كنت أستقلها عند المحاولة ومقدار الرصاص التي أصيبت بها " ، فأجبته : نعم ، فقال : " أتتذكر ماذا قلت لك يا محسن عندما طلبت مني الموافقة على بعض الحراس لمرافقتي ، فقلت لك في حينه أن الله هو خير حافظ " .

أحيل الجناة إلى المحكمة العسكرية الخاصة ، بعد أن وشى أحدهم بتفاصيل العملية إلى هيئة التحقيق ، وصدرت أحكام مختلفة بحقهم ، ومرت الأشهر وبينما أنا والأستاذ محمد حديد والنائب الضابط عبد اللطيف قاسم شقيق الزعيم في غرفة

المرافق الأقدم ، دخل علينا الزعيم ، وبعد حديث موجز قال أريد أن أسألكم سؤال : " ما رأيكم لو أنني عفوت عن الذين حاولوا اغتيالي في شارع الرشيد " ، فأجبناه بالتعاقب مؤيدين ذلك ، وكان على المنضدة مصحف كريم ، فتناوله وفتحه ، وإذا بآية تدعو إلى الرأفة ، فنادى على سكرتيره الرئيس الأول اركن جاسم العزاوي طالباً منه الأضابير الخاصة بمحاكمة أولئك الشباب وبدأ يعفو ويخفف الأحكام الصادرة بحقهم .

ولابد لي أن أذكر أنه خلال تلك المدة صدر أمر بتحري دار السيد حميد الرفيعي وهو مدير عام في وزارة البلديات ، وذلك خلال مدة مكوث الزعيم في المستشفى بعد محاولة الاغتيال تلك ، وكان في زيارة الزعيم في مشفاه الحاكم العسكري العام وفاضل عباس المهدواي ، فعرض الأخير على الزعيم أن لديه معلومات تفيد بأن السيد حميد الرفيعي يختزن في داره أسلحة تخص القوميين لاستخدامها ضد نظام الحكم .

وفي صبيحة اليوم التالي أصدر الحاكم العسكري أمراً بتحري ذلك الدار ، وخلال زيارتي الاعتيادية صبيحة كل يوم لمقر الحاكم العسكري أخبرني أحد ضباط المقر أن أمراً قد صدر بتحري الدار المذكورة . وعندها قررت البقاء في مقر الحاكم العسكري حتى ظهور نتيجة التحري ، وأنا واثق بأن هذا السيد لا يمتلك إلا بندقية صيد ومسدس شخصي ، وهما مجازان ، وفعلاً لم يعثر المتحرون إلا على تلك التي ذكرتها ، فأبقوها له . والمؤلم في ما سردته أعلاه أن ناقل تلك الأخبار للمهداوي هي إحدى بنات عمومتنا الشيوعية العقيدة !!

رابطة رجال الدين الأحرار :

بدأ رجال الدين من كل الطوائف يشعرون بخطر الشيوعية ، وبدءوا يكافحونها ، وكان يقود الحملة السيد محسن الحكيم وحوزته العلمية ، فضلا عن بعض رجال الدين من الطوائف الأخرى . فبادر الشيوعيون إلى تأسيس مجموعة أطلق عليها اسم رجال الدين الأحرار يترأسهم الأستاذ في ثانوية النجف عبد الحليم نجل العلامة الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء ، وكان من أعضائها الأستاذ الصحفي محمد حسن الصوري اللبناني الأصل ، وقد نشر في صحيفة الزمان التي يترأس تحريرها توفيق السمعاني مقالة يهاجم فيها السيد محسن الحكيم وحوزته العلمية تحت عنوان (حمار الحكيم) ، ولما اطلع عليها الحاكم العسكري العام ، طلب إحضار رئيس التحرير ، وكاتب المقال ، فأنبهما وأغلق الصحيفة لعدة أيام ، وحجز كاتب المقال في أحد المعتقلات ، ثم أطلق سراحه ،

فترك العراق إلى إحدى الدول الاشتراكية ، وعلى أثر ذلك انهارت رابطة رجال الدين الأحرار.

حادثة سامراء وجهود الحاكم العسكري العام :

وردت تقارير إلى مديرية الخطط العسكرية بأن القطار الصاعد إلى الموصل قد تعرض إلى اطلاقات نارية عند خروجه من محطة سامراء ، وكان ذلك في الأيام الأولى من التحاقي بمنصب مدير الاستخبارات ، ولذلك تقرر إرسال سرية مشاة إلى مدينة سامراء لغرض توفير الأمان ، ومن حسن حظ أهالي سامراء إني كنت عند طه الشيخ أحمد في دائرة الخططِ العسكرية ، وكان لديه آمر السرية التي ستوفد إلى سامراء ليتسلم الأوامر والتوجيهات من العميد الركن طه الذي قال لآمر السرية وبحضوري : " سيلتقي بك عند مدخل سامراء ممثل الحزب الشيوعي فيها ، وعليك أن تنفذ الأوامر التي ستصدر إليك منه، وكن حريصاً على تنفيذ تلك الأوامر " .

ولخطورة الأمر الذي أصدره مدير الخطط العسكرية لآمر السرية توجهت فوراً إلى مقر الحاكم العسكري وأخبرته بما حدث ، ورجوته أن يتلافى الأمر ، كي لا تحصل مجزرة كالتي حصلت في الموصل . فأمر بإحضار آمر السرية ، وأمره بأن عليه استلام أوامر عمله يومياً من مقر الحاكم العسكري .

وقال لي الحاكم العسكري حينها : " رحمة الله عليك يا محسن ، إن 90٪ مما حدث في البلد من ظلم واعتداء يقع على عاتقي " ، والكلام للحاكم العسكري .

وكان له شقيق وردت أخبار بأنه يعقب المعاملات لقاء دراهم معدودات ، فأمر باعتقاله حتى يرعوي . وقد اتصلت بي زوجة الحاكم هاتفيا ترجوني أن أسعى لدى زوجها كي يأمر بإطلاق سراحه ، لأنها كانت محرجة أمام بقية أفراد أسرة الحاكم العسكري . وقد تم ذلك ، ولكن بعد مرور مدة من اعتقاله .

وفي مرة من المرات زارني في داري الأخ العقيد المتقاعد عبد الهادي الراوي موضحاً لي علاقته بالسيد عزيز شريف ، وإنه كان يخفيه في داره عند مطاردة أجهزة الأمن له في العهد الملكي ، واليوم في العهد الجمهوري أعدّ الموما إليه قائمة بأسماء وجهاء ووطنيو أهالي عانة وراوة وقدمها إلى الحاكم العسكري راجياً منه اعتقالهم بدعوى إنهم ضد السلطة ، ويرجوني الأخ عبد الهادي أن أبذل جهدي لدى الحاكم العسكري كي لا يتم اتخاذ أي إجراء ضدهم ، فوعدته خيراً . وقد أوضحت للحاكم العسكري أن قصد عزيز

شريف هو التنكيل بهؤلاء الناس ، فأخذ الرجل برأيي ، وأمر بحفظ القائمة ، وعدم اتخاذ أي إجراء ضدهم .

اجتماع الرطبة :

في اليوم الثالث عشر من آذار 1962 استدعاني الحاكم العسكري لمكتبه وابلغني بأن اجتماعاً سيعقد بين رئيس الجمهورية العربية السورية ناظم القدسي والزعيم عبد الكريم قاسم يوم الرابع عشر من آذار 1962 في منطقة الرطبة [1] ، وبالتحديد في معسكر (H3) ، وحملني مسؤولية أمن وتنظيم هذا اللقاء ، وبمساعدة أشخاص من وزارة الخارجية .

اتصلت بوزارة الخارجية وعينوا لي من يتعاون معي في إنجاز هذه المهمة ، وخصصت طائرة بإمرتي لخدمات الاجتماع ، وفي اليوم التالي توجهت ومعي ضابطان من المديرية ، والمنسبين من وزارة الخارجية لمعاونتي في القضايا الإدارية والبروتوكول ، قاصدين منطقة الاجتماع ، وبدأنا العمل حال وصولنا . وحسب التوجيهات التي أصدرتها فإن قضايا الأمن أنيطت بسرية مشاة وسرية مدرعات يشرف عليها أحد ضباط المديرية ، وقضايا التشريفات بالموظفين المنسبين من قبل وزارة الخارجية .

عند حلول الساعة الثانية من بعد ظهر يوم الرابع عشر من آذار 1962 حطت الطائرة التي تقل الزعيم عبد الكريم قاسم في مطار (H3) وبمعيته هاشم جواد وزير الخارجية وعميد الجو جلال الأوقاتي قائد القوة الجوية ، وكنت أنا ومن معي باستقبالهم . وفي تمام الساعة الرابعة من عصر اليوم نفسه حطت طائرة السيد ناظم القدسي يرافقه معروف الدواليبي رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، ورياض الميداني أمين عام الرئاسة ، وإبراهيم الاسطواني أمين عام وزارة الخارجية ، وفهمي سلطان سفير سورية في بغداد ، والعميد الركن مسلم الصباغ والعميد الركن محمود صبري والنقيب الأتاسي .

---

[1] ذكر الفريق الركن المتقاعد طارق محمود شكري في هامشه على المذكرات المخطوطة للسيد محسن الرفيعي رواية في غاية الخطورة أوردها كما جاءت نصاً ، وهي على ذمة الراوي : " لا أدري إن كان سيادتكم على علم بوجود خطة في حينه لقصف مكان الاجتماع في الرطبة يتولاه عارف عبد الرزاق آمر قاعدة الحبانية ، إلا إنه عدل عن رأيه بعد أن علم أن صديقه العزيز محسن الرفيعي سيكون معهم في داخل الاجتماع ، وقد أبلغ الضباط القوميون في حينه للابتعاد عن مكان الاجتماع لتجنب الأذى " . المعد

عقدت الجلسة الأولى حال وصول ركب الرئيسين إلى المعسكر ، ودعاني الزعيم أنا وعميد الجو جلال الأوقاتي لحضور جلسة الافتتاح التي اتسمت بكلمات الترحيب والمجاملة واستعراض الأمور العامة ، وانتهت تلك الجلسة في الساعة السادسة من اليوم نفسه . ومن ثم قام الزعيم بزيارة مجاملة للرئيس السوري في مقر إقامته في الساعة العاشرة والنصف مساءاً .

عقدت الجلسة الثانية في الساعة الثامنة من مساء يوم الخامس عشر من آذار 1962، وكان البحث يدور حول الأمور الآتية :

1- الوضع في الأردن ، وعدم الثقة بنظامها السياسي .
2- مياه نهر الأردن والإفادة منها وإمكانية تحويلها .
3- المجلس الاقتصادي الأعلى .
4- موقف الأمريكان والبريطانيين والسوفييت من قضايا تحويل المياه .
5- الاستعدادات العسكرية العربية الرادعة ، ووضع الجيوش العربية تحت إمرة القيادة العربية المشتركة ، ومن يكون القائد العام .
6- التطرق إلى قضية الكويت .

كان الجانب السوري يرى البدء بالعمل أولاً مع الدول العربية المتحررة والشعوب العربية ، في حين كان رأي وزير خارجيتنا أن نبدأ بالتعاون العسكري أولاً ، ويتبعه بعد ذلك التعاون الاقتصادي والسياسي .

انتهت الجلسة في الساعة الثالثة إلا ربعاً من بعد منتصف ليلة الخامس عشر من آذار 1962. إذ عقدت في الساعة الحادية عشرة من مساء ذلك اليوم جلسة اقتصرت على الزعيمين ورئيس وزراء سورية ووزير الخارجية العراقي ، وكان البحث يدور فيها حول الكويت .

وعقدت الجلسة الختامية في الساعة العاشرة إلا ربعاً من ليلة يوم السادس عشر من آذار ، واستمرت حتى الساعة الخامسة من فجر ذلك اليوم ، وحضر الجلسة أعضاء الوفدين كافة . وفي الساعة الواحدة والربع من بعد ظهر يوم السادس عشر من آذار اجتمع الطرفان لقراءة الصيغة النهائية للبيان الختامي والتوقيع عليه ، وانتهت الجلسة في الساعة الثالثة والنصف ظهراً . وغادر رئيس الجمهورية العربية السورية ومرافقوه معسكر (H3) الساعة الرابعة من مساء اليوم نفسه ، وأعقبه بعشرة دقائق الزعيم عبد الكريم قاسم .

اهتمامه بتوفير وسائل الراحة لضباط الجيش :

طلب مني العديد من ضباط الجيش ممن يرتادون النادي العسكري ، وهم العقيد الركن سعدون عوني المدفعي ضابط ركن الحاكم العسكري العام ، والعقيد الركن عبد الرحمن عبد الستار مدير الحركات العسكرية بأن أرشح نفسي لرئاسة النادي العسكري، وكان النادي الذي يقع على نهر دجلة في منطقة الميدان بوضعية يرثى لها ، إذ كان النادي ورواده متروك أمره لعريف طباخ يقوم ببيع المشروبات الروحية (العرق) إلى الأشخاص الخارجيين الذين يرتادون النادي ، كما كانت المرافق العامة والمطبخ وكذلك سكن الضباط العزاب الملحق بالنادي تحت رحمة العريف المذكور .

وعلى ضوء ذلك قبلت بترشيح نفسي لأكون معتمداً لدار الضباط في بغداد على رأس قائمة وضعت بالتشاور مع الأخوة الذين طلبوا الترشيح لرئاسة النادي ، وكانت هناك قائمة منافسة على رأسها الأخ عبد الرحمن عارف يدعمها عدد من الضباط الذين كانوا يسيطرون على النادي سابقاً ، وعند حلول موعد الانتخابات ذهبت إلى هناك فوجدت حشداً كبيراً من الضباط حضروا للتصويت إلى جانب المرشحين المتنافسين وهما الزعيم عبد الرحمن عارف ، وأنا العقيد محسن الرفيعي . وجرت عملية التصويت ، وبعد فرز الأصوات وإذا بالنتيجة لصالح القائمة التي كنت على رأسها بفارق واضح بالأصوات ، فنهض عبد الرحمن عارف وتقدم نحوي بروح عالية مهنئاً إياي بالنتيجة فتعانقنا بروح أخوية .

وقبل أن استلم مسؤولية إدارة دار الضباط رجوت المرحوم أحمد صالح العبدي أن يتفقد النادي ، ويطلع على وضعه ، ويسمح لي بإجراء تغييرات جذرية ، وذلك بقلب النادي رأساً على عقب ، ويعاونني على طلب ما أحتاجه من المال في حالة نفاد المبلغ الذي يعود للدار ، والبالغ ستون ألف دينار ، وهذا مبلغ ضخم في ذلك الوقت . فتوكلت على الله وبدأت بالعمل ، وذلك باختيار أشخاص لغرض الترميم ، واختيار مهندس مختص بالديكور وهو هشام المدفعي شقيق المهندس قحطان المدفعي وابن مدير الشرطة العام في العهد الملكي حسن فهمي المدفعي ، والذي كان متصرفاً للواء كركوك أيام مذبحة كاورباغي .

وكان المهندس هشام ، والحق يقال ، حريصاً على العمل ، مولعاً به ، نظيف اليد ، وجدته ذواقاً وفناناً فدعمته وشجعته ، ولم أرد له طلباً بخصوص تنفيذ ما أوكل إليه من عمل ، وعند نفاد المال الذي يعود للدار سارعت إلى رئيس أركان الجيش أرجوه أن

يقوم بزيارة الدار بغية الاطلاع على ما تم تنفيذه ، وليعاونني على طلب ما احتاجه من مبلغ من القائد العام للقوات المسلحة لإكمال العمل . فرحب الرجل بالفكرة وأعجبه العمل الجاري في الدار ، واصطحبني معه إلى الزعيم يرجوه الموافقة على تخصيص مبلغ عشرة آلاف دينار لإكمال ترميم الدار ، فوافق رحمه الله فوراً على ذلك .

وفي هذه المدة صادف إيفادي إلى إيران بمهمة رسمية ، وأقام لي الجنرال (بكروان) نائب رئيس الوزراء الإيراني لشؤون الأمن دعوة عشاء في دار قوى الأمن الداخلي ، وعلمت أن شاه إيران يقيم فيها دعواته لضيوفه لفخامتها وحسن تنظيمها ، فراودتني فكرة إنشاء دار للضباط في بغداد مشابهة لتلك الدار في طهران . وعند عودتي إلى بغداد عرضت الفكرة على رئيس أركان الجيش ، فرحب بها ، وطلب أن نبحث عن أرض تصلح لهذا الغرض ، بعد أن عرض علينا ضم جميع بنايات المحكمة العسكرية الخاصة إلى النادي العسكري المزمع إنشاءه ، إلا إنني أخبرته بأن هذا الشريط ضيق ، ولا يكفي لتحقيق الفكرة التي نسعى إليها بشأن إقامة الدار ، بعدئذ عرض علينا اختيار أية مساحة نطلبها من الأرض في منطقة قناة الجيش ، فأخبرته بأن القناة بعيدة عن مركز بغداد .

عثرنا بعد ذلك على قطعة أرض على نهر دجلة في جانب الكرخ مجاورة لنادي عمال السكك الحديدية ، فذهبت ورئيس أركان الجيش للاطلاع عليها ، وقيل لنا بأنها مخصصة لإقامة فندق عالمي عليها ، فلم نجد أفضل من القطعة المشيد عليها البلاط الملكي السابق ، وهي تقع على نهر دجلة قرب الباب المعظم ، فعرضنا تلك الفكرة على الزعيم ، فقال لنا إنها مخصصة لإنشاء مكتبة عامة عليها على الطراز المغربي بطلب من العلامة محمد بهجت الأثري مدير الأوقاف العام آنذاك ، فقلنا له إن المساحة كبيرة جداً ، ويمكن أن يفرز قسم منها للمكتبة ، وما يتبقى منها يخصص لإقامة النادي العسكري ، فوافق على ذلك .

عرض الأمر على مجلس الوزراء ، وصدرت موافقته على ذلك وتم تبليغنا بالأمر رسمياً ، وعلى أثر ذلك وجهت تعميماً على الملحقين العسكريين العراقيين في الخارج جميعاً، طلبت منهم فيها أن يحاولوا الحصول على خرائط للنادي العسكري في البلدان التي يعملون فيها ، إن راقت لهم ، أو أي مجمع عام يصلح أن يكون داراً للضباط . وبدأت التصاميم ترد على المديرية ، حتى حصل انقلاب الثامن من شباط 1963 ، وأحلت

على التقاعد ، وحل مكاني كمعتمد للدار العقيد المرحوم شاكر مدحت السعود ، وهو من رواد الدار الدائمين ، ومطلع على الإصلاحات التي أجريت عليه .

وتكريماً لجهودي في هذا المجال أقام حفل عشاء لي ولأخواني الذين ساعدوني على إكمال المشروع ، حتى أصبح يليق ولو بعض الشيء نادياً للضباط ، وبعد سنوات تم تحقيق الفكرة التي اقترحتها أنا وبموافقة الزعيم عبد الكريم قاسم ، إذ أقيمت دار حديثة ممتازة للضباط في الموقع الذي اقترحناه ، وهو موقع البلاط الملكي السابق .

متابعة الزعيم لأوضاع وتصرفات أفراد أسرته والمسؤولين المقربين إليه:

أولاً : كان الزعيم حريصاً على متابعة أخبار وتصرفات أفراد أسرته ، وعدم السماح لأي منهم باستغلال علاقاتهم به لتحقيق مكاسب ومصالح شخصية ، وذات مرة رفع إليه الأخ مدير الأمن العام تقريراً يقول فيه أن ابن أخيه المرحوم حامد قاسم الصغير كان في الليلة السابقة في أحد الملاهي ، وبجانبه إحدى الراقصات ، وصادف أن كنت إلى جانب الزعيم عند اطلاعه على التقرير ، فنهض وقال لي : تعال معي ، فخرجنا بسيارته وسارت بنا حتى أمر السائق بالتوقف أما دار شقيقه حامد ، فدخلها وأمرني بالدخول معه ، واستقبلته زوجة حامد وهو بحالة عصبية جداً ، وسألها : أين فلان ، ويقصد ابنها الصغير الذي خصّه التقرير ، فأجابته إنه في الطابق الثاني ، فتسلق السلم قاصداً غرفته ، وهي خلفه تتوسل إليه أن يعفو عنه ، وبعد أن أصبح الولد بين يديه أشبعه ضرباً وسباً ، وحذره من تكرار تصرفه ذاك ، وإلا فسيكون جزاءه " الذبح " .

ثانياً : دأب الشيوعيون على أن يوقعوا بيني وبين الزعيم بمختلف الطرق ، وذات مرة دخلت مقره ، وإذا به جالس في غرفة المرافقين ومعه اللواء الركن أحمد صالح العبدي وفاضل المهداوي ووصفي طاهر ، فبادرني معاتباً وبعصبية ، فتعجبت لذلك الأمر ، إذ كانت المرة الأولى التي يخاطبني بها الزعيم بهذه اللهجة ، فقلت له : " ما الخبر سيدي ؟ " ، فأجاب : " إن ابنك نزار يستخدم إحدى سيارات الشرطة ومعه مفوض من الشرطة يطارد ويسيء إلى بنت العقيد فاضل " . وكان عمر ولدي نزار في ذلك الحين ستة عشر عاماً ، وهنا لم أتمالك أعصابي ، فقلت له : " يا سيادة الزعيم أنك تعرف نزار شخصياً، وأنت معجب بأخلاقه ، ويبدو أن الأخ فاضل يريد أن يسيء إلى سمعتي عن هذا الطريق، فأرجوك وضع حد لأمثال هذه الوشايات " . وتركت الغرفة ولحقني المرحوم أحمد صالح العبدي وقال لي : " أراك كنت عصبي المزاج في إجابتك ، وإن عهدي بك الهدوء "، فقلت له : " إنني يا سيدي أريد أن أضع حداً لهذا النوع الرخيص من الدس والموجه لي من قبل الشيوعيين ، فبالأمس أصدروا نشرة جاء فيها أن مدير الاستخبارات العسكرية العقيد محسن ضغط على المسؤولين عن وضع أسئلة الدراسة الإعدادية ، وأخذ منهم أسئلة الامتحانات العامة ، وزود بها ولده وأصدقائه ، وهكذا تسربت الأسئلة ، مع العلم أن ولدي نزار كان في الصف الرابع الإعدادي ، وجاء في النشرة نفسها أن مدير الاستخبارات العسكرية اشترى قرية بكاملها ، ليحولها إلى منطقة سكنية يبيعها بالأمتار، لذلك فقد نفد صبري " .

ثالثاً : زارني اللواء الطبيب رشاد عبد الواحد مدير الأمور الطبية بمكتبي وأنا في زخم العمل فلاحظ عليّ التعب الشديد والإنهاك ، وبعد تركه مكتبي بدقائق طلبني الزعيم هاتفياً ، وطلب مني الحضور إلى مقره . وبعد دخولي عليه ، قال : " يا محسن أخبرني مدير الأمور الطبية بأنك متعب ، وأنا ألاحظ ذلك عليك ، فهيئ نفسك للسفر إلى انكلترا للراحة أولاً ، ولعرض نفسك على الأطباء ثانياً " ، فأجبته : " سيدي أنا لا أشعر بأية أعراض مرضية ، وبإمكاني أن أسترح هنا لبعض الوقت وأرجو أن تسمح لي بتجربة ذلك". فأصر على رأيه ، وسافرت بالفعل ، وأجريت الفحوصات هناك ، إذ أيدوا رأي اللواء الطبيب رشاد عبد الواحد ، وحذروني من النتائج الوخيمة لاستمراري بالعمل كالسابق ، ومنعوني حتى من الاتصال بالهاتف . وهكذا كان الزعيم يتفقد شؤون من يعمل معه رحمه الله تعالى .

رابعاً : ومما يجدر ذكره هنا حول أخبار متابعته لتصرفات المسؤولين المقربين إليه فإن من بين الأوامر التي أصدرها، كان هناك أمر بمنع دخول العقيد ماجد محمد أمين إلى مقر الزعيم ، وبما أن دائرتي قريبة جداً من مدخل وزارة الدفاع وعلاقته بي كما ذكرت سابقاً ، فقد أخذ يتردد عليّ في مكتبي في بعض الأمسيات ، ويثير معي ما آلت إليه حالة الشيوعيين ، وحرصاً مني على مستقبل أولاده السبعة ، وكان أكبرهم لا يتجاوز الخامسة عشرة من عمره ، فقد عرضت عليه أن يوافق على أن أرشحه الملحق العسكري في موسكو ، إذ كانت مديرية الاستخبارات العسكرية هي التي تتولى ترشيح الضباط لمناصب الملحقين العسكريين ، إلا إنه رفض ذلك مدعياً بأنه لم يقم بعمل يستوجب محاسبته لو انقلب التيار ضد من عمل معهم بعنف للإيقاع بأصدقائه السابقين ، وأولهم المرحوم رفعت الحاج سري ، ومن يروم التأكد منَ ذلك بصدد قساوته على القوميين ، فعليه أن يستمع إلى التسجيلات الخاصة بالمحكمة العسكرية الخاصة ، وقد أصر على رفض ما عرضته عليه قائلاً إنه يطمح بأن يكن وزيراً . وبهذا الصدد فإن لنا صديق قديم وعزيز على الاثنين وهو المرحوم فخري جواد الساعاتي ، فرجوته أن يضم رأيه إلى رأيي ، وأن يحاول الضغط على ماجد محمد أمين لقبول المنصب المذكور، فحاول هو الآخر ، إلا أن ماجداً أصر على الرفض ، حتى كان مصيره ما كان .

خامسا : وبصدد الكلام عن موقف الزعيم من أفراد عائلته ، أثبت فيما يلي معلومات عن المرحوم حامد قاسم الشقيق الأكبر للزعيم ، وما أعرفه عنه قبل ثورة الرابع عشر

من تموز 1958 وبعدها ، وكذلك الأخ الأصغر له النائب الضابط في قيادة القوة الجوية عبد اللطيف قاسم .

إذ كان السيد حامد يعمل مع الحاج عبد الهادي الجلبي قبل الثورة في مجال الحبوب ، وقد ائتمنه الحاج عبد الهادي وأمده برأس مال ليعمل في استيراد وتصدير الحبوب ، ومن باب الوفاء له ، سعى حامد قاسم لدى الزعيم للموافقة على سفر رشدي وهو الابن الأكبر للحاج عبد الهادي الذي كان وزيراً في العهد الملكي ، وتمت الموافقة على ذلك .

وكثرت مراجعات السيد حامد لمديرية الأمن العامة والسفر لتسهيل مهمة سفر بعض الأشخاص ولاسيما الذين يمتون بصلة للحاج عبد الهادي ، فتضايق مدير الأمن العام من كثرة مراجعاته ، وأخبرني بذلك وهو بحالة عصبية جداً ، فأشرت عليه بأن يخبر الزعيم بذلك ، وبالفعل فقد أخبره ، وبعد ذلك قلت مراجعاته فعلاً لمديرية الأمن، ومما يبدو فإن الزعيم قد طلب منه ذلك .

وفي إحدى المرات استدعاني الحاكم العسكري العام إلى مكتبه ، ولدى ذهابي إليه وجدت عنده الأخ حامد قاسم ، فقال لي الحاكم العسكري أن السيد حامد يروم السفر إلى لندن لعلاج عينيه ، وأن المبلغ الذي يحق له تحويله عن طريق البنك المركزي لا يكفيه لهذا الغرض ، فاستلم منه ألف دينار ، واكتب لملحقنا العسكري في لندن أن يصرفها له ، وتم ذلك فعلاً . وكان هذا الإجراء كثيراً ما تقوم به المديرية للمحتاجين من الضباط ، إذ تقوم بتسليفهم مبالغ في الخارج ، وتكتب لمديرية الحسابات العسكرية لاستقطاع المبلغ أقساطاً من رواتبهم . وبعد ثورة الرابع عشر من رمضان (الثامن من شباط) 1963 استدعيت من قبل المحكمة العسكرية التي كان يرأسها العميد عبد الرحمن التكريتي ، وسألت عن ذلك المبلغ بناءاً على إخبار الملحقية العسكرية العراقية في لندن بهذا الأمر فاقتنعت المحكمة بأقوالي وبرأت ساحة حامد قاسم .

أما الشقيق الآخر للزعيم وهو النائب ضابط عبد اللطيف قاسم ، فقد كان من منتسبي القوة الجوية قبل الثورة ، متزوج وليس له أبناء ، ويسكن داراً تقع في بغداد الجديدة ، مكونة من غرفة نوم واحدة وصالون صغير ، وبقي في الدار نفسها طوال حكم الزعيم شأنه كشأن أخيه عبد الكريم الساكن في مشتمل خربة مؤجرة من مديرية الأموال المجمدة ، وبقي فيه حتى الثامن من شباط 1963 .

موقف الزعيم من علاقات العراق مع الدول المجاورة :

أولاً : كانت المعلومات تردنا تباعاً بأن الإسرائيليين وبالتعاون مع بعض الجهات الأمنية الإيرانية قد أسسوا مراكز تجسس لجمع المعلومات عن القوات المسلحة العراقية أولاً ، والاقتصادية ثانياً ، مركزها طهران ، ولها فرع في المحمرة . وبعد جمعنا لمعلومات مؤكدة عن ذلك الموضوع صدر أمر بسفري إلى طهران لعرض ذلك على مسؤولي الأمن فيها الذين يدعون دائماً بأنهم يعملون بحسن نية على تحسين العلاقات مع الجار العراق.

ولدى وصولي إلى طهران استقبلت بحفاوة بالغة ، إذ كنت ضيفاً على حكومتهم ، وطلبت عقد اجتماع أمني لعرض بعض القضايا المشخصة من جانبنا ، فرحبوا بذلك ، وعينوا موعداً للاجتماع ، ولدى حضوري والملحق العسكري قاعة الاجتماع وجدنا أن الجانب الإيراني يرأسه الجنرال بكروان نائب رئيس الوزراء والمشرف العام على جميع أجهزة الأمن ، والجنرال كمال مدير الاستخبارات العسكرية ، وضابط آخر برتبة عميد، وبعد المجاملات المعتادة بدأت أنا بالحديث عارضاً ما لدي من معومات دقيقة عن مراكز التجسس الإسرائيلية المتواجدة في إيران والمتخصصة بالشأن العراقي ، وقد حاولوا نفي ذلك في بادئ الأمر ، إلا إن الجنرال عاد ووعدني بأنه سيوعز إلى المسؤولين بالتحقق من ذلك ووضع حد له .

ومن ثم بدأت بالتحدث عن الملا مصطفى البارزاني والمساعدات اللامتناهية التي يتلقاها من المسؤولين الإيرانيين على الأصعدة كافة ، بيد أن كلاً من الجنرال بكروان والجنرال كمال مدير الاستخبارات العسكرية حاولا التخفيف من الأمر واعدين بالسعي للحد من ذلك ، وانفض الاجتماع الذي كنت أراه مثمراً .

وخلال مكوثي في طهران في اليومين التاليين اقترح عليّ ملحقنا العسكري هناك المقدم حسن عبد اللطيف أن أدعو مدير الاستخبارات العسكرية الإيراني وعائلته لزيارة العراق وأداء مراسيم الزيارة للعتبات المقدسة ، فأيدت الاقتراح ، ووجهت الدعوة له ، وأبدى رغبته بمقابلة الزعيم عبد الكريم خلال الزيارة ، وهكذا انتهت زيارتي لطهران.

ثانياً : توجهت بعد انتهاء زيارتي لطهران توجهت إلى تركيا ، واستقبلني في أنقرة ملحقنا العسكري هناك العقيد صبيح علي غالب ، وكان سكني في دار ضيافة السفارة ، ورجوت الملحق أن يرتب لي زيارة لمدير الاستخبارات التركي ، فتمت المقابلة ، وبدأ هو

في الحديث عن تمرد البارزاني ، وخطره على المنطقة ، وعرض علي مقترحاً كي أنقله إلى الزعيم عبد الكريم وهو استعداد الجيش التركي للتغلغل في المناطق العراقية ومطاردة المتمردين .

ولما عدت إلى بغداد عرضت الأمر على الزعيم فرفض اقتراحهم هذا جملة وتفصيلاً ، وطلب مني إبلاغهم بذلك . ومن ثم عرضت تفاصيل مهمتي في طهران فأبدى ارتياحه ، وصادف في ذلك اليوم أن أسقطت الطائرات التركية طائرة حربية عراقية ، وعندما عرضت عليه قيامي بتوجيه الدعوة لمدير الاستخبارات العسكرية الإيرانية وعائلته لزيارة العراق ، رحب بالزيارة ، إلا إنه اعتذر عن مقابلته خلال زيارته تلك بسبب الظروف الناجمة عن حادث الاصطدام الجوي بيننا وبين الأتراك ، خشية من أن تفسر بشكل يزيد الموقف حراجة ، وبعد دراستي لهذه الظروف ارتأيت مع الاعتذار تأجيل الزيارة لموعد آخر .

ثالثاً : بعد مرور مدة بسيطة على ثورتنا (ثورة الرابع عشر من تموز 1958) ، كانت علاقاتنا مع إيران يسودها الفتور ، زارني في مكتبي عدد من رؤساء القبائل العربية التي تسكن المناطق الإيرانية ، وفي جنوبها ، وبعد مداولات طويلة رجوني أن أنقل رغبتهم إلى الزعيم والمتمثلة بمحاولتهم البدء بالثورة على السلطات الإيرانية ، وبعد دراسة الأمر من جميع جوانبه طرحت الفكرة على الزعيم ، فلم يوافق عليها ، وعلل ذلك بأننا لسنا بحالة تمكننا من إسنادهم ومعاونتهم ، ومعنى ذلك أننا قد نجرهم إلى دمار شامل على أيدي القوات الإيرانية ، وتكون العواقب وخيمة عليهم ، وطلب الزعيم مني إخبارهم بأن يتكتموا على ما دار في هذه المقابلة ، لأن تسرب هذه المعلومات يعني خراب بيوتهم .

رابعاً : في خضم هذه الظروف بيننا والجارة إيران صدر أمر لي ولمدير الحركات العسكرية العميد الركن فريد ضياء محمود أن نتحرك إلى البصرة ، وأن نتدارس الموقف على طبيعته بإشراك آمر موقع البصرة العميد عبد المجيد علي ، ورفع تقرير بذلك إلى رئاسة أركان الجيش ، وباتصال جانبي طلب مني آمر الموقع ورجاني أن أبلغ الزعيم عبد الكريم بأن بعض أمراء الكويت ألحوا عليه أن يستطلع رأي الزعيم حول الموافقة على تزويدهم بالماء الصالح للشرب ، ولما عدت إلى بغداد عرضت الأمر على الزعيم ، فأمرني أن أتصل بآمر الموقع العسكري في البصرة ، وأبلغه بأن الحكومة العراقية على

استعداد لإيصال الماء للكويت ، وليبدءوا متى شاءوا ، وأن المسؤولين في العراق على استعداد لاستقبال من ينسبون .

خامساً : جرت العادة بالنسبة للأشخاص المقيمين خارج العراق ولديهم الرغبة بالاتصال بالزعيم لغرض ما أن يتم هذا عن طريق الملحق العسكري العراقي في بيروت ، الذي يقوم بدوره بدراسة الموضوع ومفاتحة مديرية الاستخبارات العسكرية مبدياً رأيه بشأنه ، وأنا بدوري أقوم بعرض الأمر على الزعيم لتقرير ما يراه مناسباً بشأنه .

وفي أحد الأيام استلمت رسالة من ملحقنا هناك يخبرني فيها أن أحد الأمراء السعوديين المعارض لحكومة المملكة العربية السعودية له الرغبة بالسفر إلى بغداد ومقابلة الزعيم لغرض التعاون على تبديل نظام الحكم فيها ، وكالعادة عرضت الرسالة على الزعيم ، وكان جوابه : " نحن لا نشجع مثل هذه الحركات ، ولا مصلحة لنا فيها ، ومن لديه الرغبة في تقويض حكومته عليه العمل من داخل بلاده ، وأبلغت الملحق العسكري بقرار الزعيم . وحصلت الحالة نفسها لأحد الأمراء الكويتيين بالنسبة لتغيير نظام الحكم في الكويت ، وكان توجيه الزعيم كسابقه .

موقف الزعيم من الصحافة العربية :

مما يؤسف له حقاً أن الصحافة العربية ، وبالتحديد الصحافة اللبنانية كانت تهاجم العراق دون وجه حق ، وأن معظم الصحفيين في لبنان أخذوا يبيعون أقلامهم للحكام الذين يدفعون المزيد من الأموال ، والمؤسف حقاً أن بعض الحكام ، وبعض قادة الرأي يشجعونهم على ذلك وعلى حساب المصلحة العامة للأمة ، ولم يشذ عن تلك القاعدة إلا ما ندر ومنهم الزعيم عبد الكريم قاسم .

ولابد من أن أسوق دليلاً للقارئ الكريم مما واكبته بنفسي وأنا في قمة المسؤولية، فلقد كانت الصحف اللبنانية تهاجم العراق صباح مساء مفترية عليه بشتى الأكاذيب ، وبدفع من الجمهورية العربية المتحدة أولاً ، والمملكة العربية السعودية ثانياً ، وفي ظل هذا الجو غير النظيف وردني اقتراح من ملحقنا العسكري في بيروت العقيد الركن غانم إسماعيل يقترح فيه تخصيص مبالغ يتم صرفها لذوي الأقلام المأجورة في بيروت لكي يكفوا عن مهاجمة العراق ، فعرضت الاقتراح على الزعيم ، فكان جوابه : " لا أوافق ولا تحاولوا المساهمة في إفساد الذمم ، بل اعملوا ، فبالعمل وحده تخدمون وطنكم وأمتكم" .

وبغية الضغط على لبنان لمنع صحافتها من المساس بالكيان العراقي ، فقد أمر الزعيم بما يأتي :

1- منع سفر العراقيين إلى لبنان .

2- الطلب من السلطات اللبنانية صرف الدينار العراقي بالسعر السياحي أسوة بما يحصل لجنيه الجمهورية العربية المتحدة .

وقد نفذت أجهزة الحكومة المختصة المقترح الأمر الأول بدقة ، على الرغم من كثرة الضغوط على السلطة العليا للتخفيف من ذلك الأمر .

وفي تلك الحقبة بالذات صادف أن كنت في لبنان لأمور تتعلق بعملي ، وخلال مباحثاتي مع ملحقنا العسكري هناك عرض عليّ أن البطريرك الماروني يرغب بملاقاتي ، إن لم يكن لدي مانع ، فأجبته : " بالعكس فأنا أرغب بالتعرف على مثل هذه الشخصية " . فحدد الوقت ، وعند زيارتنا له استقبلنا الرجل في مقره الرسمي استقبالاً حافلاً ، بادية عليه علامات الرغبة الشديدة لهذا اللقاء . وبعد السلام وتبادل التحيات ، حمّلني الرجل رسالة شفوية إلى الزعيم عبد الكريم قاسم يرجوه فيها رجاءاً خاصاً أن يخفف من الضغط على لبنان ، ويسمح للعراقيين بالمجيء إلى لبنان ، ولاسيما المصطافين منهم ، لأن السائح العراقي يهم الحرفي اللبناني أكثر من أي سائح آخر .

ثم ودعنا الذات الكريمة وعدنا إلى بيروت ، وخلال مكوثي في لبنان رجاني العراقيون المقيمون في لبنان والعاملون فيها وبناءاً على مصلحة العراق أن أخبر الزعيم بأن يستمر بالمقاطعة ، فأبرقت له بذلك ، وتم الاستمرار على هذا النهج ، وفي خضم هذه المعمعة وغيرها من الاعتبارات الأخرى طرح اقتراح بنقل سفيرنا في بيروت وترشيح دبلوماسي حاذق ومُلمّ ليحل محله .

الزعيم وقبيلة شمر جربة العربية :

عشائر شمر من أكبر العشائر العربية في العراق عدداً ، مساكنها غرب العراق بين الجهورية العربية السورية والجمهورية العراقية . عانت الأمرَّين من الشيوعيين وجزء من أتباع الملا مصطفى خلال ثورة الموصل بقيادة العقيد الركن عبد الوهاب الشواف . وكتب الكثير عنها ، وها أنا أكتب هنا عنها بحكم أن الزعيم أوكل لي إدارة شؤونها مع الحكم القائم آنذاك ، وبعث الاطمئنان في نفوس أبنائها ولاسيما المشايخ منهم .

لقد تأثرت هذه القبيلة بالآراء القومية التي يؤمن بها غالبية أبناء الموصل الحدباء ، واصطفوا للعمل معهم ضد الشيوعيين ، وكان يترأسها آنذاك المرحوم الشيخ أحمد عجيل الياور ، وهو شاب دمث الأخلاق ، مثقف ، ملتزم بالعادات الاجتماعية الحميدة .

ولما أعلن عن فشل حركة الشواف ، ومقتل قائدها ، وفرار أعوانه إلى الجمهورية العربية السورية اضطر الكثير من أفراد العشيرة إلى ترك العراق وعبور الحدود السورية – العراقية ، وعلى رأسهم الشيخ أحمد عجيل الياور إلى مضارب شمر هناك برئاسة الشيخ دهام الهادي معززين مكرمين .

أما من بقي من الرؤساء في العراق فقد ألقي القبض عليهم وأودعوا السجن في مركز شرطة تلعفر الذي كان المسؤول عنه أحد مفوضي الشرطة ، وما كان من هذا المفوض إلا أن قام بعمل جبان وهو الفتك بهم وقتلهم جميعاً . ولما عادت الأمور إلى مجاريها ، وتحسنت العلاقة بين السلطة وقبيلة شمر تعقب أفرادها حركات هذا المفوض وقتلوه في منطقة خانقين .

أما من تبقى من زعماء هذه القبيلة في العراق ، فقد أوكلوا إدارة شؤونها إلى الشيخ مشعان الفيصل رحمه الله تعالى ، وقد أخذت عنه من خلال مراجعاته لي أنه كان رجلاً مخلصاً لمصلحة قبيلته ، هادئ الطبع صادق في أقواله . وكان يعاونه الرؤساء الآخرين ، وأخص بالذكر منهم الشيخ شعلان البنيان ، الذي كان ملتزماً صدوقاً ، وكان أكثر من يتعاون معي لحل مشاكل القبيلة ، واستمرت علاقتي به على أحسن ما يرام .

بدأت العمل على إعادة المياه إلى مجاريها ، وقمت بتهيئة مقابلات لزعمائها مع الزعيم عبد الكريم قاسم ، الذي أوكل لي أمر تصفية الأجواء ، وتلبية احتياجاتهم من الأمور العامة شأنهم شأن القبائل الأخرى كالزيباريين والهركيين والسورجيين وحتى البارزانيين قبل ثورتهم على السلطة ، وعلى هذا الأساس تكونت لي علاقة مع زعماء هذه القبائل دامت إلى يومنا هذا [1] ، ولاسيما قبيلة شمر العربية .

وخلال اجتماع زعماء شمر مع الزعيم عبد الكريم عرض أحد رؤسائها وهو شعلان البنيان فكرة عودة الشيخ أحمد العجيل الياور من الجمهورية العربية السورية إلى وطنه العراق ، ورجاء آخر من الشيخ مشعان الفيصل التريث قليلاً في موضوع

---

[1] كان ذلك اليوم هو الأول من كانون الأول 2000 . (المعد)

عودته حتى تهدأ النفوس أكثر . فأيد الزعيم الرأي الثاني . وبدأت أتعاون مع الاثنين لتهدئة النفوس ، وتهيئة الجو لتنفيذ ذلك الأمر ، وكان تعاوناً صادقاً تسوده روح المحبة وسلامة النية ، وانعكس مردوده على العشائر الأخرى التي كانت تقاتل أتباع الملا مصطفى البارزاني .

تواردت على مديريتنا (مديرية الاستخبارات العسكرية) أن القلة القليلة من قبيلة شمر كانت تعمل على تهريب السلاح من سورية إلى العراق ، البعض منهم لغرض التجارة ، أما البعض الآخر فكان لتزويد خصوم النظام . ولدى عرض الموضوع على الزعيم عبد الكريم طلب مني أن أطلب اجتماع مع رؤساء القبيلة ، وأن أحضر الاجتماع أنا ومتصرف لواء الموصل السيد عبد الوهاب شاكر ، وأن أقوم بشرح المعلومات التي توفرت لدينا عن ذلك ، وأن أنقل عتب الزعيم على زعماء القبيلة لتغاضيهم عن تلك التصرفات وعدم منعها ، على الرغم من قيام الدولة بالكثير من الواجبات إزاءهم وبإشرافي ، فاعتذروا عن تلك الأفعال التي قام بها البعض ، ووعدوني بعدم تكرار ذلك ، ومكافحة التهريب ، وقد نفذوا وعدهم .

لقد اعتاد الزعيم بصفته رئيساً للوزراء وقائداً عاماً للقوات المسلحة أن يأمر بتوزيع بعض المبالغ على رؤساء العشائر المتضررة من ثورة الملا مصطفى البارزاني ، وقد أمر في إحدى المرات أن أسلم بعض المال إلى شيخ مشايخ شمر المؤقت الشيخ مشعان ، ولما عرضت المبلغ عليه اعتذر وأصر على عدم استلام أي مبلغ لعدم حاجته لذلك ، ولم تستلم هذه القبيلة أية إعانات من الدولة منذ ثورة الرابع عشر من تموز وحتى نهاية هذه الحقبة في الثامن من شباط 1963 . واستمرت هذه القبيلة بالتعاون مع السلطة بصدق ، ودامت العلاقة بيني وبين زعمائها على الوجه الأمثل حتى كتابة هذه السطور ، وكلما قمت بزيارة الموصل لوحدي أو مع عائلتي استضافوني وأكرموا وفادتي .

وعندما أطلق سراحي من السجن بعد انقلاب حركة من شباط 1963 زارني رؤسائهم ، وعلى رأسهم الشيخ أحمد العجيل الياور إلى داري شاكرين لي رعايتهم ودفع الشر عنهم قدر المستطاع . وعندما أصيب الأخير بمرض عضال استقبلته في المطار وزرته وهو راقد في مستشفى ابن سينا عدة مرات ، وعندا انتقل إلى رحمة الله حضرت مجلس الفاتحة المقامة على روحه في مدينة الموصل .

وللحقيقة والتاريخ أقول إن من رعى شؤون هذه القبيلة الكبيرة خلال محنتها وتشتت أبنائها خلال هجرة زعمائها والكثير من أبنائها في دائرتي ولدى الزعيم والحاكم

العسكري هما الشيخ مشعان الفيصل والشيخ شعلان البنيان ، وتعاون معهما من لم يترك الوطن من رؤسائها .

إن عائلة الجربا تمثل الزعامة التاريخية لكل قبائل شمر في الوطن العربي في العراق وسورية والأردن والسعودية والكويت والبحرين وقطر وأبو ظبي ، ومن أحفادها الشيوخ مشعان الفيصل وأحمد العجيل وشعلان البنيان ونايف الفيصل وسعود الفيصل . وكانت القبيلة مجتمع متنقل على إبلهم وجمالهم يتجولون بين العراق وسورية والأردن والسعودية .

وبفضل زعماء هذه القبيلة ، ولاسيما الشيخ مشعان الفيصل الذي تربطه بالزعيم روابط عميقة ملؤها الاحترام المتبادل والمصداقية ، فقد طلب الشيخ مشعان من الزعيم أن يتم توزيع أراضي شيوخ شمر وأبناء عمومتهم على أفراد عشيرة شمر ، كي يضمن لهم الاستقرار والتمدن وعدم الترحال ، ووافقه الزعيم على ذلك ، وأصدر أوامره وتعليماته بأن توزع أراضي شيوخ شمر على أفراد العشيرة . وتحقق توزيع أراضي الإصلاح الزراعي على أبناء العشيرة .

وتحققت انجازات مهمة في زمن الزعيم لهذه العشيرة ، ومنها :

1- بناء مدينة ربيعة ، وفيها (300) ثلاثمائة دار ، وصدر مرسوم جمهوري بأن تكون ناحية تقابل ناحية اليعربية السورية .
2- بناء مدارس ومستوصفات متعددة في ربيعة وسنجار وبعاج والحضر .
3- حفر آبار ارتوازية .

وهنا دخلت العشيرة عصر الحياة المدنية ، ودخلت في الوظائف والكليات العسكرية والمدنية ، وتحقق الاستقرار والأمان لهذه القبيلة الكبيرة ..

ومن خلال علاقة الشيخ مشعان الفيصل الوثيقة بالزعيم عبد الكريم قاسم ، فقد حصل بعد حركة الشواف على عفو عام لكل من غادر العراق إلى سورية ، وأصدر الزعيم عفو عن كل من اشترك في حركة الشواف . كما حصل الشيخ مشعان من خلال تلك الصلة بالزعيم على عفو عام لأهالي الموصل المشتركين في حركة الشواف .

فضلاً عن ذلك فقد أصدر الزعيم أوامره للجهات المعنية بأن تصدر وثائق الأحوال المدنية وشهادات الجنسية العراقية لأبناء قبيلة شمر . كما أرسل الزعيم الشيخ مشعان الفيصل إلى المملكة العربية السعودية لتنقية الأجواء بين المملكة والعراق في زمن الملك سعود بن عبد العزيز ، وقابل الشيخ مشعان الفيصل جلالة الملك ، وتمكن من

خلال حنكته وحكمته أن يقنع الملك سعود بأن الزعيم عبد الكريم قاسم ليس شيوعياً، بل إنه رجل وطني عراقي غيور وشريف ، وأن تعاونكم مع الزعيم عبد الكريم سوف يبعده عن الشيوعيين . وبالفعل تحقق له ما أراد من تنقية للأجواء بين العراق والسعودية ، وكل ذلك ناتج من أن هناك علاقة تاريخية بين زعامة شمر وأسرة آل سعود ، واستطاع الشيخ مشعان بذكائه أن يحقق للعراق مبتغاه بتنقية الأجواء مع العربية السعودية .

ولابد من أن أذكر أن هناك الكثير من المحاولات والضغوط التي جرت على الزعيم عبد الكريم قاسم لترحيل قبيلة شمر وشيوخها من الأراضي المحاذية للحدود ، فلم يوافق وقال : " هذه قبيلة عربية ولا يمكن أن نرحلها ".

هجوم الشيوعيين على دار العقيد شمس الدين عبد الله :

العقيد شمس الدين عبد الله رئيس المجلس العرفي الأول ، وقد ترأس محاكمة الكثير من الشيوعيين المحالين إليه من الجهات المختصة . وفي أحد الأيام وعند الساعة السادسة صباحاً رن الهاتف السري في دائرتي ، وإذا بالمتكلم رئيس مجلس السيادة الفريق الركن نجيب الربيعي ، يخبرني بأن الشيوعيين وبأعداد كبيرة يهاجمون دار العقيد شمس الدين عبد الله محاولين قتله ، فأسرعت بالذهاب إلى الانضباط العسكري لإعداد قوة تتحرك فوراً إلى محل الحادث ، وتخليص العقيد شمس الدين ، وتم ذلك الأمر ، ومرت الحادثة بسلام .

وعلمت بأن المومأ إليه أبدى شجاعة فائقة بصدهم ، يعاونه في ذلك ابن شقيقته الأستاذ فيصل العبدلي ، والعريف حارس العقيد ، وأظنه يدعى جمال ، وكان يمونهم بالعتاد ابن العقيد الكبير .

قضية مطالبة الزعيم عبد الكريم قاسم بالكويت وعدها قضاء من أقضية العراق :

إن قضية المطالبة بالكويت ومحاولة دمجها مع العراق قضية طويلة [1]، وفيها تشعبات كثيرة تبدأ من العهد الملكي مروراً بعهد الزعيم عبد الكريم قاسم ، وأخيراً حكم حزب البعث العربي الاشتراكي ، وعلاقة البريطانيين والبعض من الدول العربية بذلك .

أما عن مطالبة الزعيم عبد الكريم قاسم بالكويت ، فإنه أخفى الموضوع عن الجميع ، مجلس الوزراء ومجلس السيادة ، كما إن أجهزة الأمن والاستخبارات وجميع أجهزة الدولة فوجئت بالموضوع ، لاسيما حينما طلب فتح المذياع والاستماع لأمر مهم، وحينها كنت في دار الحاكم العسكري العام ورئيس أركان الجيش أحمد صالح العبدي مع قادة الفرق .

ويبدو لي أنه لم يكن جاداً في تنفيذ طلبه بانضمام الكويت إلى العراق ، إذ لم يصدر لنا الأوامر للعمل أو التهيؤ لتنفيذ أي عمل بهذا الخصوص ، حتى بعد إعلانه ذلك الأمر ، ولا صحة لما تم ترويجه بأن الزعيم قد أصدر أمراً للواء حميد الحصونة قائد الفرقة الأولى باحتلال الكويت ، لكن الأخير تلكأ في تنفيذ الأوامر .

وكانت هناك مفاوضات ومباحثات بين وفدين أحدهما عراقي برئاسة الأستاذ قاسم حسن سفير العراق في براغ ، والآخر كويتي ، للوصول إلى حل لهذه الإشكالية ، ولم يخبرنا الزعيم بهذه المباحثات ، ولم يشر إليها صراحة ، لكنني شخصياً كنت مطلعاً على ما يجري في هذه المفاوضات والمباحثات بحكم صداقتي مع المرحوم قاسم حسن ، الذي كان يُطلعني على المقترحات العراقية والكويتي وسير المباحثات .

وكادت هذه المباحثات أن تؤتي ثمارها بشكل من الأشكال الاتحادية الوثيقة بين العراق والكويت لولا حدوث ثورة 8 شباط ، وفي هذا السياق ، فبعد الثورة وإيداعي السجن، كان يزورني المرحوم حردان التكريتي ، فرجوته أن يبلغ الرئيس عبد السلام عارف (رئيس الجمهورية آنذاك) بأن لا يفرطوا في موضوع الكويت لأن المسألة باتت وشيكة الحل ، وأن يكملوا ما انتهينا عنده ، ورجوته أن يتصل بالأستاذ قاسم حسن ويطلب

---

[1] كتب السيد محسن الرفيعي في سياق هذا الموضوع هامشاً بأنه سيكتب تفاصيل هذا الموضوع عندما تحين الفرصة المناسبة ، وكان ذلك في أوائل العام 2000 ، ولكنه للأسف الشديد انتقل إلى مثواه الأخير دون أن يكشف لنا ما كان يريد ذكره .

منه الاضبارة الخاصة بذلك ليطلع عليها المسؤولون وفي المقدمة منهم عبد السلام عارف . وبعد خروجي من السجن ، ومقابلتي في مناسبة ما للرئيس عبد السلام سألته : " هل أخبرك حردان بما رجوته حول موضوع قضية الكويت " ، فقال لي : كلا .

ذكريات متفرقة عن الزعيم عبد الكريم قاسم :

1- محاولة اغتيال الزعيم في الصويرة :

كانت للزعيم داراً في الصويرة ورثها عن والده ، وتبرع بها ليتم تشييد مدرسة ومكتبة عامة عليها ، وبعد أن تم المشروع ، تقرر أن يفتتحه الزعيم بنفسه . وفي هذه الأثناء وردت لنا معلومات بأنه ستتم محاولة لاغتياله في الصويرة ، والخطة تتمثل في نسف الجسر الذي تم نصبه مؤقتاً لعبور الزعيم . بيد أن الضابط الذي تم الاتفاق معه على نسف الجسر قد عدل عن ذلك في آخر لحظة ، وهو الذي نقل لي تلك المعلومات شخصياً ، مع العلم أن الزعيم انتقل من بغداد إلى الصويرة بالطائرة المروحية ، وكنت أنا المسؤول عن أمن تجمع الاحتفال .

2- محاولة اغتيال الزعيم في السفارة الإيرانية :

كتب السفير البريطاني في بغداد كتابه الخاص ببلدنا ، وذكر بأن أحد وكلاء البريطانيين زاره يوماً قبل حفل السفارة الإيرانية ، وقال له بأن محاولة لاغتيال الزعيم ستجري في السفارة الإيرانية عند حضوره الحفل ، وعليه يرجو من السفير أن لا يكون قريباً من محل حضوره ، وقد اطلعت على كتاب السفير هذا في بيروت .

3- الشقي أبو الهوب :

وهو شقي معروف كان يستخدمه رجال العهد الملكي للضغط على الناخبين في انتخابات المجلس النيابي ، واستمر على قيامه بالتعدي على الآمنين إلى أن تهيأ له من قتله ، فاستغل الشيوعيون هذا الحادث ، وأرادوا استغلال تشييعه لمصلحتهم . إلا أن أجهزة الأمن طلبت عدم تسليم جثمانه لهم . وحاول الشيوعيون الضغط على الزعيم عبد الكريم لتسليم الجثمان لهم يعاونهم في ذلك وزير العدل ورشيد مطلك مدير السياحة العام ووصفي طاهر وغيرهم ، وأصدر الزعيم أوامره بدفنه من قبل ذويه تحديداً .

3- قبر والدة الزعيم في النجف الأشرف :

إن والدة الزعيم شيعية المذهب وقد وري جثمانها الثرى في مدينة النجف الأشرف ، والذي أشرف على دفنها السيد جليل الرفيعي ، وهو صديق لأسرة الزعيم ، وعندما كان أفراد أسرة الزعيم يذهبون إلى النجف يكونون في ضيافة السيد جليل ، وكان هذا قبل ثورة الرابع عشر من تموز 1958 . وذات مرة قال لي الزعيم : " إن

شقيقي حامد يريد أن يعمر قبر والدتي ، فأرجوك معاونته معنوياً " ، وقمت بإجراء اللازم .

وبالمناسبة فقد كان لي دار صغيرة في النجف مناصفة أنا وشقيقي عرضناه للبيع لحاجتي الماسة للمال لغرض بناء داري في بغداد ، وزارني السيد حامد قاسم إلى دائرتي وسألني عن تلك الدار وهل إنها فعلا معروضة للبيع ، فأجبته بنعم ، فسألني عن السعر، فقلت له : أربعة آلاف ومائتا دينار ، فقال أنا أدفع أربعة آلاف ، وأريد أن أهدي الدار للسيد جليل الرفيعي ، فوافقت على ذلك ، وتم تحرير صك باسمي بالمبلغ ، وجرى نقل ملكيته باسم السيد جليل .

4- سعدية بنت المرحوم صالح جبر :

قدمت سعدية ابنة المرحوم صالح جبر رئيس وزراء العراق الأسبق طلباً للزعيم مدعية بأن زوجة والدها كريمة الشيخ محسن الجريان شيخ مشايخ عشائر البو سلطان قد استحوذت على حصتها من تركة والدها المرحوم صالح جبر ، فأحال الزعيم الطلب لي طالباً مني إيجاد حل مناسب لذلك وبشكل ودي . فأرسلت على شقيق زوجة المرحوم صالح جبر السيد حاتم محسن الجريان ، وهو من معارفي ، وعرضت الأمر عليه ، راجياً منه تدخله لإرضاء المدعية وإعادة حقها إليها ، وبالفعل تمكن من حلها حلاً يرضي الطرفين .

5- السيد حميد الحصونة والضباط الشيوعيين في الفرقة الأولى :

كان اللواء السيد حميد الحصونة عند المد الشيوعي مؤيداً للشيوعيين في أعمالهم كلها ، وأصدر أوامره إلى الإداريين كافة في منطقة القرنة بأن ينفذوا كل ما يطلبه هؤلاء منهم ، معتقداً بأن الزعيم شيوعياً ، أو أن هذه هي رغبة الزعيم .

وعندما أعلن الزعيم صراحة في خطابه بكنيسة مار يوسف عن رفضه للفوضى التي يمارسها الشيوعيين ، وأصدر أوامره لأجهزة الأمن صراحة بمكافحتهم ، وبعد أن تحرك المسؤولون الأمنيون إزاءهم ، شمّر السيد حميد الحصونة عن ساعديه واندفع بشدة لمكافحتهم ، فأمر بإيداع بعض الضباط اليساريين السجن ، وأمرني الزعيم بالاتصال به والطلب منه إطلاق سراحهم ، وإن أبى ذلك فأحيله على التقاعد وأودعه السجن ، فقمت بالاتصال به وتبليغه أوامر الزعيم ، فرفض ذلك في بادئ الأمر ، وعندما أخبرته بما سيحدث له إن لم ينفذ الأمر ، أصدر أوامره بإطلاق سراحهم ،

ومرت المشكلة بسلام ، وقد سلك الكثير من كبار المسؤولين سلوك قائد الفرقة الأولى نفسه .

6- المقدم الركن صالح مهدي السامرائي :

كان المقدم الركن صالح مهدي السامرائي ملحقاً عسكرياً في السفارة العراقية في بيروت في العهد الملكي ، وكان الموما إليه حلقة الوصل بين كبار المسؤولين العراقيين في العهد الملكي والمكلفين بالإشراف على عملية الانقلاب في سورية لمصلحة إيجاد عرش للوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله في سورية ، وكانت مهمته التنسيق مع الساسة السوريين لهذا الغرض ، وتزويدهم بالمال والسلاح ورسم الخطط لذلك .

أرسل لي المقدم الركن صالح السامرائي بعد الثورة من يخبرني برغبته العودة إلى العراق ، فعرضت الأمر على الزعيم ، فقال لي : " أبلغه بأن لا مانع لدى السلطة من عودته ، على أن يرفع لها تقريراً مفصلاً بكل ما قام به في هذا المجال ، وكما يأتي :

(أ) المسؤولين العراقيين الذين كان يستلم منهم الأوامر .

(ب) المسؤولين السوريين الذين كان يتعاون معهم .

(ت) كمية السلاح الذي وصل للسوريين وأنواعه .

(ث) الأموال التي صرفت لكل منهم .

(ج) خطة الانقلاب بالتفصيل .

وإذا ما قام بكل ذلك ، يمكنه العودة إلى العراق " .

أبلغت الموما إليه بذلك ، فوافق ، وبالفعل قدم لي تقريراً مفصلاً بذلك ، وعرضته على الزعيم ، فأمرني بتبليغه بالعودة ، وعاد وقضى بقية حياته في بلده العراق .

7- الأستاذ حسن رفعت وزير الإسكان :

يعد الأستاذ حسن رفعت وزير الإسكان من أخواننا الأكراد المعتدلين ، ولا يؤيد الانفصال ، وزارني ذات مرة في دائرتي مقترحاً عليَّ محاولة لقاء الملا مصطفى البارزاني في السليمانية والاطلاع على مطاليبه ، وقال أنه سيقوم هو وبعض الشباب من أخواننا الأكراد بمساعدتي في مهمتي هذه .

درست هذا العرض بتمعن وعمق ، وعرضته على الزعيم عبد الكريم قاسم ، فلم يوافق على ذلك بدعوى أن هذا الرجل ، أي الملا مصطفى ، " لا يمكن أن يؤتمن

جانبه ، وإنه يعمل بما يوحى إليه من السلطات البريطانية ، على الرغم من إنني (الزعيم) قد عاونته ومقاتليه كثيراً " .

8- زيارة الوفد الجزائري (بن بله وجماعته) إلى العراق :

كانت الحكومة العراقية وعلى رأسها الزعيم عبد الكريم قاسم من أكثر الحكومات العربية مساعدة للثوار الجزائريين ، وعلى كافة المستويات السياسية والعسكرية والثقافية ، وقد وجهت الدعوة للقادة الجزائريين الخمسة (بن بله ورفاقه) لزيارة العراق . وعند وصولهم أقيمت لهم الحفلات والاستقبالات ، ومنها مظاهرة للقوة الجوية في معسكر الرشيد . وفي تلك المظاهرة انفرد بي مدير مكتب جبهة التحرير الجزائرية في العراق، وقال لي : " إني ألاحظ يا أخ محسن أن المسؤولين العراقيين يهتمون بالسيد بن بله أكثر من بقية أخوانه في الوفد ، وكأنه رئيسهم ، والحقيقة أن الخمسة هم بمستوى القيمة نفسه، فأرجو لفت انتباه المسؤولين العراقيين لذلك " ، وبالفعل اغتنمت الفرصة وأخبرت الزعيم بذلك خلال المظاهرة ، وأمرني بإبلاغ الآخرين بذلك .

9- قصة الشاب الذي نافق على والده :

راجع مديرية الاستخبارات العسكرية ذات يوم شاب ومعه نشرات شيوعية مدعياً أنه وجدها في ملابس والده ، وعند التحري عن ذلك الوالد ظهر أنه وكيل للسيد محسن الحكيم في منطقة العطيفية ، ويبلغ من العمر ثمانون عاماً ، فرفعت تقريراً بذلك للزعيم والحاكم العسكري العام أشرح فيه تلك الحالة والعقوق الذي فيها، فصدر أمر بحجز ذلك الابن العاق في معتقل نقرة السلمان .

وجهة نظري بشأن الأسباب التي أدت إلى سقوط نظام الحكم الذي ترأسه الزعيم عبد الكريم قاسم :

أود في ختام هذا القسم من مذكراتي ، وهي تلك المتعلقة بذكرياتي عن الزعيم أن أدرج رأيي الذي تولد نتيجة تجربتي في العمل مع رؤوس الحكم آنذاك حول الأسباب التي أدت إلى إسقاط نظام حكم الزعيم عبد الكريم قاسم ، وهي كما أراها في الآتي :

1- إن أول تلك الأسباب هي فرض الزعيم لانتماء عبد السلام عارف لعضوية الهيئة العليا للضباط الأحرار ، مخالفاً بذلك أحد شروط قبول عضوية العضو الجديد ، والتي تتمثل بطرح اسمه أمام الهيئة والحصول على موافقتها أولاً ، ومن ثم حضوره اجتماعاتها بعد ذلك . وكان رأي أعضاء الهيئة كما هو ثابت الرفض التام لانضمام عبد السلام عارف ، وكان على رأس الرافضين المرحوم رفعت الحاج سري ، وقد أثبتت الأحداث صحة ذلك.

2- تأييده المطلق لتصرفات عبد السلام عارف ، سواءً أكان ذلك خلال جلسات انعقاد الهيئة ، أو اتصالاته بالآخرين من تنظيمات الضباط ، وقد كتب عن ذلك الكثير منهم ، وتم التطرق إلى ذلك بإسهاب في الندوة التي عقدت بعنوان " الذاكرة التاريخية لثورة تموز 1958 " .

3- ما كان لزاماً على الزعيم أن يضع كل ثقله وتصرفاته في جانب عبد السلام ، ويترك بقية أعضاء الهيئة ، ذلك إنهم انتخبوه رئيساً لهم بالإجماع بحكم قدمه العسكري ، وأكثرهم معروفون باحترامهم للضبط العسكري ، وتمسكهم بالالتزامات العامة الأخرى ، وإنهم صادقين في أقوالهم ، ومنفذين بكل أمانة لما قطعوه على أنفسهم من التزامات .

4- أن خطأ جسيماً ارتكبه أعضاء الهيئة قبل الثورة ، وهو قرارهم بتشكيل مجلس قيادة الثورة بعد تنفيذها ، وكان عليهم البت في تسمية أعضاء المجلس لا

ترك ذلك إلى ما بعد التنفيذ ، إذ تؤثر حينها مراكز القوى على تشكيلته كما حدث ، إذ أثر ذلك حتى على علاقات عبد الكريم قاسم وعبد السلام ، فضلاً عن علاقاتهما مع أكثرية الضباط الأحرار ، وترشيح عبد السلام لضباط كي يكونوا أعضاء فيه " لا هم في العير ولا في النفير " .

5- كانت الفوضى ضاربة أطنابها فيما يتعلق باتصال الكثير من أعضاء الهيئة العليا بأشخاص يعتقد أنهم وطنيون من المنتمين إلى الأحزاب الوطنية كافة التي كانت تعمل في الساحة السياسية آنذاك ، وتزويدهم بالمعلومات كافة عن الثورة ، ووصل الأمر إلى موعد التنفيذ ، ضاربين بعرض الحائط الانتماءات لبعض هؤلاء لأجهزة الأمن أو علاقاتهم مع المخابرات البريطانية ، أو للوصي ونوري السعيد ومن هم في خدمة النظام من عسكريين ومدنيين . وقد ثبت أن أدق المعلومات قد وصلت عن الثورة إلى زعماء النظام قبل الثورة ، وكذلك المخابرات البريطانية ، وعندي معلومات دقيقة أن البريطانيين كانوا على علم مسبق بالثورة ، ولديهم رغبة أكيدة في التغيير .

6- الخطأ الكبير الذي ارتكبه الثنائي عبد الكريم وعبد السلام يؤيدهم عبد اللطيف الدراجي ، هو عدم تبليغ أكثرية أعضاء الهيئة العليا بالتنفيذ وموعده ، وكذلك الكثير من منتسبي التنظيمات الوسطية ، واستحواذ الثلاثة المذكورين على أهم المناصب ، كالقائد العام للقوات المسلحة ونائبه ورئاسة الوزراء ووزارة الدفاع والداخلية ، خلافاً لما اتفقوا عليه سابقاً ، وهو إسناد المناصب المدنية إلى الوطنيين من المدنيين ، وإبقاء الجيش مسيطراً على سير الأمور عن طريق مجلس قيادة الثورة ، في حين تم إبعاد البعض من العناصر المهمة في الهيئة العليا إلى المناصب المدنية ، وتبليغ الكثير من المدنيين ، ومن هب ودب منهم عن أدق تفصيلات موعد التنفيذ وتاريخه وساعته ، وحجبوا ذلك عن الركائز الأصلية للهيئة العليا للضباط الأحرار الذين اضطروا للمساهمة في الثورة بعد أن سمعوا بتنفيذها من

دار الإذاعة ، واستمر هؤلاء في قيادة دفة الحكم مستمرين على إبعاد الآخرين الذي كان لزاماً عليهم أن يعيدوا تكتلهم ومنذ الأيام الأولى للثورة ، لا أن يتركوا الحبل على الغارب ، وكان من جراء ذلك أن زج بهم في السجون ، وكانوا عرضة للتعذيب وهدر الكرامة ، وبانت حقيقة نوايا عبد السلام وحبه التفرد بالسلطة بتصرفاته التي كتب عنها الكثير ، وهنا خلت الساحة للبريطانيين وأعوانهم ، وبدءوا يخططون لإزاحة عبد الكريم قاسم .

7- تشريعه للقانون رقم (80) الذي سحب به أكثرية الأراضي من امتياز شركات النفط الأجنبية فيما يخص حق التنقيب عن النفط واستغلاله ، وتأسيسه لشركة النفط الوطنية .

8- خروجه من حلف بغداد .

9- مطالبته بضم الكويت .

10- تشريعه لقانون الإصلاح الزراعي .

11- تشريعه للقوانين التي تضمن حقوق العمال .

12- خروجه من منطقة الإسترليني .

13- إسناده للثورات العربية التي كانت تعمل على طرد المستعمرين من بلادها ، كثورة عمان وفلسطين والجزائر وأحرار اليمن .

14- الخلاف الذي اشتد أواره بين رفاق الأمس بالسلاح ، والذي وصل إلى حد الإعدامات والزج في السجون وحرمان البعض من لقمة العيش الكريمة .

15- تأييده المطلق لتصرفات العقيد فاضل عباس المهداوي فيما يخص إدارة جلسات المحكمة العليا الخاصة ، واستغلال الشيوعيين لذلك .

كل هذه الأسباب وغيرها من تكالب المال الكويتي وبندقية أعوان الملا مصطفى البارزاني ، وسلاح وتخطيط الأمريكان واليهود ، ودس البريطانيين

وأعوانهم ، كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى إسقاط حكم عبد الكريم قاسم ، ولابد من أن تنصفه الأجيال القادمة ، وتكتب عنه الكثير .

انطباعاتي الشخصية عن الزعيم عبد الكريم قاسم

من تسلسل ما ذكرته في هذه الصفحات من حوادث وذكريات على الصعيد الداخلي والخارجي ، نستطيع أن نقول بأن الزعيم عبد الكريم قاسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية ، ورئيس وزراء العراق منذ 14 تموز 1958 وحتى 8 شباط 1963 كان يتمتع بالصفات الآتية :

1- لا يحب التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى المجاورة منها والبعيدة ، فهو يعد التدخل في شؤون الآخرين ، فضلاً عن كونه تدخل غير مقبول ، فإنه يعد أيضاً هدراً للمال العام وقدرات أبناء العراق .

2- لا يشجع على إفساد ذمم بعض الصحفيين العرب مطلقاً ، ويعيب على بعض الحكام العرب انزلاقهم في هذا الطريق .

3- عطفه على الفقراء ، وأمنيته بأن يسكن كل فقير في دار مزودة بالماء الصالح للشرب والكهرباء ، ومناطق صحية مجهزة المستلزمات الصحية والمدارس .

4- يريد للمواطنين الأمن والأمان .

5- يكره اختزان المواد ، ولا يحب السارق والمرتشي والمتاجرين بقوت الشعب .

6- يحب أقرانه من الضباط ، ويسعى لرفع مستواهم المعاشي ، ولطالما قال لي أيام كنت أعمل معه في فلسطين : " سأعمل على ضمان حقوق أخواني الضباط وحفظ كرامتهم ، بما يؤمن مستقبلهم وأولادهم " ، وقد حقق لهم ذلك .

7- رغبته في بناء عراق متطور حديث بالموارد المتيسرة له ، دون اللجوء إلى مساعدة الآخرين ، أو إثقال البلد بالديون التي تكون سبباً في إذلاله .

8- شجاعته ووطنيته معروفة ، وقد انبرى للحديث عنها الكثيرون ممن تناولوا سيرته.

9- طوال ملازمتي له لم أسمعه يوماً يقذف أو يستغيب أحداً أبداً .

10- كرهه الشديد لاستغلال منصبه ، فعلى الرغم من كونه القائد العام للقوات المسلحة، ورئيس الوزراء ، وعضواً في جمعية بناء المساكن للضباط ، فقد مات ولم يمتلك داراً سكنية ، سواء من خلال الجمعية ، أو قيامه ببناء دار مناسبة له كما فعل الكثير من أقرانه الضباط بجهودهم الخاصة ، أو بجهود جمعية بناء المساكن للضباط ، وهذا هو

حال أقرب المقربين إليه وهو الحاكم العسكري العام ورئيس أركان الجيش آنذاك المرحوم اللواء الركن صالح أحمد العبدي ، وكبار المسؤولين في الأجهزة الأمنية والوزراء ووكلاء الوزارات والمحافظين ، وإخوانه وأخواته عدا شقيقه السيد حامد قاسم الذي تمكن من تملك دار سكنية له بجهوده الشخصية . وإنني هنا أتحدى أي مناصر لأي حاكم من حكام العالم الثالث أن يقول أن صاحبه قد ترك الحكم دون أن يتملك عقاراً أو ودائع في البنوك ، أما الزعيم عبد الكريم قاسم فلم يتملك سوى دينار واحد ومائتي فلس ، كما جاء في تقرير السيد حسن العلوي المنسب من قبل السلطة بعد 8 شباط 1963 للتحري عن ثروته داخل العراق وخارجه ، فالتاريخ رغم قساوته سيكتب عن هذا الرجل بإنصاف ، ويخطئ من يقول إنه مات ولا يملك شيئاً ، بل إنه مات وهو يملك الكرامة وعفة اليد واللسان والوفاء لمن أخلص له من أصدقائه والسمعة الطيبة ، ولابد أن يأتي اليوم الذي سيكتب عنه المنصفون :

الليالي من الزمان حبالا مثقلات يلدن كل عجيب

11- تنتابه في بعض الأحيان شكوك في المقربين إليه ، وأنا أعطيه بعض الحق ، لأن الأيام العصيبة التي مرت به خلال الثورة زرعت فيه هذه البذرة .

12- الويل لمن يخرج عن الطريق من أبناء أشقائه ، وقد غرس هذه الروح في الحاكم العسكري الذي أمر بحجز شقيقه لمدة شهر في معتقل نقرة السلمان لتعقيبه معاملة أحد الأشخاص .

13- سريع الغضب في بعض الحالات .

حركة 14 رمضان (8 شباط) 1963 :

أولاً : في صبيحة الثامن من شباط 1963 رن جرس الهاتف السري في منزلي صباحاً ، وإذا بالمتكلم هو السيد اللواء حميد السيد حسين الحصونة قائد الفرقة الأولى ، فقال اسمع هنا في منطقة المأمون صرخات على مئذنة الجامع تدعو إلى الثورة ، وأرى شباباً مدججين بالسلاح يسيطرون على الشارع العام . وبعد انتهاء النداء اتصلت بالدائرة (مديرية الاستخبارات العسكرية) بغية الوقوف على حقيقة الأمر ، فأخبروني بأن ثورة قد أعلنت يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي ، فطلبت من الخفر أن يرسل سيارة لي لتوصلني إلى الدائرة ، إلا إن السيارة تأخرت ، إذ علمت فيما بعد أن سائقها قد جرح وهو في أحد مراكز الشرطة ، وبينما أنا في الانتظار وإذا باثنين من أبناء عمومتي ، وهما السيد حميد السيد عزيز والسيد عدنان السيد عباس يحضران بسيارة الأخير ، فرجوتهما أن ينقلاني إلى الدائرة في وزارة الدفاع ، وركبت معهما في السيارة متوجهين إلى الدائرة .

ولدى وصولي محيط وزارة الدفاع وجدت الجماهير تحيط بها وتهتف بهتافات شيوعية ، فوجدت أن من المستحيل عليَّ الدخول إلى الوزارة ، فلا يمكن لأي سيارة مدنية أن تخترق تلك الحشود وتصل إلى بوابة الوزارة ، وإذا ما ترجلت في وسط تلك الحشود فإن ذلك الأمر قد يسبب مشاكل كبيرة لاسيما وأن الشيوعيين يضمرون لي مشاعر عدم الارتياح ، فرجوتهما أن يوصلاني إلى مديرية الأمن العامة ، وتم ذلك ، وتركاني وانصرفا .

دخلت على مدير الأمن العام العقيد عبد المجيد جليل وكان على اتصال دائم بالزعيم هاتفياً ، فاشتركت في المحادثات معه ، ورجوناه أن يقوم بحركة خروج من وزارة الدفاع متوجهاً إلى معسكر الرشيد حيث اللواء (19) ، وأن يتوجه رتل آخر يقوده العبدي إلى دار الإذاعة ، إلا إنه لم يأخذ برأينا . وطلب منا إرسال رتل إلى مدينة الثورة لحث جماهيرها على مقاومة الحركة ، فتم ذلك ، إلا إنه لم يسفر عن نتيجة .

وبعد ذلك جاء الانقلابيون إلى مديرية الأمن العامة فألقوا القبض عليَّ وعلى مدير الأمن عبد المجيد جليل ، وأودعونا السجن العسكري رقم (1) ، وكانت آخر كلمة سمعتها من الزعيم على الهاتف هي : " محسن هذا صاحبك هم وياهم " ، وكان يعني بذلك عقيد الجو الركن عارف عبد الرزاق .

ثانياً : تناولني الشيوعيون بالنقد والكلام اللاذع والدس الرخيص بعد الثامن من شباط 1963 ، مدعين بأنني لم أوصل أخبار تحركات القوميين ومؤامراتهم على الزعيم إليه . وقد انكشف زيف ذلك بعد كتابة الكثيرين عن ثورة 14 تموز 1958 ، سواءً القوميين منهم أو الشيوعيين ، وصور التقارير التي عثر عليها القائمون بالثورة في مكتب الزعيم ، أو في مديرية الاستخبارات العسكرية ، أو كتاباتي إلى الدوائر المختصة ، والتي تثبت جميعها أنني كنت قائماً بواجباتي بأمانة ، ولم يكن هدفي محاربة الشيوعية كعقيدة ، بل إنني أحترمها ولي أصدقاء كثيرون يؤمنون بها كفكرة ، ولكنني كنت أعمل على محاربة الفوضى والتسلط والاعتداء على الناس وحرماتهم ، والذي كان يقوم بها البعض سواء كانوا عملاء أو مستغلين علاقاتهم بالسلطة للنفع المادي أو من ضعاف النفوس من أي لون يكون هؤلاء ، وبهذا كسبت ثقة القائد العام للقوات المسلحة الزعيم عبد الكريم قاسم ، أو الحاكم العسكري رئيس أركان الجيش اللواء الركن أحمد صالح العبدي .

وبالمناسبة أود توضيح أن طبيعة الاستخبارات العسكرية هو السعي إلى الخبر وتدقيقه والتثبت من صحته بأمانة وتجرد عن القصد الخاص ، وإيصاله إلى المسؤولين في أعلى القيادات السياسية والعسكرية ، أما بشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ذلك ، فإنه يعود لتلك الجهات ، ولا شأن للاستخبارات بذلك ، إلا إعادة التأكيد على المعلومات ومدى سريان مفعولها وتأثيرها ، لذلك لم نكن نترك شارة أو واردة إلا ونوصلها إلى الزعيم .

ثالثاً : أما بصدد تحرك حزب البعث العربي الاشتراكي وإعداده لحركة 8 شباط 1963 فإنني أوضح المعلومة الآتية : إذ كان في مديرية الاستخبارات العسكرية ضابط برتبة رئيس أول ركن وهو المدعو جابر كاظم ، وقد كلفته المديرية بواجب حراسة الزعيم عبد الكريم قاسم عند حضوره التجمعات العامة ، وكان يصاحب هذا الضابط في مهمته بعض وكلاء المديرية ، ومرت الشهور وإذا بالضابط المذكور منتم لحزب البعث العربي الاشتراكي ، ولكنه كان يعمل في الوقت نفسه لصالح النظام القائم ، ويرفع التقارير لي عن تجمعاتهم وقراراتهم ، وأنا بدوري أرفعها باليد إلى الزعيم ليطلع عليها ويعيدها لي حالاً، وبدوري أقوم بإتلافها .

وفي التقرير قبل الأخير الذي رفعه لي يوم 27 كانون الأول 1963 ورد فيه أن الحزب سيقوم بالثورة يوم الجمعة الأول من شباط 1963 صباحاً ، وأطلعت الزعيم

عليه ثم أحرقته ، ولسبب ما لم تنفذ الثورة في الموعد المذكور ، ثم رفع تقريره الأخير إلا إنه لم يذكر فيه قرار الحزب بموعد قيام الثورة ، ولدى إطلاع الزعيم عليه طلب مني إبقاءه لديه ، ورجوته بمناسبة ثانية أن يعيده إلي ، فأصر على بقائه لديه ، وتشاء الصدف أن يقرر الضابط أخذ عائلته يوم الجمعة 8 شباط 1963 لزيارة العتبات المقدسة في سامراء ، لذا فإنه لم يبلغ بموعد التنفيذ ، وقامت الثورة ، وعين الرئيس الأول جابر آمراً لكتيبة دبابات.

وعند دخول الجيش وزارة الدفاع وتفتيشه غرفة القائد العام للقوات المسلحة عثر على التقرير المذكور تحت الهاتف السري للزعيم ، ولدى مقابلتي لوزير الدفاع الفريق الأول الركن صالح مهدي عماش بعد إطلاق سراحي من السجن عرض عليّ التقرير ، وطلب مني إخباره باسم الشخص الذي رفعه ، فرفضت ذلك ، ويبدو أنهم استكتبوا ضباط المديرية وطابقوا الخط ، وتأكد لهم من ذلك أن رافعه هو الرئيس الأول جابر ، فأودع السجن تمهيداً لمحاكمته .

ومرت الأيام والشهور وأخرج البعث من السلطة في تشرين 1963 ، وعاد بعد سنوات لاستلام السلطة في 17 تموز 1968 ، وبعد عدة سنوات من هذا التاريخ كنت في سفرة عائلية في ربوع شمال وطننا العزيز ، وإذا بموكب لقائد عسكري يحفه حراس ، وقد ترجل هذا القائد ، وإذا به العقيد الركن جابر كاظم ، وبعد التحية والسلام أخبرني بأنه قائداً لأحد الجحافل المشتركة بالقتال ضد البارزاني ، ومسؤول عن منطقة صلاح الدين ، وبعد مدة من هذا اللقاء ، وفي أحد الأيام كنت في زيارة لآمر موقع بغداد اللواء عمر الهزاع ، فإذا بي وجهاً لوجه مع العميد الركن جابر كاظم وهو ضابط الركن الأول لآمر موقع بغداد .

لقد كان الزعيم يصر على مسك القائمين بالحركة متلبسين بالجريمة ، ودليلنا على ذلك إنه بعد أن اعتقل علي صالح السعدي ومن معه في دار طالب شبيب في 4 شباط 1963 ، لم يعلن حالة الطوارئ في الأجهزة الأمنية أو العسكرية لاطمئنانه بأن الحركة المقبلة ستفشل ، وأن عموم الشعب سيدافع عنه لأنه يؤيد سياسته .

أما عن تسليم الزعيم نفسه ، فذلك لأن المقاومة التي كانت متاحة بين يديه قد انتهت ، لاسيما بعد مقتل العقيد عبد الكريم الجدة أمر الانضباط العسكري ، الذي قاتل ببسالة لا نظير لها لمدة يومين ، فضلاً عن مقتل العقيد وصفي طاهر ، علاوة على انضمام آمر فوج حماية وزارة الدفاع للانقلابيين صبيحة التاسع من شباط ، حتى

أصبح الزعيم بدون أي قوة يقاتل بها ، وأعتقد أن الزعيم لم يكن يأمل بأن يتم العفو عنه ، ولكنه أراد التضحية بنفسه ليحمي الآخرين الذين بمعيته ، ويحقن الدماء .

حادثة حردان عبد الغفار التكريتي وموقفي بعد حركة 8 شباط 1963:

رتب الشيوعيون أخباراً ملفقة بأن الرائد الطيار حردان عبد الغفار التكريتي قد هيأ عملية لاغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم عند زيارته لدار العميد محمد علي البغدادي ، وأودع حينها السجن ، وتشكل مجلس تحقيقي لهذا الغرض ، ورجوت الحاكم العسكري أن يكون رئيسه العميد سعدي القره غولي مدير إدارة الجيش ، وهو أحد أصدقاء الزعيم .

وبعد التعمق بالتحقيق جاء قرار المجلس التحقيقي بأن لا صحة للمعلومات الواردة حول عملية الاغتيال ، وأمر الحاكم العسكري بإطلاق سراحه . وعندما وقعت حركة الثامن من شباط 1963 وإذا بالأخ حردان عبد الغفار التكريتي قائداً للقوة الجوية، وكنت سجيناً في السجن رقم (1) في معسكر الرشيد بعد الانقلاب ، وقد زارني الرجل عدة مرات ، وكان من الساعين لإطلاق سراحي ، وجاء في صبيحة أحد الأيام مُبلغاً إياي بأمر إطلاق سراحي ، واصطحبني بسيارته ، وفي الطريق قال لي : " هل لديك مانع من زيارة الأخ أحمد حسن البكر " ، وكان يومها رئيساً للوزراء ، فقلت : " لا مانع لدي من ذلك " .

فدخلت على البكر ورحب بي كثيراً واعتذر عما حصل لي من سجن وإحالة على التقاعد ، وقال إنه : " كان من المقرر أن تبقى مديراً للاستخبارات العسكرية لمدة ستة أشهر ، ومن ثم تسلم المسؤولية لمن تعينه الثورة مديراً للاستخبارات " ، وأردف قائلا : " أنت تعرف أنني مسلم وأقسم لك بطلاق زوجتي بأنني سأصدر أمراً بتعيينك بأي منصب تختاره ويتناسب مع رتبتك وموقعك " ، فشكرته ، واعتذرت عن قبولي لأية وظيفة ، وقلت له إنني متعب وأن رجائي له هو أن يسمح لي بالسفر إلى لبنان لغرض الراحة والاستجمام ، وقد وعدني خيراً وأصدر أوامره للمسؤولين لتسهيل أمر سفري ، ووفى بوعده فتركت العراق في أوائل آذار 1963 ، وقد رافقني إلى مطار بغداد سكرتير وزير الدفاع الرائد عبد الستار رشيد للاطمئنان على سفري ، وكان الموما إليه أحد ضباطي .

وبعد كل ما جرى بين رفاق السلاح قبيل 14 تموز 1958 ، وبعد تنفيذ الثورة من إعدام بعضهم للبعض الآخر ، وسجن وتعذيب وإهانة ، آليت على نفسي عدم الانتماء إلى أي تنظيم سري يعمل على الإطاحة بالحكم القائم ، وبالفعل اتصل بي وأنا في بيروت الكثير من العاملين بهذا الحقل ، فرفضت التعاون معهم في أي شيء رفضاً باتاً.

وقد حل محلي مديراً للاستخبارات العسكرية الرائد محي محمود ، وكان يشغل خلال وجودي في المسؤولية منصب مدير الشعبة الثانية المسؤولة عن الأمن الداخلي ، وكان وفياً وشهماً بكل ما لتلك الكلمات من معنى ، وأدى واجب الرعاية لأسرتي وأنا في السجن على أكمل وجه ، وقام لي بالخدمات الآتية التي لابد أن أذكرها له :

1- أبقى السيارة والسائق تحت تصرف العائلة طوال بقائي في السجن .
2- أبقى الحرس الذي كان يرافقني في بيتي لحماية عائلتي .
3- أوصل لي ما أحتاجه من ملابس وفراش .
4- أوصى بأن يزورني أحد ضباطه ليتفقد أحوالي في السجن .
5- عند خروجي من السجن أقام لي حفل غداء في المديرية اعتزازاً وتكريماً .

وفي آخر لقاء لي معه رجاني أن لا أحاول العمل للإطاحة بنظام الحكم ، فأجبته يا أخ محي : " أنا ومنذ ثورة الرابع عشر من تموز 1958 ، وما حدث بعدها من خصومات بين رفاق السلاح ولحد تنفيذ الإعدام ببعضهم قررت أن لا أعمل في تنظيمات سرية تسعى للسيطرة على الحكم ، إنما أعمل مع من يؤسس حزباً سياسياً له منهج معلن يتلاءم مع ما أؤمن به من حرية الرأي " . وبالفعل تهيأ لي ذلك بعد مدة طويلة ، وأخذت العمل مع المرحوم الشيخ محمد رضا الشبيبي .

وبعد أن سافرت إلى لبنان ، وكنت معتاداً أن أصطاف في بحمدون ، وذات يوم زارني إلى سكني هناك معاون الملحق العسكري العراقي في لبنان يحمل لي برقية موجهة من مدير الاستخبارات العسكرية الرائد محي محمود مفادها : " إنك وعدتني أن لا تساهم بعمل ضد النظام ، وقد وردتنا معلومات بأنك خالفت الوعد " ، فأبرقت له : " ثق بأنني باق على العهد ، ولا صحة لما وردكم من أخبار " ، وكنت صادقاً بكل كلمة أبرقت له فيها . وبعد مدة علمت أن رافع التقرير عن ذلك الأمر هو السيد كمال عثمان أحد وكلاء المديرية في وقت إشغالي المنصب .

وقد وجه لي سؤال بعد حركة الثامن من شباط 1963 : " من أين لك هذا ؟ " وهو سؤال يجب أن يوجه لكل مسؤول ، أو لكل من له صلة بأي مسؤول للحد من استغلال النفوذ ، فأجبتهم مع إبراز المستندات الثبوتية اللازمة ، وكان كل ما بنيته من إرث والدي ، ولم يعاد السؤال عليَّ مرة أخرى .

تعييني مديراً مفوضاً لشركة الصناعات الخفيفة :

بعد انقلاب تشرين الثاني 1963 ، وبعد عودتي إلى العراق من لبنان ، زارني لداري الأستاذ محمد الدامرجي ، وبعد تقديمه التهاني لي لخروجي سالماً من معمعة الانقلاب ، قدم لي عرضاً رجاني فيه القبول بإدارة فرع مبيعات شركة فورد في البصرة الذي كان هو الوكيل الحصري لها في العراق ، فشكرته واعتذرت عن قبول ذلك العرض .

ومن ثم اتصل بي الأخ الدكتور حسن ثامر ، وكان آنذاك مديراً عاما للمصرف الصناعي ، واستطلع رأيي حول إمكانية موافقتي للتعيين مديراً مفوضاً لشركة الصناعات الخفيفة ، التي تأسست في أيام حكم الزعيم عبد الكريم قاسم ، وجعل سعر السهم الواحد فيها ديناَراً واحداً كي يدفع الفئات الفقيرة لشراء الأسهم فيها ، فوافقت ، وصدر القرار بذلك ، ولاحظت خلال العمل أن البعض من مجلس أدارتها أساءوا التصرف بأموال الشركة والصفقات التي تم إبرامها مع الشركات الأجنبية . ولدى انعقاد الهيئة العامة لها لإجراء انتخابات أعضاء مجلس الإدارة ، بيَّن رئيسها الأستاذ ضياء السبتي الأخطاء التي حدثت ، وتبذير أموال الشركة في صفقات ذات مردود سيء على الشركة ، وقرر عدم ترشيح نفسه للانتخابات القادمة ، فنهضت وأيدت كل ما قاله الرئيس ، وقدمت استقالتي وتركت الشركة .

بعدها عرض عليَّ أحد الصناعيين أن أكون مديراً مفوضاً لإحدى شركاته ، فرفضت ذلك ، شاكراً له ثقته بي . ومن بعده عرض عليَّ الأخ المحامي لويس زكو أن نؤسس شركة للسفريات أطلقنا عليها اسم شركة سفريات المنصور ، وأن أكون أنا المدير المفوض لها ، وساهم بها بنسبة الثلث ، فقبلت العرض ، وفتحنا المكتب حتى تعييني متصرفاً للكوت ، فحولت الأسهم العائدة لي باسم الأخ المحامي عبود الجايد .

حزب التضامن الوطني :

وفي تلك الحقبة ظهر على الساحة تنظيم يدعو إلى الديمقراطية بكل معانيها من حرية الرأي والصحافة وحقوق العمال والفلاحين ، ومحاربة الطائفية التي كان يدعو لها عبد السلام عارف ، وكان على رأس هذا التنظيم أستاذنا الفاضل الشيخ محمد رضا الشبيبي ، ويضم كل من :

1- السيد مرتضى العسكري
2- السيد مهدي السيد محسن الحكيم
3- اللواء المتقاعد السيد حميد الحصونة
4- العقيد المتقاعد السيد محسن الرفيعي
5- الأستاذ أنور الجوهر رئيس غرفة تجارة الحلة
6- الدكتور باقر عبد الغني البلداوي عميد كلية اللغات
7- الأستاذ ضياء السبتي الصناعي المعروف
8- الأستاذ باقر الدجيلي
9- تاجر آخر من آل البلداوي لا يحضرني اسمه

وكان المرحوم الشبيبي يرغب بتسمية التنظيم باسم (حزب التضامن) ، وكانت الاجتماعات تعقد كل أسبوع في دار أحد الأعضاء ، ويدور الحديث فيها عن وضع البلد ودكتاتورية الحاكم ، والأحكام العرفية ، والانتخابات العامة ، والحقبة الانتقالية وضرورة إنهائها .

وتمخضت تلك الاجتماعات عن تحرير مذكرة إلى الجهات المختصة يطالب التنظيم فيها السلطة بمعالجة الأمور المارة الذكر والمتعلقة بالحرية ، وقعها عن التنظيم الشيخ الشبيبي ، وكلفت أنا والأستاذ باقر الدجيلي بتسليمها إلى رئيس الوزراء الأستاذ عبد الرحمن البزاز . وذهبنا إلى دائرته ولم نجده فسلمنا المذكرة إلى السكرتير عدنان الجبوري ، وعرفت بمذكرة المرحوم الشبيبي ، وانتشرت في أنحاء العراق جميعاً بسرعة ، وكان المثقفون يطبعونها ويوزعونها دونما تكليف من أحد بل بدافع ما تدعو إليه المذكرة أعلاه .

وإليك عزيزي القارئ نص المذكرة :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الوزراء المحترم

تحية طيبة : وبعد يسعدني أن أشير إلى محادثتنا التلفونية الموجزة غداة اضطلاعكم بأعباء المسؤولية ، وما تضمنته من التمنيات الطيبة لكم بالتوفيق ، ويطيب لي أن أعزز ذلك الحديث بهذه المذكرة الموضحة لطائفة من القضايا والمشكلات الخطيرة التي تواجهها البلاد راجين أن يحالفكم الحظ بدرسها فقرة فقرة ، تمهيداً للأخذ بمضامينها على قدر الإمكان ، ومما شجع على تقديم هذه المذكرة في هذا الظرف الراهن بالذات أن رئاسة الحكومة يشغلها أحد رجال القانون ، وتلك خطوة حسنة ، وأحسن منها أن يكوّن المسؤول ذا سند شعبي متين، وهو أمر يساورنا الشك فيه الآن .

كان الشعور الوطني في العراق يتجلى بالعزة الوطنية والحب العميق لأرض الآباء والأجداد ، وكان هذا الشعور الحافز الأول لصيانة وحدة البلاد ، ولكن الأحداث والكوارث التي حلت بها نتيجة تصارع الآراء وتضارب الأهواء وتشجيع التفرقة عصفت بهذا الشعور النبيل ، وأدت إلى إبعاد وأعماق سحيقة يخشى أن تتيح للأجنبي المتربص الفرصة للنيل من وحدتنا الوطنية المقدسة .

هذا ولم يعد خافياً على أحد أن البلاد العراقية تجتاز في ظروفها الراهنة مرحلة لا تحسد عليها من مراحل حياتها ، وكيف تحسد على مرحلة موسومة بكثرة مخاوفها ومشكلاتها وما يتخللها من شكوك واحتمالات ؟

وقد تسنى لي أخيراً أن أتصل بجمهرة من أبناء الشعب ، وأن ألمس مواقع الألم منهم والإحساس بما يخالجهم من سخط وتذمر ، وفي وسعي بل أرى من واجبي أن أسجل مخلصاً مظاهر ذلك في الفقرات الآتية :

1- جاء على لسان السيد رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي قوله : إن الحكومة عازمة على إعادة الحياة الدستورية للبلاد وإجراء انتخابات حرة ، وبهذا كما لا يخفى ستنتهي الفترة الانتقالية وتستقر الأوضاع في البلاد ويتمكن الشعب من ممارسة حقه القانوني في انتخاب من يراه صالحاً إدارة البلاد وتحمل مسؤولياته الجسام ، وإننا نؤكد على ضرورة القيام عاجلاً بوضع أسس قانون الانتخابات العامة وعرضها على الشعب ليبدي رأيه فيها ، حتى تتم الانتخابات المباشرة خلال فترتها المحددة في الدستور المؤقت ، على أن يجري ذلك بإشراف سلطة معروفة بالحياد والاستقامة ، سلطة تضمن للجمهور حرية الصحافة والرأي والتعبير .

2- تناول السيد رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي موضوع الوحدة العربية وأجاب عن التساؤلات الكثيرة التي أثيرت حول الموضوع ، ومن رأينا إننا ومهما كانت اتجاهاتنا السياسية والاجتماعية في القضايا العربية ، فإن الوحدة الجغرافية ووحدة التاريخ والمصير قادرة في أي وقت على أن تخلق بيننا وحدة عمل نواجه بها التحديات والمخاطر، إن الوحدة العربية في رأينا هدف يتم باستفتاء الشعب عليه ، وإن التضامن العربي وسيلة لحمايته.

3- ما انفك حكم العراق في عصرنا هذا بالذات حكماً مشوباً بالأهواء والأغراض ، وإن كانت تلك الأغراض مقنعة أو مغلفة بألفاظ خلابة ، ولم يكن الطعن في الحكم المذكور سهلاً لأنه في ظاهره مستمد من مبادئ بنيت عليها القوانين المرعية ، وقد اعتبرت (الطائفية بموجب هذه القوانين جريمة يعاقب عليها ، ولكن العبرة ليست بالألفاظ المجردة والتشريعات المقنعة بل بالتطبيق السليم والإدراك الصائب لروح القوانين على الشعب العراقي كما نراه الآن . وفي العراق – كما لا يخفى – مراجع روحية ومحافل شعبية استنكرت التفرقة وكافحتها وطالبت بالإقلاع عن هذا الأسلوب المقوت ، وطالما تنادى المخلصون بإتباع نهج آخر تراعى فيه المساواة المطلقة التي أكدت عليها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية . هذا ومن الواضح أن الشعب العراقي انتفض أكثر من مرة على سياسة التفرقة النكراء ، وعمل منذ ثورة 1920 على إقامة حكم وطني ديمقراطي يسهم بإقامته وينعم في خيراته أبناء الشعب كافة ، لا يفرقهم عنصر أو دين أو مذهب . وقد بارك الشعب ثورة الرابع عشر من تموز ، وعلق عليها آمالاً كبيرة وتوقع المخلصون أن تستأصل جذور النعرات المفرقة باستئصال قواعد الاستعمار وركائزه ، غير أن الأحداث الأخيرة برهنت مع بالغ الأسف على انبعاث روح التفرقة بشكل أشد وأعنف من ذي قبل بكثير ، ودلت على وجود مخطط طائفي يخططه ففريق ضالع مع الاستعمار ، غايته تقديم نحلة على أخرى ومحاباتها في المعاملات وفي الحقوق والواجبات ، حتى أصبحت هذه النعرات الطائفية المقوتة أسلوباً في الحكم اليوم يستخدم لغبن كثير من المواطنين والإجحاف بحقوقهم عند تصريف الأمور العامة ومعالجة قضايا الناس في دواوين الحكومة وأجهزة الدولة المختلفة ، ولا نذيع سراً إذا قلنا : أن كثرة الشعب ساخطة جداً من جراء ذلك ، وإنها تعتبر كرامتها مهانة وحقوقها مهضومة لاسيما وقد رافق ذلك سوء اختيار بعض من يمثلونها في جهاز الحكم . وإذا كان من الممكن أن تغض هذه الكثرة الشعبية نظرها عن بخس حقوقها في وظائف

الدولة ، وترك شبابها المثقف من حملة الشهادات العالية وغيرهم دون عمل وإذا كان من الممكن أيضاً أن تغض هذه الكثرة النظر عن التقصير المتعمد في إنعاش مرافقها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، وإذا كان من الجائز أن تغض نظرها عن مواقفها المشرفة في الجهاد والتضحية ، فإنها لا يسعها غض النظر عن التعريض بعروبتها وأصالتها وكرامتها وإخلاصها للوطن والدولة التي أقامتها على جماجم شهدائها الأبرار ، ذلك التعريض المثير الذي يلوّح به بعض المسؤولين والصحف الأجيرة ، هذا وما دامت الحكومة الحاضرة قد أعلنت عن التزامها الصراحة في القول وتصحيح الأوضاع المنحرفة بادرنا إلى تذكيرها بهذه الحقيقة ، إذ ليست الدولة وأجهزتها ووظائفها ومجالات العمل فيها وقفاً على طائفة دون أخرى ، إنما توزع واجباتها حسب الكفاءة ، ولعل نظرة فاحصة إلى الدواوين الكبيرة في الدولة ومن يشغلها تكفي دلالة على سياسة المحاباة والتفرقة ، خصوصاً وأن كثير من المقربين محرومون غالباً من المؤهلات والكفاءة والإخلاص .

4- لاشك أن صيانة الوحدة الوطنية وحقن الدماء وإعادة الطمأنينة والسلام إلى ربوعنا في الشمال العزيز يتطلب منا درساً للقضية الكردية التي طال عليها الأمد ، ولما كان العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن يتقاسمون غنمه وغرمه ، فإننا نرى أن لإخواننا الأكراد حقاً في التمتع بحقوقهم المشروعة، وذلك على أساس الإدارة اللامركزية ضمن الوحدة العراقية ، هذا الأساس الذي نرى ضرورة الأخذ به أسلوباً للحكم في العراق من الناحية الإدارية .

5- تعرضت النقابات في العراق لمختلف أوجه الضغط السياسي الأمر الذي صرفها عن خدمة منتسبيها في حدود صلاحيتها وأغراضها المهنية ، كما تحملت الفئات العاملة تبعات ذلك ، ففصل وسجن وحرمت عوائلهم من مصادر عيشها ، لذلك وجب على الحكومة أن تعيد النظر في أحكام قانون العمل آخذة بنظر الاعتبار الأخطاء التي ظهرت لدى تطبيق القانون المذكور وأن تفسح المجال لقيام نقابات مهنية ترعى مصالح المنتسبين إليها رعاية حقة .

6- لا نريد الدخول في جدل عن الاشتراكية من حيث كونها صالحة أو غير صالحة للعراق ، لكننا نكتفي بالرجوع إلى حقائق الأشياء وبما حصل فعلاً من نتائج الحكم مبنياً على الواقع دون الخيال فعند تطبيق القرارات الاشتراكية في 14 تموز 1964 نلاحظ أن أوضاع العراق الاقتصادية تزداد تخبطاً وارتباكاً : زيادة في البطالة وقلة

الإنتاج تبذيراً في أموال الدولة وتهريباً لرؤوس الأموال الوطنية وعجزاً في الموازنة . لقد أشار السيد رئيس الوزراء إلى طبيعة هذه الاشتراكية بقوله في مؤتمره الصحفي : أن هذه الاشتراكية لم تغير الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلاد بقدر ما تحسنت به أحوال طبقة معينة من الموظفين المنتفعين على حساب آخرين .

إننا نؤمن بأن الديمقراطية الاقتصادية هي النظام الذي يلائم ظروفنا وحاجاتنا ، وإننا إذ نؤمن بالعدالة الاجتماعية ، نعتبر الفروق الاقتصادية البعيدة في مجتمعنا خرقاً لقواعد هذه العدالة ، فلهذا يمكن العمل على تقليل هذه الفروق عن طريق تنظيم توزيع الضرائب ، وزيادة مكاسب الطبقة العاملة ووضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية وزيادة الدخل العام .

إننا نطالب الحكومة بتدارك ما أدت إليه تلك السياسة المرتجلة من بطالة ، وذلك بإيجاد عمل للعاطلين يكفل لهم مستوى من العيش يتلاءم وكرامة الإنسان ، كما نطالب إعادة النظر في أسس الأوضاع الاقتصادية مع تعيين مجالات القطاع العام والخاص لكي ينصرف المواطنون إلى مزاولة أعمالهم بحرية تامة واطمئنان كامل .

إن القطاع الزراعي في العراق يمثل مصدراً أساسيا من مصادر الثروة العامة ، ولقد ظهرت في قانون الإصلاح الزراعي أخطاء أدت إلى تخلف الزراعة ، لهذا نطالب إعادة النظر في أسس القانون المذكور ، وذلك في ضوء الأخطاء التي ظهرت في مرحلة التطبيق، وندعو إلى العمل على تطوير شؤون الزراعة وعملية الإنتاج وتحديد واجبات الزراع والعمل على تعويض المستولى على أراضيهم ومنهم أصحاب حق اللزمة ، إذ إننا لا نقر مبدأ المصادرة مطلقاً .

كما نطالب بإعادة النظر في موضوع الضرائب خاصة ضريبة الدخل وضريبة التركات والتعديلات التي جرت عليها أخيراً ، ونحث على دراستها دراسة علمية مبنية على التجارب التي مرت بها تلك القوانين لدى التطبيق ونطالب أيضاً بإعادة النظر في القوانين الأخرى التي شرعت في ظروف مستعجلة فجاءت مخالفة لأحكام شريعتنا الإسلامية ولأوضاعنا وتقاليدنا الاجتماعية ، إن الشريعة الإسلامية هي الأساس الراسخ الذي يقوم عليه التشريع وإن أي قانون أو نظام يتعارض معها يعتبر تحدياً لشعور الأمة وعقيدتها الراسخة .

7- لا تزال مفاوضات النفط بين الحكومة العراقية والشركات العاملة في العراق طي الكتمان ولم تعرف تفاصيلها بعد ، ومع تقديرنا للجهود التي تبذل لاستخلاص حقوق

العراق من الشركات الأجنبية ، إلا إننا نرى في القانون رقم 80 لسنة 1960 وشركة النفط الوطنية مكسباً وطنياً يلزم الحفاظ عليه ، لذلك نهيب بالسلطة أن تعرض نتيجة المفاوضات قبل الالتزام بها على ممثلي الشعب حين تعود الحياة الدستورية إلى البلاد ليقول الشعب كلمته فيها .

8- كان الهدف الأساسي من تكوين الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق أن يضم منتسبي النقابات ومختلف الفئات العاملة ، غير أن هذه المنظمة لم يحالفها التوفيق على الرغم من إسناد السلطة لها مادياً ومعنوياً ذلك لأن الأهواء تنازعتها منذ البداية ، يضاف إلى ذلك أنها قامت على مبدأ احتكار العمل السياسي في البلاد . إننا نؤمن بالديمقراطية نظاماً وهدفاً ، ونعارِض مبدأ احتكار العمل السياسي ، وفكرة الحزب الواحد ، ولا نقر ذلك منهجاً للحكم في البلاد ، ولهذا نطالب بأن تبادر الحكومة إلى تعديل القانون الذي قامت بموجبه هذه المنظمة لتتمكن الفئات الوطنية التي تستمد آرائها من صميم هذا البلد من ممارسة نشاطها السياسي .

هذا ووفاء منا لوطننا وأمتنا وقياماً بالواجب المفروض علينا وإبراء لذمتنا بادرنا إلى بيان أهم مشاكل الساعة التي تخالج الجمهور مؤملين أن تعنوا بدراستها وبذل الجهد في سبيل الوصول إلى الحلول السليمة للمشاكل المذكورة كافة .

وختاماً نبتهل الله العلي القدير أن يسدد خطانا جميعاً إنه ولي التوفيق .

بغداد في 1965/10/28

الشيخ محمد رضا الشبيبي

وفي اليوم التالي من تسليمنا للمذكرة ، رن الهاتف بداري ، وإذا بالمتكلم الأستاذ عدنان الجبوري سكرتير رئيس الوزراء يبلغني رغبة رئيس الوزراء بمواجهتي ، ولدى دخولي عليه استقبلني استقبالاً حاراً وشكرني كثيراً لتلبية طلباته عندما كنت في المسؤولية وهو في المعارضة ، وتفقدي لأحواله عندما كان سجيناً ، ومعاونتي على إطلاق سراحه ، وإعادة هاتفه ، والسماح له بإصدار أحد كتبه ، وأخيراً معاونته على إصدار جواز سفره ، وكان يراجعني عن طلباته الأستاذ المحامي السيد رؤوف الحسني .

ومن ثم عدنا للحديث عن المذكرة ، وطرح رحمه الله عليَّ السؤال الآتي : "لماذا لم يقدم الأستاذ الشبيبي مذكرته أيام أن كان طاهر يحيى رئيساً للوزارة ، أو أحد

العسكريين ؟ " . فأجبته لم تكن صياغتها قد اكتملت أولاً ، ثم وأنت في المعارضة كنت تنادي وتطالب السلطات بالمطالب نفسها التي يطالب بها الشيخ الشبيبي .

وقلت له بأنني أرى أن تتعاون مع الشيخ محمد رضا الشبيبي ، وتضع يدك في يده ، ومطالبة الحاكمين ولاسيما العسكريين منهم بما أراد بمذكرته لأنها حقبة انتقالية ويفترض أن تؤدي إلى انتخابات حرة . فضلاً عن حرية الصحافة والرأي ، ووعدني بزيارة الشيخ الشبيبي في داره ، وهكذا انتهت زيارتي لرئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز .

الأكراد والمذكرة :

لقد عالجت إحدى فقرات المذكرة المسألة الكردية ، ورأي التنظيم في معالجتها ، وكلفت أن اسلم للأخ فؤاد عارف النص الكامل للمعالجة ، كما وردت في المذكرة عند نشرها ، فاستلمها ووعدني بأنه سيعرضها على الساسة الأكراد العاملين في هذا الحقل ، وبأنني سأستلم الجواب بعد عدة أيام . وبالفعل استلمت الرد ، وكان طلبهم زيادة المطالب ، ولدى مناقشة ذلك في التنظيم تقرر أن يتم الاكتفاء بما نشر فيها .

المرحوم أحمد حسن البكر ومذكرة الشبيبي :

بعد صدور المذكرة وانتشارها كانتشار النار في الهشيم ، زارني في داري الأستاذ المرحوم حسين الصافي حاملاً لي معه رسالة شفهية من الأخ أحمد حسن البكر يرجوني فيها تحديد موعد للالتقاء به في داره أو في داري ، واتفقنا أن أذهب أنا إليه .

وفي الموعد المحدد للقاء ذهبت إلى داره الذي كثيرا ما زرته فيه عند خروجه من السجن ، فوجدت عنده طه ياسين رمضان ، فدعاني البكر إلى غرفة الضيوف ، وهي صالة كبيرة ، وبقي طه ياسين رمضان في الحديقة . وبعد تبادل التحيات الحارة بادرني بالقول : " أريد التحدث معك عن مذكرة الأستاذ الشبيبي ، ولاسيما الجزء الخاص بإثارة النعرة الطائفية ، وهي خطر على مستقبل العلاقة بين أبناء الشعب الواحد " ، فأجبته : " الأخ أبا هيثم ألا تقر معي أن الحكم وعلى رأسه رئيس الجمهورية يثيرون هذه النعرة الضارة بمصلحة البلد ، وهي خطر قاتل " ، فأجابني : " نعم أنا متفق معك والأستاذ الشبيبي " . فطلبت منه وبصفته أحد قادة حزب البعث العربي الاشتراكي أن يعمل على إصدار منشور باسم الحزب يستنكر فيه هذه الظاهرة ، واتفقنا على أن نعمل معاً على محاربة هذه الآفة ، وقد انتهت الزيارة كما بدأت بتقدير ووعود

بالتعاون على العمل سوية لما فيه مصلحة الأمة والشعب ، كل الشعب بعربه وأكراده وأقلياته الأخرى .

الأستاذ الفاضل ناجي طالب والمذكرة :

كنت كثير الزيارة لمكتب المحامي الأستاذ عبود الجايد الكائن في سيد سلطان علي ، وفي ذات يوم ، والمذكرة في طور الإعداد أخذت نسخة منها قاصداً مكتب الأستاذ عبود، وهناك التقيت الأستاذ ناجي طالب والأستاذ رجب عبد المجيد والأستاذ محسن حسين الحبيب ، وقرأت المذكرة عليهم ، وبعد مناقشة مستفيضة أقروا جميعاً ما جاء فيها ، ومؤيدين أن هذه هي مطاليب الشعب العراقي .

عبد الرحمن البزاز ومذكرة الشبيبي :

أما عن كيفية معالجة البزاز لمطالب الشبيبي ، فهو أولاً طرح اقتراحاً باجتماعهما والبعض من المتعاونين مع الجانبين في أحد دور الأشخاص المقربين من البزاز ، وبينما الموضوع بين أخذ ورد ، وإذا بالأمن العامة ترفع تقريراً إلى رئيس الوزراء جاءت فيه أخبار ملفقة عن تحركات الشبيبي وجماعته ، زاعمة بأنه يتعاون مع الشيوعيين ، وأرسلت نسخة منه بيد أحد المتعاونين مع البزاز إلى السيد محسن الحكيم لمحاولة فك عرى التعاون بينه وبين جماعة الشبيبي ، وتشجيع السيد محمد رضا الحكيم نجل السيد محسن الحكيم على التصريح في مجالسه بأن لا علاقة للسيد بالشيخ الشبيبي والتنظيم الذي يقوده ، ومن أعضائه السيد مهدي الحكيم نجل السيد الآخر والسيد مرتضى العسكري وهو أحد المتقدمين بالحوزة العلمية والمتكلمين باسمه في مجتمعات بغداد .

وقد كلفنا التنظيم أنا والأستاذ باقر الدجيلي بإيصال مسودة المذكرة إلى السيد محسن الحكيم ، وقد اطلع عليها الأستاذ كامل الجادرجي ، وفي إحدى اجتماعات التنظيم ، وبالتحديد الاجتماع الذي عقد في داري عرض المرحوم أنور الجوهر رئيس غرفة تجارة الحلة رسالة شفهية من المرحوم الجادرجي إلى الشبيبي حملها إليه السيد فؤاد عارف يرجو فيها ترتيب لقاء في داره للتباحث في قضايا الساعة .

وقد وافق أستاذنا الكبير على ذلك ورجاني أنا والأخ أنور الجوهر أن نرافقه في هذا اللقاء ، وذهبنا نحن الثلاثة ، ووجدنا هناك الأستاذ فؤاد عارف وصاحب الدعوة ،

وبعد التحية سأل الشبيبي الجادرجي هل وصلتك المذكرة ؟ وما رأيك بما ورد فيها من مطالب تخص الشعب عامة ؟

فرد عليه الأستاذ كامل الجادرجي لقد احتوت المذكرة على كل ما يشكو منه الناس ، ولاسيما تفشي الطائفية ، وتشجيع الحاكمين عليها ، وخطرها على الجيل الصاعد ، وفي رأيي لو إنك عالجتها بصورة أشد مما ورد فيها ، وأنا أقترح أن نساهم نحن الاثنين في كتابة مذكرة إلى المسؤولين حول مطالب الناس ومعالجتها بسرعة . فرد عليه الشبيبي : " أنا قمت بالواجب المطلوب مني ، وأرجوك أن تقدم أنت مذكرة بهذا المعنى ، أما عن اقتراحك بمساهمتنا نحن الاثنين لهذا الغرض فسأبحثه معكم عند عودتي من القدس ، إذ إنني مسافر إليها بعد أيام معدودات للمساهمة في مؤتمر يعقد هناك بمناسبة الإسراء والمعراج".

وبالفعل ذهب الشيخ محمد رضا الشبيبي إلى القدس ، وهناك ألقى كلمة في المؤتمر، وتعدّ آخر خطبة له قبل وفاته ، وهذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

أخواننا الأجلاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

وبعد : يسعدني أن اشهد هذا الاحتفال الرائع بليلة الإسراء والمعراج الشريفين ملبياً دعوة الداعين شاكراً لهم لطفهم الجزيل وظنهم الحسن الجميل ، ويسعدني كذلك ان أحمل إليكم تحيات أبناء العراق مُكبراً فيكم هذا الجهد الذي بذلتموه في إقامة هذا الحفل الجليل ، فبورك هذا اللقاء ، وبورك المسجد الأقصى الذي باركه القرآن الكريم بقوله تعالى " سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله " .

أيها الأخوان :

إن هذه الأمة الكريمة قررت منذ أربعة عشر قرناً مصير هذه البلاد العزيزة ، قررته جزءاً لا يتجزأ من الوطن الإسلامي الكبير ، وإن الرابطة التي تشدها إلى جزيرة العرب من أوثق الروابط التاريخية ، فهي رابطة متينة لا تنفصم عراها ، ولا يخفى أن ما ثبت بالوحي المنزل لا يمحوه كلام آخر ، ولا تبطله حجج أو أطماع ما أنزل الله تعالى بها من سلطان ، فلسطين وديعة وأمانة مقدسة ، يسأل عن حفظها العرب والمسلمون في أقطار الأرض طال الزمان أو قصر .

أيها السادة :

تتخبط اليوم بعض الدول الإسلامية العربية وتسير في متاهات لا حدّ لها من البعد عن روح الإسلام وتعاليمه القيمة ، ففي بعض هذه الدول يريق الأخ دم أخيه ، وفي بعض آخر يفرق بينهما في المعاملات والحقوق والواجبات ، ولو اتبعنا سبل الإسلام وسرنا تحت راية الحق لما كانت هنالك فتن ، ولما كانت هناك تفرقة بل مودة ومحبة ووئام وسلام . إن التفرقة سواء كانت عنصرية أم طائفية من الأمور التي عمل الاستعمار بكل مظاهره قديمها وحديثها على تثبيتها في كثير من بلاد الإسلام ، ولا أستثني منها بلادنا العراقية ، حيث لا تخلوا البلاد اليوم ممن يعملون على نهج المستعمر وتخطيط البَغيضين ، وقد استنكرنا مظاهر هذه التفرقة في مذكرة مفصلة تقدمت بها إلى الجهات المسؤولة في العراق أخيراً ، وبيّنا فيها أهم مشاكل الساعة التي تخالج أفكار العراقيين ، وأهبنا بالمسؤولين أن ينزهوا الحكم عن الأهواء والأغراض .

وفي العراق – كما لا يخفى – مراجع روحية ومحافل شعبية استنكرت التفرقة الطائفية وكافحتها وطالبت المسؤولين بالإقلاع عن هذا الأسلوب الممقوت في الحكم ، خصوصاً من حاول منهم أن يتهم كثرة العراقيين ، وهم عرب أقحاح ، بأنهم شعوبيون، مع أن الكل يعرف من هم العرب ومن هم الشعوبيون . فالعراقيون الذين ثاروا ثورتهم الكبرى ، وارخصوا المهج والأرواح سنة 1920 وذلك للتخلص من حكم الأجنبي الدخيل وإقامة دولة عربية إسلامية ، ما كانوا ولا يمكن أن يكونوا شعوبيين أبداً .

إن التشدق بإتباع الإسلام أمر سهل ، ولكن العبرة بالعمل والجهاد ، فالتظاهر بشعائر الإسلام ثم العمل بخلافها والتفرقة بين المسلم وأخيه المسلم في المعاملات ليس من دعوة الإسلام في شيء ، بل هي دعوة الجاهلية الأولى التي انطلق وينطلق منها ومن أمثالها دعاة الاستعمار والمعتدون والمغتصبون لهذه الأراضي المقدسة ومهما حاول هؤلاء فإن الوهن لا يمكن أن يتسرب إلى نفوسنا عملاً بقوله تعالى : " ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون " صدق الله العظيم وصدق رسوله الكريم .

وختاما وعوداً على بدء أعود فأشكركم أيها الأخوة العاملين الداعين إلى هذا اللقاء العظيم والحفل الكريم ومن لبى الدعوة من الأخوان راجياً لهم مزيدً من التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد نهاية المؤتمر وصلتنا أخبار عن موعد قدومه إلى العراق ، فنظمنا له استقبال حافل اشترك فيه كافة فئات المجتمع ، ولم يسبق أن استقبل فيه أحد من

السياسيين وهم خارج السلطة . وقد رافقه بعض المستقبلين المقربين منه إلى داره . وفي اليوم التالي مباشرة تسلمت نداءاً هاتفياً من أحد أنجاله يخبرني فيه بانتقاله إلى رحمة الله (اللهم ارحمه برحمتك الواسعة واسكنه فسيح جناتك يا أرحم الراحمين) .
واجتمعت اللجنة المشرفة على التشييع وقررت أن يبدأ من أحد جوامع الكرادة الشرقية محل سكناه ، مروراً بالكاظمية ، من ثم إلى كربلاء المقدسة والنجف الأشرف مسقط رأسه ، وكان تشييعاً مهيباً لم يسبق أن جرى مثله لنظرائه السياسيين العراقيين وهم خارج السلطة ، واستنتجت شخصياً من خلال الاستقبال الكبير ، والتشييع المهيب له أن الشعب العراقي وفيّ لقياداته المخلصين في عملهم .

وفي الحفل التأبيني الذي أقيم بمناسبة أربعينية المرحوم الشيخ محمد رضا الشبيبي ألقيت عدة كلمات في تأبينه ، ومنها كلمة حزب التضامن الوطني والتي نصت على :

باسمه تعالى

مرت بالأمس ذكرى أليمة ما زالت غمامتها السوداء تغطي سماء البلاد ، فمنذ اربعين يوما وفي فجر يوم الجمعة 1965/11/26 فقد العراق علماً من أعلامه البارزين ، ومجاهداً كبيراً من رجاله الصالحين ، ووطنياً فذاً من مؤسسي كيانه ، وعالماً وأستاذاً من باعثي نهضته العلمية والثقافية . نهض منذ صدر حياته وظل حتى اليوم الأخير منها يكرس جهده وفكره لخدمة شعبه والذود عن حقوقه ، ذلكم هو المغفور له سماحة الأستاذ المجاهد الشيخ محمد رضا الشبيبي ذو السجل الناصع الحافل بالمآثر والزاخر بالتضحيات والبذل والفداء ، والذي تجمعت في شخصيته العالية فرائد الصفات الكريمة والكفاءات النادرة . كان رحمة الله عليه كما عرفته المحافل وشهد به الجميع عف اللسان زكي السيرة نقي السريرة . وقف على شعبه وأمته خلاصة فكره ورفيع أدبه وصريح نصحه وصادق جهده وجعل من خدمتها همه الدائب وشغله الشاغل ورسالته الإنسانية في الحياة .

ثم كانت خاتمة مآثره الوطنية في حياته مذكرته التاريخية إلى السيد رئيس الوزراء مبيناً فيها مشاكل البلاد الراهنة مشفوعة بحلوله الصائبة . لقد وضع الراحل الكريم يده بمعرفة وأمانة على ما تتوجع منه البلاد ، فذكر بين ما ذكر هذه التفرقة الطائفية التي تضج بأحاديثها الأندية ، فأعلن شجبه لها واستنكاره الأخذ بها في تصريف أمور البلاد العامة ، وصرح من غير مداراة إنها وسيلة من وسائل الاستعمار

يفرق بها الشمل ويحطم بها الوحدة الوطنية . ثم نصح المسؤولين ، أثابه الله ، بوجوب معالجة هذه المشكلة والعمل على إعادة الثقة للنفوس ومعاملة الجميع بالحق والعدل والمساواة ، ثم عرض لمشاكل أخرى تتصل بمصالح الشعب وحقوقه في ممارسة الحياة الديمقراطية بكل ما توفره له هذه الحياة ، إلى غير ذلك من أماني وأهداف يصبو إليها الشعب .

لقد تلقى الشعب مذكرة الراحل الكريم بتأييد شامل صادق وأعلنت محافله الدينية والسياسية دعمها لما تناولته فيها من مشاكل الساعة في البلاد وما زال صداها مدوياً في الأندية .

ولئن خلت البلاّد اليوم من شخص الراحل الكبير ، ولكل أجل كتاب ، فإننا واثقون من أن أبناء وطنه المخلصين سيذكرونه أبداً ذكراً مقروناً بجلائل أعماله وكريم خدماته وطيبات صفاته وطول جهاده من أجل تحقيق حريتهم وإشاعة العدل بينهم وتوفير الحياة الكريمة لهم .

انتقل المجاهد الكبير إلى جوار ربه راضياً مرضياً ، وخلف بعده أخوة مخلصين عملوا معه إلى آخر يوم من حياته وعاهدوا الله تعالى على متابعة خطواته بعد وفاته ، وهم اليوم في ذكرى أربعينيته الأليمة يجددون العهد أمام الشعب على إتمام رسالة الشبيبي ، والسير على نهجه في خدمة الشعب والوطن ، ويؤكدون العزم على تحقيق مبادئ وأهداف المذكرة متخذين من نهج الفقيد العزيز مناراً ، ومن عفته وإخلاصه رائداً .

تغمد الله فقيد الأمة بواسع رحمته ، ووفقنا جميعاً إلى خدمة البلاد وأبنائها إنه ولي التوفيق .

التضامن الوطني[*]

---

[*] وضع السيد محسن الرفيعي هامشا ذكر فيه أن هذه المجموعة تتكون من : السيد مرتضى العسكري والسيد مهدي الحكيم والسيد محسن الرفيعي والسيد حميد الحصونة والسيد ضياء السبتي والسيد باقر الدجيلي والدكتور باقر عبد الغني البلداوي والسيد أنور الجوهر .

عبد السلام عارف بعض من سيرته :

كان المرحوم العقيد عبد السلام عارف ينتمي للتنظيم نفسه الذي كنت انتمي إليه في الكلية العسكرية ، والذي أسسه الأساتذة الفلسطينيون في العام 1940 ، وكان تنظيماً خاصاً بالضباط . وأعتقد ولست بجازم أنني التقيته في الحياة العسكرية عند بدايتها في وحدات القوة الآلية ، والمعروف عنه إنه من الضباط القوميين .

وتمر السنين تباعاً ولم نعمل سوية إلا إنني استلمت منه برقية يستفسر فيها عن صحتي وأنا راقد في مستشفى الرشيد العسكري أثر حادث اصطدام سيارتي وذلك قبل ثورة 14 تموز 1958 بأشهر معدودات . وفي ذات يوم عاد الأخ عارف عبد الرزاق إلى بغداد وأخبرني بأن الزعيم الركن عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام عارف قد انتميا إلى تنظيم الضباط الأحرار ، وأصبحا من أعضاء الهيئة العليا ، والمعروف عن عبد السلام عارف جرأته وإقدامه وتهوره في بعض الأحيان ، وحبه الانفراد بالسلطة ، حتى على أحب أصدقائه والعاملين معه كما حدث بينه وبين عبد الكريم قاسم.

وكان طائفياً عنيفاً ، وأثرت هذه الصفة على تصرفاته ، وبرزت بعد أن أصبح على رأس السلطة بعد حركة الثامن من شباط 1963 ، ولو قدر له أن يبقى في السلطة، لأدت تصرفاته إلى صراع في الشوارع بين أبناء الوطن الواحد .

وفي أحد الأيام وأنا كنت جالساً في مجلس السيد محسن الحكيم والوفود تتقاطر عليه شاكية له تصرفات السلطة ، وطالبة منه السماح لهم بالثورة ، وهو يرفض موضحاً لهم أن عواقب ذلك العمل ستكون وخيمة على البلد ، داعياً المولى أن يهدي الحكام لما فيه مصلحة الأمة .

وقرر عبد السلام عارف القيام بزيارة إلى النجف الأشرف وأبدى رغبته بلقاء السيد الحكيم ، مستعيناً بالموظفين الإداريين أو المتعاونين مع السلطة ، والسيد الحكيم كان يرفض ذلك ، واتصل بي تلفونياً مرافقه الأقدم عبد الله مجيد عارضاً رغبته بزيارتي ، فرحبت بذلك ، واتفقنا على يوم معين ، وفي الموعد المحدد وصل داري ، وبعد الترحاب به رجاني أن أذهب إلى النجف ، وأزور السيد محسن الحكيم ، وأرجوه ملاقاة عبد السلام عارف عند زيارته إلى النجف . فعرضت عليه مرافقة الأستاذ باقر الدجيلي لي لهذا الغرض ، وتم الاتفاق على ذلك ، فسافرنا في اليوم التالي على أن يلتحق بنا الرائد عبد الله مجيد في اليوم الثاني ليطلع على نتائج محاولتنا .

التقينا المرحوم السيد محسن الحكيم أنا والأستاذ باقر الدجيلي في داره في الكوفة، وعرضنا عليه الفكرة ، إلا إنه أصرَ على الرفض ، ووصل في اليوم التالي المرحوم عبد الله مجيد إلى الكوفة ، وأطلعناه على نتائج محاولتنا وفشلنا في إقناع السيد الحكيم .

وبعد انتشار مذكرة الشبيبي بالشكل الواسع ، وتأثيرها على الناس ، ولاسيما المثقفين منهم ، حتى إنها أصبحت حديث العامة والخاصة وبصراحة علنية وبدون وجل . اتصل بي ثانية الرائد عبد الله مبلغاً إياي رغبة الرئيس بمواجهتي ، وكنت عائداً للتو من القاهرة ، بعد زيارتي للأخ عارف عبد الرزاق بعد محاولته الإطاحة بعبد السلام عارف .

وعند لقائي الرئيس عارف دار الحديث حول الأوضاع في البلد ، وضرورة إنهاء الحقبة الانتقالية ، ومنح الحرية للناس ، وعدم التفرقة بينهم ، ونبذ النعرة الطائفية ، والأخذ بمبدأ المساواة والعدالة ، وانتهت المقابلة ، على أن نلتقي ثانية . إلا إن القدر كان له بالمرصاد ، وحصل له ما حصل رحمه الله وأسكنه فسيح جناته .

وعندما انتهت المدة المحددة لانتخاب رئيس للجمهورية برز الخلاف بين العسكريين وهم فريق الأخ عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع والذي كان يعمل لنفسه ، وبين فريق عبد الرحمن البزاز الذي كان يسانده الوزراء . وفي الحقيقة فإن الأغلبية كانت ستكون بجانب البزاز حسب الدستور ، فتداعى العسكريون لعقد اجتماع في دار الأخ ناجي طالب بعد الانتهاء من مراسيم تشييع المرحوم عبد السلام عارف ، وقد علم تنظيمنا بذلك الاجتماع ، فاقترحوا عليَّ أن أحاول حضور هذا الاجتماع لمعرفة ما يدور فيه ، فذهبت مباشرة لدار الأخ المحامي الأستاذ عبود الجايد القريب من دار الأستاذ ناجي طالب ، ومررت رسالة إلى الأستاذ ناجي أخبره فيها برغبتي لحضور الاجتماع ، فرحب بي أشد الترحيب ، فانتقلت إلى هناك ، وكان المجتمعون فضلا عن الأستاذ ناجي طالب ، كل من المرحوم طاهر يحيى ، والأخ صبحي عبد الحميد ، والدكتور عبد الكريم هاني ، وكانوا في انتظار الأخ اللواء الركن إبراهيم فيصل الأنصاري رئيس أركان الجيش ، والمرحوم العقيد سعيد صليبي آمر الانضباط العسكري.

وكان الحديث بين الحاضرين يدور حول ما العمل ، والأرقام التي يتم بمقتضاها انتخاب رئيس الجمهورية الجديد ، وأن المؤشرات تدل على أن الذي سيفوز هو رئيس الوزراء المرحوم عبد الرحمن البزاز ، وليس من السهولة على الضباط القبول بفوز البزاز ، مع أن أكثريتهم من ضباط ، بل ومن قادة ثورة 14 تموز 1958 ، وسألني

الأستاذ ناجي طالب ما رأيك يا سيد محسن بالحل الأمثل ؟ فأجبت : " إن ثورة 14 تموز 1958 ببيانها الأول وعدت الشعب العراقي بإنهاء الحقبة الانتقالية ، وتأسيس الأحزاب ، وإجراء الانتخابات الحرة للمجلس الوطني ، وها أن السنين قد مرت ولم يف الثوار بوعودهم ، والحكم في دوامة نزاع على السلطة ، وانفراد في الحكم ، وإعدامات تنفذ بين أخوة السلاح ، وكل هذا يجري باسم مصلحة الشعب ، والشعب لا حول له ولا قوة ، فالأحكام العرفية معلنة والمعتقلات مشرعة أبوابها لاستقبال المحتجزين ، وأنا أرى لإنهاء هذه الحالات يجب إتباع الخطوات الآتية :

1- تحديد المدة الانتقالية بمدة لا تزيد عن السنتين يجري خلالها :

(أ) تشريع قانون الانتخابات .

(ب) تشكيل الأحزاب .

(ت) إصدار صحافة حرة .

(ث) تأسيس النقابات المهنية لكل شرائح المجتمع ، ليأخذ كل دوره في خدمة الوطن .

(ج) سن القوانين التي تمهد للسير على طريق الديمقراطية .

(ح) تشكيل حكومة حيادية تدير شؤون الدولة خلال المدة الانتقالية ، وتكون مؤمنة بالديمقراطية .

(خ) إبعاد الجيش عن السياسة .

2- أهم شيء أن يكون على رأس الحكم مجلسا قوامه ثلاثة أشخاص يقوم مقام رئيس الجمهورية طوال المدة الانتقالية ، وتقسم مدة ولايته لثلاث حقب يترأس كل منها أحد الأعضاء لحين إجراء انتخابات المجلس الوطني ، ورئيس الجمهورية ، ويعود الجيش إلى ثكناته ، وبغير ذلك سيبقى البلد بدوامة الانقلابات والحكم الفردي والأحكام العرفية .

وبعد أن طرحت مقترحي هذا على المجتمعين ، استأذنت بالمغادرة ، وعدت إلى التنظيم ، وشرحت لهم ما جرى ، وأضفت بأن الضباط بعيدين كثيراً عن أمثال هذه الآراء . وكلفت أنا والأخ أنور الجوهر بسبر غور الجانب الآخر الذي يقوده رئيس الوزراء، وانتخبنا من بين أعضائه الأستاذ شكري صالح زكي وزير المالية الذي كان اللولب المحرك لهذا التجمع ، والتقينا به في داره ، وطرحنا عليه الفكرة نفسها ، ولثقته ومجموعته بالفوز أجابني : " أننا رجال قانون ، وسنتمسك حرفياً بما ورد في الدستور المؤقت ، ونجري انتخابات رئيس الجمهورية بموجبه " ، وقلت له بأن الجيش قد يستخدم القوة ويعين رئيس الجمهورية ، فقال بأننا سنستقيل لنترك المسؤولية على عاتق الضباط .

وبالفعل حصل ما توقعته ، إذ نهض خلال الاجتماع الثاني المنعقد لانتخاب رئيس الجمهورية المرحوم العقيد سعيد صليبي مخاطباً الجميع ضباطاً ووزراء قائلاً : " إنني مسؤول عن أمن بغداد والبلد لا يتحمل هذه المناورات ، وعليه تقرر تعيين رئيس للجمهورية ، وسيذاع البيان الخاص بذلك بعد قليل " ، وتم ذلك بالفعل وعين اللواء عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية .

ومرة حصلت أزمة وزارية وكان رئيس الوزراء طاهر يحيى ، وقائد القوة الجوية عارف عبد الرزاق ، فاتصل الأول بالثاني ورجاه أن يتصل بي ويبلغني أن أرشح له وزراء عن الشيعة لسد الشواغر التي حصلت نتيجة الأزمة ، وكنت آنذاك المدير المفوض لشركة الصناعات الخفيفة ، فنظمت له قائمة بذلك ، وسلمتها للأخ عارف عبد الرزاق ، ولكن لم يؤخذ بها مطلقاً ، لأن السلطة تفضل نوعية خاصة من الرجال .

أما الأخ ناجي طالب فقد رجاني أن أهيئ له اجتماع وهو رئيس للوزراء بالبعض من أعضاء التنظيم بعد انتقال المرحوم الشبيبي إلى جوار ربه ، وقد جرى ذلك الاجتماع في داري ، وحضره كل من : السيد مرتضى العسكري والسيد مهدي الحكيم والأستاذ باقر الدجيلي فضلاً عني . وتركز الحديث على الأوضاع العامة في البلد من جانب الشعب والساسة ، وعلى الحكومات السابقة ، وكانت الآراء متفقة والنتيجة مشجعة جداً ، والكل تعهد على التعاون الصادق بما فيه خير الوطن .

وقد زار الأخ المرحوم رجب عبد المجيد وفد باسم الهيئة الإدارية لجامعة الكوفة بوصفه وزيراً للداخلية ، ولما تصفح الطلب اعترض على أسماء الهيئة المؤسسة لأنهم جميعاً من الشيعة ، وحصل جدل عنيف بينه وبينهم ، ورفض طلبهم بالتأسيس . وبعد أيام معدودات كنت بزيارة للأخ ناجي طالب في داره بالأعظمية ، وكان لديه مجموعة من أبناء البلد ، وتطرق أحدهم لجامعة الكوفة ، ورفض وزير الداخلية لطلب تأسيسها ، فتناول الحديث الأخ ناجي قائلاً : إن الهيئة المؤسسة كما جاءت بالطلب مجموعة خيرة ومخلصة للبلد ، وهدفهم بث الثقافة بين أبناء الشعب ، وبودي أن أكون أحد أفراد الهيئة المؤسسة لأساهم بهذا المشروع النافع للجيل القادم .

نهاية التنظيم :

بعد أن انتقل الشيخ محمد رضا الشبيبي إلى جوار ربه ، ضعف العمل في التنظيم لأسباب عدة ، منها :

1- رئاسة التنظيم ، ومن يحل محل الشيخ الشبيبي ، فالسيد مرتضى العسكري والسيد مهدي الحكيم كانا يرشحانني لذلك ، واللواء السيد حميد السيد حسين الحصونة كان يريدها لنفسه .

2- السيد محمد رضا الحكيم والدور العنيف الذي أداه لتخريب التنظيم .

3- للأسف الشديد ظهر أن أحد المطلعين على أمور التنظيم كان مرتبط بالأمن العامة ، ومتعاون معها ، ولم نأبه لذلك لأننا لسنا تنظيم سري .

4- السيد مهدي الحكيم كان على علاقة بأحد الوزراء ، ويعمل بمشورته من وراء ظهر التنظيم ودون علمه .

5- الشيخ الخالصي الابن وبمعاونة السلطة ، ولاسيما الانضباط العسكري كان يعمل على تحطيم التنظيم . وقد أعلمت رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف في إحدى مراجعاتي له عن اعتداءات الشيخ الخالصي على الناس في الكاظمية وابتزاز أموالهم بحجة مكافحة الشيوعية .

كل هذه الأسباب وغيرها دفعتني إلى أن أجمد نشاطي السياسي ،.وقبولي منصب متصرف لواء الكوت .

سفرتي إلى القاهرة ولقائي عارف عبد الرزاق :

زرت الأخ عبود الجايد في مكتبه لأودعه ، إذ كنت مسافراً إلى القاهرة ، وكان عنده الأخ الأستاذ ناجي طالب ، فانفرد بي الأخير وحملني رسالة إلى سفيرنا هناك الأخ المرحوم رجب عبد المجيد يرجوه فيها زيارة الرئيس جمال عبد الناصر وأخذ رأيه حول عمل الاتحاد الاشتراكي في العراق ، وهل من الممكن له أن يتعاون معه ، وكان الأخ عبد الرحمن عارف في الحكم رئيساً للجمهورية . وحال وصولي إلى القاهرة اتصلت بالأخ رجب عبد المجيد وزارني في الفندق ، وأبلغته الرسالة .

وخلال سفرتي هذه إلى القاهرة أخبرني الأخ عارف عبد الرزاق بأنه سيصل إلى العراق بعد شهر ليقود ثورة ضد نظام الحكم ، وقد تم ذلك فعلاً . وعند لقائي به بعد فشل انقلابه ، ذكر لي بأنه قدم للعراق عن طريق الكويت ثم بغداد على دراجة

بخارية ، وسكن في بغداد في شارع 14 رمضان بدار يسكنها سوريون يعملون في الحقل القومي .

عملي متصرفاً للواء الكوت :

كان الأستاذ ناجي طالب يرغب بتعييني سفير للجمهورية العراقية في إحدى العواصم ، وعندما كان المرحوم عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية اتصل بي مرة هاتفياً الأخ رجب عبد المجيد وأخبرني بتهيئة أموري لأن عبد السلام وافق على تعييني سفيراً عندما كان راقداً بالمستشفى لإجراء عملية اللوزتين ، إلا إنه انتقل إلى جوار ربه قبل أن يتم ذلك .

ولما انتخب الأخ عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية – كما مر ذكره – عاد الأستاذ ناجي طالب الكَرَّة على الأخ عبد الرحمن عارف فوافق ، وصدر أمر تعييني سفيراً للجمهورية العراقية في أفغانستان ، ولما وصلت نسخة من الأمر إلى وزارة المالية لفتت الوزارة الأنظار إلى أن هناك ضوابط أصدرتها حكومة عبد الرحمن البزاز فيما يتعلق بتعيين السفراء ، ومنها أن يكون للمُعين سفيراً خدمة لا تقل عن خمسة وعشرين عاماً ، وكانت خدمتي حينها تقل عن ذلك الشرط بستة أشهر ، فارتأى الأخ ناجي طالب أن أثبت كثاني أكبر موظف في السفارة إلى أن أكمل الشرط المذكور ، ومن ثم يتم تثبيتي سفيراً ، ولم أكن راغباً بذلك .

لذلك تم تعييني متصرفا للواء الكوت ، والغاية الأساسية من ذلك التعيين إكمال ذلك الشرط الوظيفي الذي تتطلبه وظيفة السفير ، والتحقت بمنصبي الجديد في 14 تشرين الثاني 1966 .

وعندما تم تعييني متصرفاً للواء الكوت ، لامني البعض من أصدقائي ، ومنهم الأخ احمد الشمرتي على ذلك ، ولم أوضح له أسباب قبولي للمنصب المذكور ، وفي أحد الأيام اتصل بي هاتفيا الأخ أحمد وقال لي إنه والمحامي السيد عباس السيد سلمان والسيد مهدي الحكيم يريدون تناول طعام العشاء في الكوت ، فرحبت بهم كثيراً .

وفي اجتماع عقد في داري رجاني السيد مهدي الحكيم أن أستقيل من منصبي وأعود للعمل السياسي وقيادة التنظيم ، حينئذ أوضحت له وللأخوين أحمد والسيد عباس الأسباب التي جعلتني أجمد نشاطي السياسي وأقبل المنصب ، وقلت لهم إنني على استعداد لأن أقدم استقالتي من صباح اليوم التالي إذا أمر السيد محسن الحكيم ولده

السيد محمد رضا بأن يكف عن التشهير بالتنظيم ، وأن يقوم السيد بالتلميح لمن يزوره من المسؤولين بأنه يثق بالعاملين في التنظيم ، فأيدني الأخوين عباس وأحمد فيما قلته للسيد مهدي الحكيم . وقال لي أحمد الآن عرفت سبب قبولك الوظيفة ، وأنت على حق بما عملت .

وعندما كنت متصرفاً للواء الكوت والدكتور شامل السامرائي وزيراً للداخلية وكالة والمرحوم طاهر يحيى رئيساً للوزراء ، وفي إحدى جلسات مجلس الوزراء رشحني رئيس الوزراء لمنصب وزير الداخلية ، وكان المعترض الوحيد على ذلك هو عبد الكريم فرحان الذي تربطني به علاقة صداقة منذ كنا طلاباً في الكلية العسكرية في العام 1939، بدعوى أنني لا زلت بحاجة إلى ممارسة العمل الإداري ، أقول ذلك وأنا متألم كثيرا من تلك الواقعة .

وقبل هذا التاريخ (أي قبل تعييني متصرفاً للواء الكوت) كان الأخ رجب عبد المجيد سفيراً للعراق في القاهرة ، وجاء بزيارة إلى العراق ، فأقمت له دعوة غداء في داري حضرها كل من : الأستاذ ناجي طالب والأستاذ داود سرسم والدكتور إحسان البحراني والأستاذ عبود الجايد فضلا عن المحتفى به . ودارت أحاديث كثيرة عن الوضع السياسي في البلد ، وبعد جدل عنيف أقر المجتمعون أن الحل الوحيد للأزمة هو العمل على إنهاء الحقبة الانتقالية ، وإجراء انتخابات حرة للمجلس الوطني يعقبها إجراء انتخابات لرئيس الجمهورية .

وتمر الأيام وإذا بالأخ عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية ، وناجي طالب رئيساً للوزراء ، ورجب عبد المجيد وزيراً للداخلية وداود سرسم وزيراً للبلديات ، وأنا متصرفاً للواء الكوت . وفي إحدى زياراتي لوزارة الداخلية بحكم منصبي، التقاني الوزير ، ووجدته عصبي المزاج ، وعرض لي أن الوضع سيء جداً ، وشكا لي من أن رئيس الجمهورية يفسح المجال للضباط من ذوي الرتب الصغيرة للتدخل في الحكم ، مقيما لهم الحفلات لتناول الشاي ، آخذاً رأيهم بمن يصلح أن يكون رئيساً للوزراء ، ومن يكون وزيراً ، وهذا تدخل سافر في إدارة الحكم ، ويفسح المجال لهم للمناقشة ، ولا ندري ما العمل ، ووجه لي سؤال : ما رأيك يا سيد محسن ؟، وما الحل لهذا الوضع ؟ ، فأجبته لنعد بالذاكرة إلى الوراء ونتذكر ما دار من حديث في الاجتماع الذي عقد في داري عند إقامتي للحفل على شرفك ، ومناقشتنا للوضع السائد آنذاك ، والذي يشبه الوضع في هذه الأيام ، واتفاق المجتمعين على أن الحل الوحيد للخلاص من الوضع السياسي

المتذبذب في البلد هو العمل على إنهاء الحقبة الانتقالية ، وإجراء انتخابات حرة ، وكذا الحال بالنسبة لرئيس الجمهورية ، فقال الأخ رجب : " أخشى أن يفوز الإقطاعيون والرجعيون بهذه الانتخابات " . إن هذا الحديث جرى بعد ثورة 14 تموز 1958 بتسع سنوات تقريباً ، ولا زال ثوار تموز يخشون من عودة الإقطاع للسيطرة على الحكم.

ومرة زارنا السيد رئيس الجمهورية إلى الكوت لافتتاح مشروع النسيج ، وكان بصحبته الأخ رجب عبد المجيد رحمه الله ، وعند انتهاء الزيارة وركوبي معه والأخ رجب السيارة لأودعه إلى حدود اللواء ، سألني رئيس الجمهورية : " ما رأيك يا سيد محسن أن نهيئ لإجراء انتخابات المجالس البلدية في أنحاء العراق كافة " . فقلت له : " إن رأيي يا سيادة الرئيس أن تحدد الحقبة الانتقالية ، وأن تجري انتخابات حرة لانتخاب أعضاء المجلس الوطني ، وأن يتم تشريع قانون لهذا الغرض " . ومن غريب الأمور أن يكون وزير الداخلية سامعاً لهذا الحوار الذي دار بيننا نحن الثلاثة ، والأغرب أن يكون تعليقه ، أي عبد الرحمن ، على ذلك بالحرف الواحد : " إن خوفنا هو من فوز الإقطاعيون والرجعيون والعودة بالبلد إلى ما قبل ثورة 14 تموز 1958 " .

وقد حصلت عندها عندي قناعة أن أكثرية ثوار 14 تموز كانوا مع هذا الرأي ، لأنهم طوال مدة سيطرتهم على السلطة فإن جميعهم لم يعملوا لهذا الهدف ، وليس بإمكانهم الفوز بالانتخابات الحرة لو أجريت ، وأن السلاح والقوة هما اللذان أتيا بهم إلى السلطة ، وأن الهوة تتسع بين ما يعمل من أجله العسكريون ، وبين رافعي شعار الحرية والديمقراطية، والحق يقال أن نسبة عالية من العسكريين وطنيون مخلصون ويعملون لما فيه مصلحة الوطن .

وذات يوم زارني في مدينة الكوت مدير إدارة الجيش العميد شاكر سعيد وعائلته، وعرض عليَّ في أحد لقاءاتنا اقتراحاً بأن أقدم طلباً أرجو فيه منحي رتبة إضافية أسوة بالأخوة العسكريين المتصرفين الآخرين ورئيس الوزراء طاهر يحيى ، فرفضت العرض ، وأخبرته بأنني لم أوافق على هذا المنصب كي أتوخى منه الفائدة الشخصية ، وشكرته على مبادرته .

وأثناء مدة مسؤوليتي متصرفاً للواء الكوت زارني كل من الدكتور عادل البكري مدير صحة اللواء والسيد راضي الطباطبائي أحد وجهاء الكوت والسيد سلمان الخطيب أحد وجهاء النعمانية ، والثلاثة معروف عنهم اهتماماتهم بالتاريخ ، ولهم مؤلفات في

هذا الباب ، ورجوني أن أكون على رأسهم بغية إحياء فكرة البحث عن قبر الشاعر أبو الطيب المتنبي ، فرحبت كثيراً بالفكرة ، وبدأنا العمل بتوجيه كتاب بالرقم (10023) في 28 كانون الثاني 1967 ، ونشر في الصحف المحلية ، وهو موجه إلى المهتمين بالتاريخ والآثار ، فضلاً عن ذلك فقد نشرنا نداءاً إلى النحاتين ، وحاولنا الاتصال بذوي الاختصاص لنحت تمثال لهذا الشاعر الكبير ، وطلبنا إرسال نموذج مصغر له إلى المتصرفية ، وكذلك رجونا من كل من لديه معلومات عن قبر المتنبي أن يبعثها لنا بتقرير مفصل .

فأخذت التقارير تتوارد على المتصرفية ، وكذلك النماذج المقترحة للتمثال ، وفي اليوم المقترح لتنظيم الزيارة ، حضر كل من السادة الأفاضل المدرجة أسماءهم في أدناه :

1- الدكتور أحمد سوسة
2- الدكتور فيصل الوائلي مدير الآثار العام
3- الدكتور عبد العزيز حميد من مديرية الآثار
4- الدكتور طارق عبد الوهاب مظلوم من مديرية الآثار
5- السيد صبيح رديف أمين مكتبة المجمع العلمي العراقي
6- السيد محسن الرفيعي متصرف لواء الكوت
7- الدكتور عادل البكري مدير صحة لواء الكوت
8- السيد سلمان الخطيب من مدينة النعمانية
9- السيد راضي الطباطبائي من مدينة الكوت

وعندما تجمع هؤلاء السادة في مكتبة اللواء العامة ، رجوت الدكتور أحمد سوسة أن يترأس الجلسة ، فأبى وألح من معه أن أترأسها أنا ، فانصعتَ لرغبتهم وترأست الجلسة . وبعد البحث المستفيض تقرر تشكيل لجنة يرأسها الدكتور الوائلي مدير الآثار العام ، مهمتها جمع المعلومات ، والتنقيب في تل يعتقد أنه موقع أثري في المنطقة .

وبعد تناول وجبة من الطعام توجه الجميع إلى منطقة النعمانية لزيارة الأماكن التي لها علاقة بالبحث ، وبعدها توجه الضيوف إلى بغداد ، وبقينا بانتظار تقرير اللجنة . وأنا بدوري طلبت من قائمقام النعمانية أن يصلح الطرق التي تؤدي إلى الأماكن التي قد تزورها هذه اللجنة .

واقترح عليَّ السيد الطباطبائي أن نطلق اسم المتنبي على إحدى المدارس في المنطقة . وكان في مدخل مدينة الكوت ساحة كبيرة تتفرع منها عدة طرق إحداها إلى

نهر دجلة ، وأخرى لمدينة الكوت ، والثالثة إلى العمارة ، والرابعة إلى بغداد ، وبعد تسويتها وتهيئتها لنصب تمثال المتنبي ، أطلقت عليها اسم ساحة المتنبي .

وكان في الجانب الآخر من مدينة الكوت في منطقة (العزة) كان هناك منخفض تسبح به الجاموس ، وعُدّ مصدراً للبعوض والمكروبات والروائح الكريهة ، ومن الممكن تغذيته من نهر الغراف بعد بناء ناظم ، وتصريف مياهه إلى نهر دجلة أيضاً بعد نصب ناظم عليه ، وزرت المكان ، ومعي مدير ري منطقة الكوت ، ومهندس الطرق والجسور ، ومدير الإصلاح الزراعي ، وبعد التحري والتجول في المنطقة ، ظهر لنا ما يأتي :

1- من الممكن تطهير هذا المنخفض وجعله متنزه .

2- نقل مربي الجاموس إلى منطقة أخرى بعد تخصيص أراضٍ جديدة لهم ، وبالفعل خصصت الأراضي لهم ، على نهر دجلة جنوب مدينة الكوت ، وأوصلنا لهم الماء والكهرباء ، وقمنا بتبليط الطريق .

وأكمل مهندس الري النواظم ، وغرسنا في المنطقة (المنخفض) الكثير من الأشجار ، وأطلقنا عليه اسم متنزه المتنبي . وبعد نقلي من الكوت لا علم لي بما حل بالمحاولة ، وأنا احتفظ بنسخة من كل البحوث والمراسلات .

العلاقات العراقية – الإيرانية :

أما عن العلاقات العراقية – الإيرانية خلال مدة وجودي متصرفاً للواء الكوت ، فكانت أول مشكلة واجهتها هي مشكلة ماء بدرة ، إذ أن قضاء بدرة مشهور ببساتينه ذات التمور والفواكه الممتازة بأنواعها ، وتروى من نهر مصدر مياهه تأتي من إيران ، وقام الإيرانيون ببناء سد عليه للسيطرة على تلك المنابع ، وتوزيع تلك المياه حسب القوانين الدولية التي تنظم توزيع المياه المشتركة ، ولكن عند حصول توتر بالعلاقات بين الدولتين تستخدم إيران هذا السد وتقطع عن العراق حصته المائية ، وعندها تتعرض بساتين بدرة للخطر لعدم وصول قطرة ماء واحدة لإروائها .

وأصبحت هذه القضية مشكلة على رأس المشكلات الأخرى التي تعرقل انتظام العلاقات العراقية – الإيرانية ، كمشكلة المراعي ، والتجاوزات الحدودية ، وهي مشكلات غير مستعصية ، وأسهل من المشكلة الأولى ، وللحقيقة أقول أن كل الحكومات المتعاقبة على حكم البلاد منذ العهد الملكي ، وحتى تركي المسؤولية متصرفاً للواء الكوت ، وبعد اطلاعي على اضبارة مياه بدرة، توصلت إلى أن هذه الحكومات بذلت جهداً كبيراً

لمعالجتها ، وكلفت بعض الشركات الأجنبية المتخصصة بدراستها ، ووضع الخطط اللازمة لإنهائها ، إلا أن عدم توفر الأموال حال دون الأخذ بتلك الدراسات وتطبيقها على أرض الواقع .

وبعد 17 تموز 1968 تم تنفيذ تلك الدراسات والأفكار ، وتم إيصال المياه من نهر دجلة إلى بدرة وجصان ، وعبدت الطرق إليهما ، وتم بناء سد للسيطرة على مياه السيول القادمة من إيران ، والمتجمعة في هور الشويجة ، والتي تسببت بتخريب القناطر، وطريق الكوت - جصان ، وأنا اقترحت في حينه أن يكون هور الشويجة مرعى صناعي تكون إدامة سقيه من النهر الذي كان يروي الأراضي الخاصة برشيد عالي الكيلاني في منطقة النعمانية .

وبالعودة إلى أم المشاكل (مشكلة مياه بدرة) ، فقد اتصل بي وزير الداخلية وكالة الدكتور شامل السامرائي يطلب مني مواجهة رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف مع تقرير مفصل عن مياه بدرة ، فنفذت ذلك الأمر ، وعند المقابلة قال لي الرئيس أنه مدعو من قبل شاه إيران لزيارة طهران ، وطلب مني تزويده بتقرير مفصل عن مشكلاتنا مع إيران ، ومنها مشكلة المياه .

فزودته بتقرير مفصل عن تلك المشاكل ، وكنت أتمنى لو أنه أضافني للوفد الذي رافقه بتلك الزيارة ، والتي رافقه فيها المرحوم طاهر يحيى رئيس الوزراء ، وعند عودة الوفد من تلك الزيارة ، زرت الأخ طاهر يحيى لمقره ، وكان حديثه معي متركز حول قانون الإصلاح الزراعي في العراق ، ونتائج تطبيقه السلبية ، والقانون المطبق في إيران ، ونتائجه الإيجابية ، ولاسيما في مجال تنمية الصناعة ، إذ أوجب القانون على ملاك الأراضي استخدام نسبة كبيرة من الأموال التي يستلمونها كتعويض عن السيطرة على أراضيهم في حقل الصناعة ، وقال لي المرحوم (أبا زهير) إنه سيعمل على تعديل قانون الإصلاح الزراعي في العراق لما فيه مصلحة البلد والمزارع والفلاح وتنمية الصناعة .

ولأعد إلى العلاقات العراقية – الإيرانية ، فقد كان أحد رجال الدين الإيرانيين وهو من أصل عراقي ، كان من المقربين لمحافظ محافظة (إيلام) الإيرانية ، وكان همه الأول أن تكون العلاقات بين البلدين جيدة لما فيه مصلحة البلدين وشعبيهما ، وكخطوة أولى بعث لي رسالة شفهية اقترح فيها عليَّ توجيه دعوة للمحافظ الإيراني لزيارة العتبات المقدسة في العراق ، ورغبته بلقاء السيد محسن الحكيم ، ولبيت رغبة هذا

الرجل ، ووجهت الدعوة إلى المحافظ لزيارة العراق وعتباته المقدسة ، فلبى الدعوة ، واستقبلته في مركز قضاء بدرة ، وكان بمعيته رؤساء دوائر المحافظة وعائلته ، واصطحبتهم حتى مدينة الكوت ، وأسكنتهم في دار الاستراحة ، ورتبت لهم منهاجاً لزيارة العتبات المقدسة أولاً في الكاظمية ، ومن ثم كربلاء والنجف وأخيراً سامراء ، واتصلت بمحافظ بغداد السيد تقي القزويني ، ورجوته أن يهتم بالمحافظ الإيراني ومن يرافقه ، ثم سافرت إلى النجف وزرت السيد محسن الحكيم ورجوته أن يركز في حديثه مع الضيف على قيام الحكومة الإيرانية بقطع المياه عن قضاء بدرة وشعبها المسلم ، وكان حديثه مع الضيوف شديد اللهجة . ثم رجوت أحد أولاد عمومتي السيد حسين الرفيعي سادن الروضة الحيدرية أن يقيم مأدبة غداء على شرف الوفد .

وبعد انتهاء زيارته للعتبات المقدسة عاد إلى الكوت في طريق عودته لبلاده ، وفي الكوت عقدت أخر اجتماع معه في داري ، وتركز الحديث فيه على مشكلة ماء بدرة ، وتصرف سفيرهم في بغداد المدعو (براسته) . وفيما يخص المياه أقسم لي الرجل بولاية علي بن أبي طالب عليه السلام (وهو قسم عظيم عند الشيعة) أن لا يسمح بالنيل من حصة العراق المائية وحسب القانون الدولي ، وقد أوفى الرجل فعلاً بوعده حتى مغادرتي لمدينة الكوت . أما تصرفات سفيرهم فقد بينت له أنه لا يقرب منه إلا العراقيين من ذوي الأصول الفارسية ، وإنه يتدخل في الشؤون الداخلية للعراق .

وفي الجلسة الختامية أهداني الرجل صورة للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام داخل إطار مُطعّم بالذهب والمينا ، وأهديته قرآن كريم مُطعّم بالعاج اقتنيته من القدس الشريف خلال حرب فلسطين العام 1948 ، وغادر إلى بلده وشكرني كثيراً على دعوتي إياه ، وبعد مدة وجيزة تم نقل السفير الإيراني من بغداد ، ووجهت الحكومة الإيرانية دعوة لكل متصرفي العراق عن طريق وزارة الخارجية العراقية لزيارة إيران ، فقبلت الحكومة العراقية الدعوة ، ووزعت المتصرفين على عدة وجبات سافرت بعض الوجبات ، وعندما حصل انقلاب 17 تموز 1968 ألغيت الدعوة ، وكنت أنا من بين الذين لم يسافروا .

مشكلة ربط حوض نهر دجلة بحوض نهر الفرات :

هناك عدة طرق تربط المدن الواقعة على حوض الفرات بمثيلاتها في حوض دجلة ، وهذه الطرق هي :

1- اليوسفية بقضاء الصويرة .
2- ناحية المسيب الكبير بالصويرة .
3- الشوملي في لواء الحلة بقضاء النعمانية في لواء الكوت .
4- عفك في لواء الديوانية بقضاء الحي في لواء الكوت .

وهي طرق ترابية كانت الجهات العسكرية تمانع دائماً تعبيدها بحجة الذرائع الأمنية المرتبطة بالجارة إيران ، وهذه الطرق تقصّر المسافة بشكل كبير بين الحوضين ، وتسهل نقل البضائع ، والإنتاج الزراعي ، وتبادل الزيارات للأشخاص حتى الإيرانيين منهم لزيارة العتبات المقدسة .

ولهذه الأسباب وغيرها أعطيت جل اهتمامي للبدء في تعبيد هذه الطرق ، رغم قلة الإمكانيات ، فبدأت بالاتصال بالأخ شاكر مدحت السعود متصرف لواء الحلة آنذاك ، بغية التعاون على البدء بتنفيذ تبليط طريق النعمانية — الشوملي ، وربطه بطريق الحلة — الديوانية ، ودعوته لزيارة النعمانية مع المسؤولين عن الطرق في اللواءين للتباحث بذلك الأمر . وبالفعل تم ذلك اللقاء ووضعت الخطة الخاصة بذلك .

وفي إحدى زيارات رئيس الوزراء طاهر يحيى رجوته أن يخصص لنا المبالغ اللازمة لبناء القناطر على الطريق ، فتم لنا ذلك ، إلى أن جاء نظام 17 تموز 1968 وأتم تعبيد جميع تلك الطرق المار ذكرها ، والتي تربط محافظات بغداد — الحلة — الديوانية — بالكوت .

عشائر الكوت :

عندما صدر أمر تعييني متصرفاً للواء الكوت بدأت أقرأ عن اللواء والعشائر القاطنة فيه ، ومدى تأثير رؤساؤهم عليها ، ابتداءً من حدود بغداد حتى حدود العمارة ، وكان يقطن يسار ضفاف نهر دجلة عدد من العشائر وهي كالآتي :

شمر طوقة ويرأسها الشيخ حامد السيد وهي تسكن حتى قضاء النعمانية ، ومن ثم تبدأ ربيعة وعلى رأسها الأمير محمد أمير ربيعة ، ثم السادة المقاصيص المتحالفين مع ربيعة ، وبعدئذ قلة من تميم حتى حدود العمارة .

أما على الضفة اليمنى لنهر دجلة فيسكنها ابتداءً قسم من الجبور ، ثم زبيد ويرأسها آنذاك الشيخ مزهر السمرمد ومساكنها قضاء الصويرة وناحية الزبيدية حتى حدود النعمانية ، حيث تبدأ ربيعة ثانية والمتحالفين معها السادة المقاصيص وحتى حدود العمارة.

ومن كل ما ذكرته في أعلاه يبدو أن لربيعة المكانة الكبرى في لواء الكوت ، ولهذا قررت أن أزور المرحوم الأمير محمد أمير ربيعة والمقيم في بغداد قبل أن ألتحق في منصبي الجديد ، وكان رحمه الله يسكن في شارع الأميرات في بغداد ، ويجاوره المرحوم حسن توحله ، وكانت تربطني بالأخير علاقة جيدة ، ومشهود له بالوفاء لأصدقائه ، وعرضت عليه رغبتيّ بزيارة الأمير محمد قبل التحاقي بلواء الكوت متصرفاً ، فأيد الرجل الفكرة ، حتى أنه قال لي إنه : " يرجو الإسراع بها " .

وفي الموعد المحدد للزيارة ذهبنا إلى الرجل في داره ، ورحب بنا كثيراً ، وبعد المجاملات المعتادة في مثل هذه الزيارات ، رجوته أن يقدم مساعدته لي إن احتجتها في القضايا العشائرية في لواء الكوت ، أو الألوية المجاورة ، فوعدني خيراً ، ولمست تنفيذه لوعده لي في بعض قضايا القتل في اللواء

ومنذ وصولي إلى لواء الكوت لأول مرة عرضت عليَّ عدة مطالب ، وأمرت بتنفيذ بعضها ، ولاسيما المتعلقة بالقضايا الزراعية التي يستلزم حلها فورياً .

وبعد استلام مهام منصبي بدأت استقصي ما حدث لهذا اللواء من استغلال على أيدي المسؤولين ، وبعض المتعاونين معهم ، والمستفيدين منهم ، فوجدت الحمل ثقيل لاسيما وأن البعض من أولئك المسؤولين على علاقة مع رموز السلطة ، فبدأت بتطهير الدوائر من المرتشين تدريجياً ، وقد لاحظت بأن رؤساء العشائر لازالت علاقاتهم جيدة مع أفراد عشائرهم ، ولم تصدر منهم أية ردود فعل على تطبيق قانون الإصلاح الزراعي ، أو الضغط على الفلاحين ، سوى الشيخ مهدي البلاسم الياسين رئيس فخذ المياح من عشيرة ربيعة ، ومسكنها قضاء الحي ، فكان سراكيله يتجاوزون وبإيعاز منه على الحصة المائية للفلاحين ، والأراضي الزراعية التابعة للإصلاح الزراعي ، معتمداً على بعض كبار المسؤولين في بغداد ، وإيداع البعض من الفلاحين السجن بحجة أنه له ديون مترتبة عليهم ، ويعاونه في ذلك الموظف الإداري .

وعلى ضوء هذا التصرف من قبل شيوخ العشائر ، فقد قررت أن أتعامل معهم ، كل حسب سلوكه ، فالقسم الأول رسمت خطة لزيارتهم في مضايفهم لتناول القهوة ، وفي

بعض الأحيان تناول الطعام معهم ، ولم ألمس منهم أية معارضة للسلطة ، بل على العكس من ذلك ، كان البعض منهم مندفعاً لمعاونتي في حل المشاكل العشائرية كقضايا القتل والمنازعات الزراعية .

أما القسم الثاني من الشيوخ ، فقد أرسلت على الشيخ مهدي البلاسم ، وعرضت عليه ما يقوم به من مخالفات قانونية ، وتجاوزات على الفلاحين معتمداً على البعض من المسؤولين ، وأعلمته بأن ليس بمقدور أحد التدخل بشؤون إدارة اللواء ، وعليه الكف عن تصرفاته ، ومراجعة السلطة لحل مشاكله مع الآخرين أسوة برؤساء العشائر الآخرين ، فلم يُعر لذلك اهتماماً ، ووصل الأمر إلى أن أخيه الأصغر عزيز البلاسم ، وهو خريج كلية الزراعة ، قد راجع مقدم الشرطة إسماعيل خليل التكريتي مدير شرطة اللواء يرجو منه حمايته من شقيقه مهدي الذي يرسم الخطط لاغتياله .

فكتبت لوزارة الداخلية بكل تلك المعلومات لإطلاعها على ما يقوم به هذا الشخص ، فصدر أمر منها بإقامته الإجبارية في السليمانية ، أما سراكيله الذين كان يستعين بهم لتنفيذ رغباته ، فقد أصدرت أمراً بإيداعهم السجن . ولما تحقق ذلك تحركت إلى منطقة الحي ، والتقيتهم ، فقالوا لي أنهم كانوا ينفذون الأوامر والتوجيهات التي تصدر إليهم من مهدي البلاسم ، والمعتمد على إسناد بعض المسؤولين ، ووعدوني أن لا تتكرر تلك الأعمال ، وأصدرت أمراً إلى مدير منطقة الري في اللواء الذي رافقني في اجتماعاتي بهم أن يعاونهم في سقي مزارعهم بعد اكتفاء المزارعين من المياه المخصصة لإرواء أراضيهم، وجرت الأمور على أحسن ما يكون .

وقبل انقلاب 17 تموز 1968 سألتني وزارة الداخلية التي كان على رأسها الأخ رجب عبد المجيد عن إمكانية رفع الإقامة الإجبارية عن مهدي البلاسم وجعلها في مدينته الحي ، فأجبتها بأنه لا مانع عندي من ذلك ، واقترحت رفع الإقامة الإجبارية عنه نهائياً وعودته إلى محل إقامته مدينة الحي أسوة ببقية زعماء العشائر الذين آمنوا بالأمر الواقع ، وتعاونوا مع السلطة لما فيه مصلحة البلد .

وأذكر أنه قد زارني في داري ببغداد الأخ المرحوم الفريق طاهر يحيى رحمه الله قبل التحاقي بالمسؤولية في لواء الكوت ، وبعد المجاملات المعتادة قال لي : " يا أخ أبا نزار أرجوك وبعد أن يستقر بك المقام في عملك الجديد أن تزور المشروع الزراعي الذي أقامه حامد السيد رئيس عشيرة شمر طوقه ، ومركزه في قرية الحفرية ، وهذا المشروع تصله المياه من نهر دجلة في منطقة الحفرية في لواء الكوت ، وحتى الحدود الإيرانية ،

وأمن له الشيخ حامد المياه بتأمين المضخات التي تكفي لإروائه ، والمزارعين من عشيرته والذين بقوا مخلصين له حتى وفاته ، وطرق المواصلات بين المزرعة والمدينة ، والآليات اللازمة لتطهير النهر . وكان مشروعاً جيداً شأنه شأن المشاريع التي تعود لصالح جبر والهاشمي ورشيد عالي الكيلاني .

مرض السيد محسن الحكيم :

علمت أن السيد محسن الحكيم يرقد في مستشفى ابن سينا في بغداد ، فتركت المحافظة قاصداً زيارته ، وبعدها قرر المشرفون على معالجة سماحته وعلى رأسهم الدكتور كاظم شبر-وجوب سفره إلى لندن للعلاج ، وتبارى تجار سوق الشورجة في استئجار طائرة خاصة على نفقتهم الخاصة لنقله إلى لندن ، وهنا تدخلت الدولة وباقتراح من أحد أولاده وهو السيد محمد رضا الحكيم بأن تتولى الدولة تخصيص واسطة النقل ، وكان على رأس الحكومة آنذاك الفريق طاهر يحيى ، فرحب بالعرض وخصصت إحدى طائرات الخطوط الجوية العراقية لهذا الغرض .

وعند موعد إقلاع الطائرة ، حمل المرحوم طاهر يحيى السيد محسن الحكيم بين ذراعيه حتى سلّم الطائرة ، وكان البعض قد أخذ على أبا زهير هذا الاندفاع تجاه السيد الحكيم ، وكان رده عليهم عنيفاً جداً . وعندما انتقل إلى رحمة الله جرى له تشييع لم ير العراق مثيلاً له ، وقد أوفد أحمد حسن البكر مبعوثاً عنه للاشتراك بالتشييع حتى مدينة النجف ، بعد أن تم توديع الجثمان عند جسر الأحرار .

قصة إحالتي على التقاعد :

في 15 تموز 1968 وأنا في مكتبي في لواء الكوت وصلتني برقية من شقيقتي الصغرى من جيكوسلوفاكيا تنعى فيها زوجها المهندس السيد حسن جواد الرفيعي والد السيد زهير الرفيعي ، فتركت مبنى المتصرفية متوجهاً إلى بغداد لاستقبال الجثمان ، وإجراء مراسيم التشييع ، إذ أخبرتنا زوجته التي وصلت بغداد بأن من المحتمل وصوله في 18 تموز 1968 على متن طائرة الخطوط الجوية العراقية .

وصادف أن حصل انقلاب السابع عشر من تموز 1968 قبل يوم واحد من وصول الجثمان إلى بغداد . وبينما المستقبلين متجمعين في المطار ، أخبرنا مسؤولي المطار بأن الطائرة موجودة في مطار اسطنبول ، ولن يسمح لها بالهبوط في مطار بغداد

لأن على متنها سعيد صليبي الذي لا تسمح له الثورة الجديدة التي وقعت في اليوم السابق بالعودة إلى العراق ، إذ كان يتعالج خارج القطر .

وخطر ببالي الاتصال هاتفياً بجيكوسلوفاكيا بالشخص الذي تبنى شحن الجثمان إلى العراق ، وهو ابن المرحوم جواد الجصاني ، ولكن بعد المحاولة ، تم إبلاغي بأن الخطوط الهاتفية الخارجية مقطوعة بسبب الانقلاب . وأنا أعلم أن المسؤول عن ذلك مدير الاستخبارات العسكرية الذي كان حينذاك العقيد الركن المرحوم شفيق الدراجي الذي رشحته أنا عندما كنت مديراً للاستخبارات العسكرية ملحقاً عسكرياً للعراق في القاهرة، وأقمت له حفلة تكريمية في داري قبل سفره ، وفي الحال اتصلت به هاتفياً وعرضت عليه الأمر ورجوته إعطاء أمره بالسماح لي الاتصال بالخارج ، فاستجاب رحمه الله لذلك، وتم اتصالي بمن يعاوننا على شحن الجثمان .

وبعد إكمالنا مراسيم التشييع أقمنا مجلس الفاتحة على روحه الطاهرة ، وحضر مجلس الفاتحة المرحوم الدكتور ناصر الحاني الذي كانت لي به علاقة صميمة ، فأخبرني بأنه أخبر المرحوم الرئيس أحمد حسن البكر بأن السادة آل الرفيعي عندهم مجلس فاتحة مقام على روح السيد حسن الرفيعي زوج شقيقة السيد محسن الرفيعي وأحد أبناء عمومته ، وقد أمر الرئيس البكر المرحوم صالح مهدي عماش لحضور مجلس الفاتحة نيابة عنه ، وحضر معه المرحوم سعدون غيدان بصفته الشخصية ، وكذلك الدكتور ناصر الحاني .

وكان لزاماً علينا كأسرة أن نتقدم بالشكر للرئيس على ما قام به ، واخترنا وفداً يرأسه سادن الروضة الحيدرية السيد حسين الرفيعي وشقيقيّ المتوفى وأنا وولديه ، وسجلنا طلباً برغبتنا لدى المختصين ، وخصص لنا يوم لذلك الأمر. ، وحضرنا في الموعد المحدد ، وأبلغنا المختصون بأن الرئيس خارج الدائرة لأمر طارئ ، وعينوا لنا موعداً جديداً لمقابلته.

فقررنا أن نزور المرحوم ناجي عيسى الخلف وزير الدولة لشكره على حضور مجلس الفاتحة . وبعد تقديم الشكر له ، انفرد بي مخبراً إياي ما حصل ذلك اليوم في جلسة مجلس الوزراء ، إذ قال : " عندما انتهت أعمال الجلسة وبدأنا بالتفرق كل إلى وزارته رجاني رئيس الوزراء عبد الرزاق النايف التريث لأن لديه أمر يريد عرضه علينا ، فأخرج قائمة من جيبه تحوي مقترحاً مقدم من وزير الداخلية الفريق صالح

مهدي عماش بطلب إحالة بعض المتصرفين على التقاعد ، ونقل البعض الآخر إلى وظائف أخرى " .

وفيما يخصني أخبرني الوزير ناجي عيسى الخلف بأن المقترح كان نقلي إلى منصب مفتش إداري بمقر وزارة الداخلية ، وكان على رأس هذا الجهاز الأستاذ علي مهدي حيدر ، فاعترض المرحوم ناجي الخلف بدعوى أن نقل وتعيين المتصرف ليس بالأمر السهل ويحتاج إلى دراسة وتدقيق .

وبعدها عرجنا على الدكتور ناصر الحاني لشكره على حضور مجلس الفاتحة ، فأخبرني بالموضوع نفسه ، وأضاف بأنه سأل الفريق صالح : " لماذا اقترحت هذا الإجراء ضد السيد محسن الرّفيعي رغم أنه من العناصر الكفوءة والمخلصة " ، فأجابه : " إنه كان يتعاون مع الشيوعيين " . وحقاً كان ذلك اتهاماً غريباً وعجيباً ، ويحمل في طياته سوء نية.

وعدنا ثانية لمقابلة الرئيس ، فاستقبلنا استقبالاً حاراً ، وشكرناه على مواساته لنا ، ثم قال لي : " يا محسن أنا أرغب بأن تعمل في مقري ، وتعاونني في قضايا الإصلاح الزراعي والمشاكل التي تخص المناطق الجنوبية " ، فأبديت استعدادي لذلك .

وحاولت في اليوم التالي زيارة السيد وزير الداخلية للغرض نفسه ، عن طريق المرحوم سلطان أمين وكيل الوزارة لشؤون الإدارة المحلية ، إلا أن الوزير وضع العراقيل أمام مقابلتي ، فتكونت لديّ فكرة بأن هذا الرجل يضمر لي شراً ، وعدت إلى الكوت ، وإذا بي أجد وصول كتاب بنقلي إلى دائرة التفتيش الإداري بصفة مفتش إداري ، فقلّبت الأمر من عدة وجوه ، وحصلت عندي قناعة بأن من العسير عليّ العمل مع هذا الرجل (وزير الداخلية) . وقدمت طلباً لرئيس الجمهورية أرجو فيه إحالتي على التقاعد ، وذهبت إلى داري ، ولم أداوم في المنصب الجديد ولو ليوم واحد ، واستمر الوزير يبعث لي بتحياته عن طريق السيد عبد الحسين الرفيعي ، فتصور عزيزي القارئ !!

والشيء بالشيء يذكر ، فقد شغرت ذات يوم إحدى الوظائف في بلدية الكوت ، وتقدم الكثيرون لإشغالها ، وكان أحدهم شخص يدعى إبراهيم السيد خلف ، وهو من عناصر حزب البعث العربي الاشتراكي ، وقد جلب لي رسالة شخصية من أحمد حسن البكر ، وذلك قبل 17 تموز 1968 ، يرجوني فيها تعيينه في هذه الوظيفة . وأصدرت أمراً بذلك ، وبعد 17 تموز ، وإذا بالسيد إبراهيم الخلف هذا أحد الحراس الشخصيين

لرئيس الجمهورية ، ونقل لي عند إحدى زياراته لي في الكوت الحادثة الآتية ، إذ قال : " لقد عقد اجتماع برئاسة رئيس الجمهورية احمد حسن البكر ضم عدد من الناصر البعثية ، ومنهم الوزير صالح مهدي عماش ، وقدمت خلاله للرئيس قائمة أعدت له بإشراف الفريق عماش تحوي أسماء من أساء إلى عناصر البعث خلال مدة ابتعاده عن السلطة ، مطالبين بمحاسبتهم ، وكان اسمك (السيد محسن الرفيعي) على رأس القائمة، وقال لهم الرئيس اتركوا أمر السيد الرفيعي لي ، ولا أسمح لأحد بمحاسبته ، لأنه من العناصر التي أدت الواجب تجاهي شخصياً عند اشتداد محنتي مع السلطة التي ترأسها عبد السلام عارف" .

وعندما تم إحالتي على التقاعد في 31 تشرين الأول 1968 ، وقررت مغادرة مدينة الكوت أقامت لي غرفة تجارة الكوت حفل توديع في نادي الموظفين ، ألقيت فيها بعض الكلمات التكريمية والتوديعية ، وقدمت لي غرفة التجارة هدية بسيطة لازلت أعتز بها كثيراً .

وعندما تحرك موكب التوديع من الكوت في طريقه إلى حدود اللواء ، وإذا بسكان ناحية العزيزية مقيمين لي حفل توديع في نادي موظفي الناحية ، ألقيت فيها الكلمات كسابقتها ، وتحركت من العزيزية صوب حدود اللواء مع بغداد ، وعند وصولي ترجلت لأودع أبناء لواء الكوت وأشكرهم على مشاعرهم الطيبة ، وإذا بهم يصرون على إيصالي إلى داري في مدينة المنصور ببغداد .

وبالفعل فقد أوصلني موكب المودعين إلى داري ، ولدى ترجلنا في باب الدار استقبلتهم في الحديقة ، وشكرتهم كثيراً ، وعادوا كل إلى جهته ، وبقي الكثير منهم يواصل الزيارة لي ، ويحضر مجالس الفاتحة التي تقيمها أسرة السادة آل الرفيعي ، وكثيراً ما ذهبت إلى مركز الكوت أو أقضيتها لحضور بعض مجالس الفاتحة . وللحقيقة أقول أن هؤلاء القوم أوفياء نجباء تعاونوا معي على الوجه الأكمل .

الملاحق

ملحق رقم (1)

صاحب الدفتر رقم (١١٨٥٩٥

الاسم واللقب ....

اسم الاب والجد ....

اسم الام والجد ....

اسم رئيس الدائرة ....

التوقيع

التاريخ ....

رقم الدفتر (١١٨٥٩٥) عزيمة

محل الولادة

(داخل العراق)

رقم المسكن والشارع ....

نوع المسكن ....

المحلة أو القرية ....

الناحية ....

القضاء ....

اللواء ....

(خارج العراق) يذكر اسم المدينة التي ولد فيها والدولة ....

تاريخ الولادة

(رقماً) اليوم الشهر السنة

كتابة ....

سند التاريخ المذكور

....

....

عنوان القيد

رقم سجل النفوس العام ....

الصحيفة ....

اللواء ....

القضاء ....

الناحية ....

رقم المسكن ....

المحلة او القرية ....

الاوصاف الجسمية والشخصية

العلامات الفارقة الثابتة ....

....

العاهات الجسمية الظاهرة ....

الدين ....

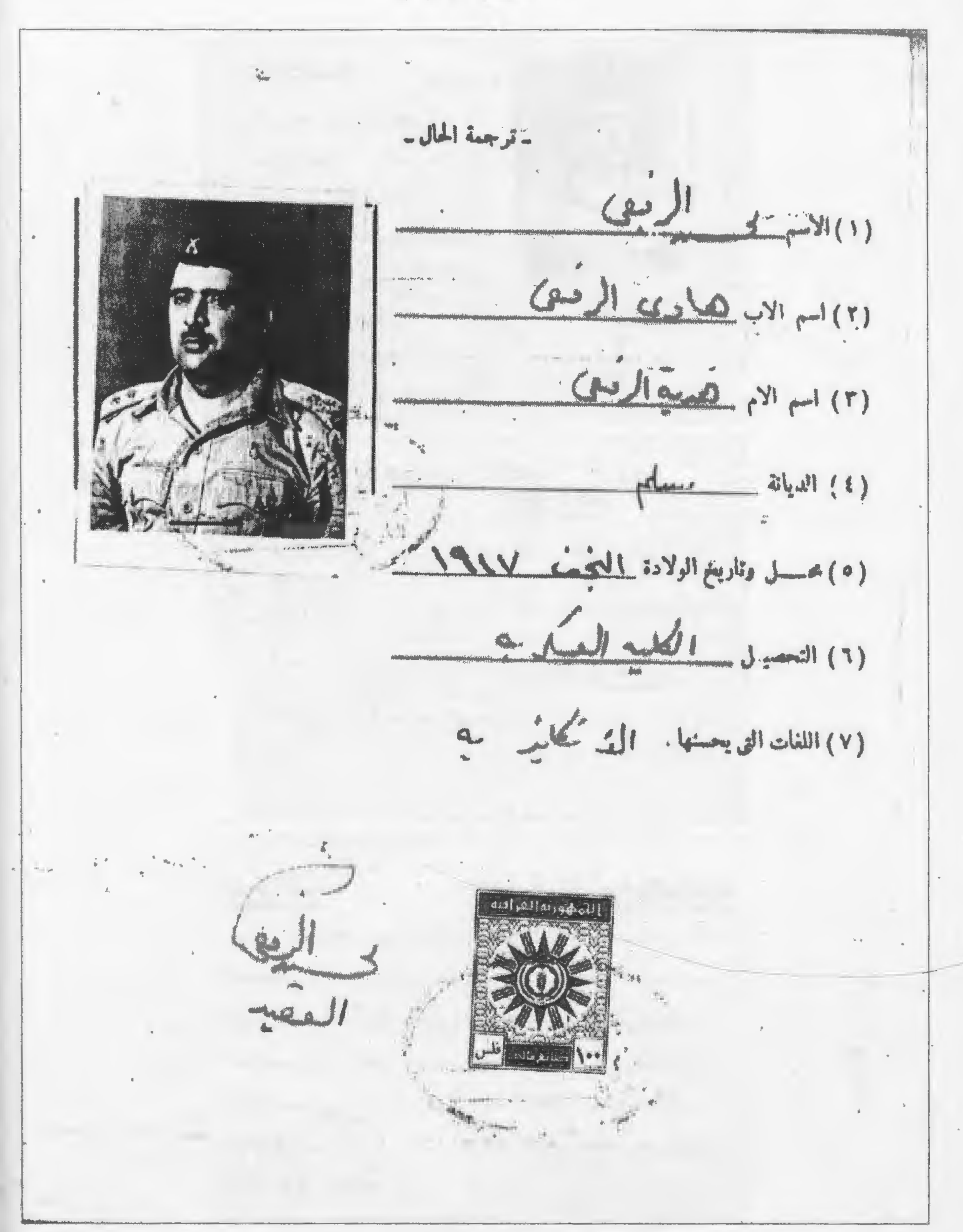
المهنة او الحرفة ....

الحالة العلمية ....

....

صورة للصفحة الأولى من دفتر خدمة العقيد محسن الرفيعي

ملحق رقم (2)


- ترجمة الحال -

(١) الاسم محسن الرفيعي

(٢) اسم الاب هادي الرفيعي

(٣) اسم الام صبية الرفيعي

(٤) الديانة مسلم

(٥) محل وتاريخ الولادة النجف ١٩٦٧

(٦) التحصيل الكلية العسكرية

(٧) اللغات التي يحسنها الانكليزية

محسن الرفيعي

المقدم

صورة لدفتر نفوس السيد محسن الرفيعي

ملحق رقم (3)



الجندي العراقي كريم علي رقم ٢١٢١٦

يرسل تحياته و اشواقه الى جميع معارفه واصدقائه بفوج الآلي بقلقيلية . وخصوصاً الى الرئيس الاول صالح الموجود في مقر الفوج والى النائب عريف فاضل الموجود في مركز بوليس قلقيلية . والنائب عريف تسيار كاظم من وحدة الميدان الطبية التابع بفوج الآلي... قلقيلية .

مع تحياته واشواقه الخاصة الى الرئيس الدكتور علي وامله ان يراه في طرفه قريباً .

ايها الجندي العراقي ، ان الاغنياء والعلماء واصحاب الاسماء الضخمة قد ارسلوكم الينا للقتال والموت . لماذا؟ فما السبب؟ هل تعلمون السبب لذلك؟ وهل الانسان هو وحش؟ وهل انتم عبيد؟ الى متى تصبروا رغماً عنكم ان ضباطكم يضربونكم ويحتقرونكم . ان النقب هو اسرائيلي والجليل كذلك . ساعدوا بوقف هذه الحرب الهمجية المسرحة . تعالوا عندنا بسلام . تروا عائلاتكم وبيوتكم من قريب!

حامل هذه الشهادة تسمح له وتساعده في المرور الى المناطق الاسرائيلية وتؤكد له معاملة خصوصية

نموذج للمنشورات التي كان يرميها الصهاينة على مواقع القوات العراقية في فلسطين خلال حرب 1948

ملحق رقم (4)

ايها الجندي الكردي

ورجل الجبال !

حكومة العراق اعطتك الأوامر بقتل عائلتك واخوانك . زوجتك واولادك بالسجن ... بيوتكم وقريتكم شبت بها النار .

مالك والجيش العراقي المستبد المرعب ؟ اي جنون اجبركم على ان تنسوا اصلكم ؟ الرجال اللذين يضربوك هم عراقيين . اين الأكراد الأمجاد والأحرار ؟

هل تعرف من كان آبائكم ؟ متى تسلكو طريقهم ؟ اتركوا الويل والمصائب لاصحابه . التحقوا بأصدقائكم واخوانكم الاسرائيليين والجيش الاسرائيلي يساعدك .

جندي اسرائيلي : ان قيادتك تأمر عليك بهذا للتعامل مع الجندي حامل هذا الأعلان بمعاملة حسنة !

هو جاء الينا بسلام كصديق ... عامله بشرف وتعال به الى قيادتك !!!

نموذج للمنشورات التي كان يرميها الصهاينة على مواقع القوات العراقية في فلسطين خلال حرب 1948

ملحق رقم (5)

رسالة العقيد عبد السلام عارف إلى الزعيم عبد الكريم قاسم من سجنه بتاريخ 24 تشرين الثاني 1958

ملحق رقم (5)

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

بغداد

1958/11/24

سيدي الاخ الاكبر الزعيم الركن عبد الكريم قاسم المحترم

حرسه الله ووقاه آمين

تحية اخوية خالصة صادقة بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فأسأله تعالى ان يحفظكم ويوفقكم الى مافيه الخير انه سميع مجيب

ايها الاخ العزيز ها أنا اجدد الكتابة اليك وانا بين يديك فمنذ فراقكم قلت لي سأزورك فأستبشرت خيراً لما اعهده فيك فخرفي قلبي بعادك وانت اعلم بما انا عليه الان ولكني احمد الله فانك الاول والاخير .

وانا بطبيعة الحال مقدراً كثرة اشغالكم وساعدكم الله وسدد خطاكم ، فبالوقت الذي انبت تكايد الاتعاب انا ملقي في شاملة ان ترعني سيدي بحالي ومصيبتي ، فأنا يدك اليمنى ، انا عونك ، انا رسالتك ، انا اخوك ، فأن ظهر مني نقص فمنك الكمال وان ظهر مني شطط فمنك الاستقامة .

سيدي الاخ انا على علم تام بقلبك الطاهروحنوك علي وما تكنه تجاهي ولكن تباً للشيطان الذي جعلني بعيداً في الجسم عن عزيزي ومن ندبته واندبه باعز مالدي وبروحي والله يشهد .

اخي الاكبر انا وانتاجك ، انا الذي أمرته بأزالة الطغمة الفاسدة ركن الاستعمار فوفى وتأمره فسيوفي ان شاء الله ، فوالله ، لن ترضى بحالي وتتصور صغيرك احمد واخوانه واخواته واهله .وانا ذلك الذي لا يكن اليك الا الاخلاص والفداءوكما قال نبينا (ص) ((انصر اخاك ظالماً ومظلوما)) ومن ينصرني غيرك يارمز الاخوة والشهامة واقسم اليك بالله العظيم وبالاخوة التي بيننا بأني لم اقم بأي عمل الا ببساطة وحسن نية والله على ما اقول شهيد واني حاضر لامركم لخدمة الجمهورية ووحدة الصفوف والعمل يداً واحدة لردع كل مشعوذ ومستغل ومستعمر .

رسالة العقيد عبد السلام عارف إلى الزعيم عبد الكريم قاسم من سجنه بتاريخ 24 تشرين الثاني 1958

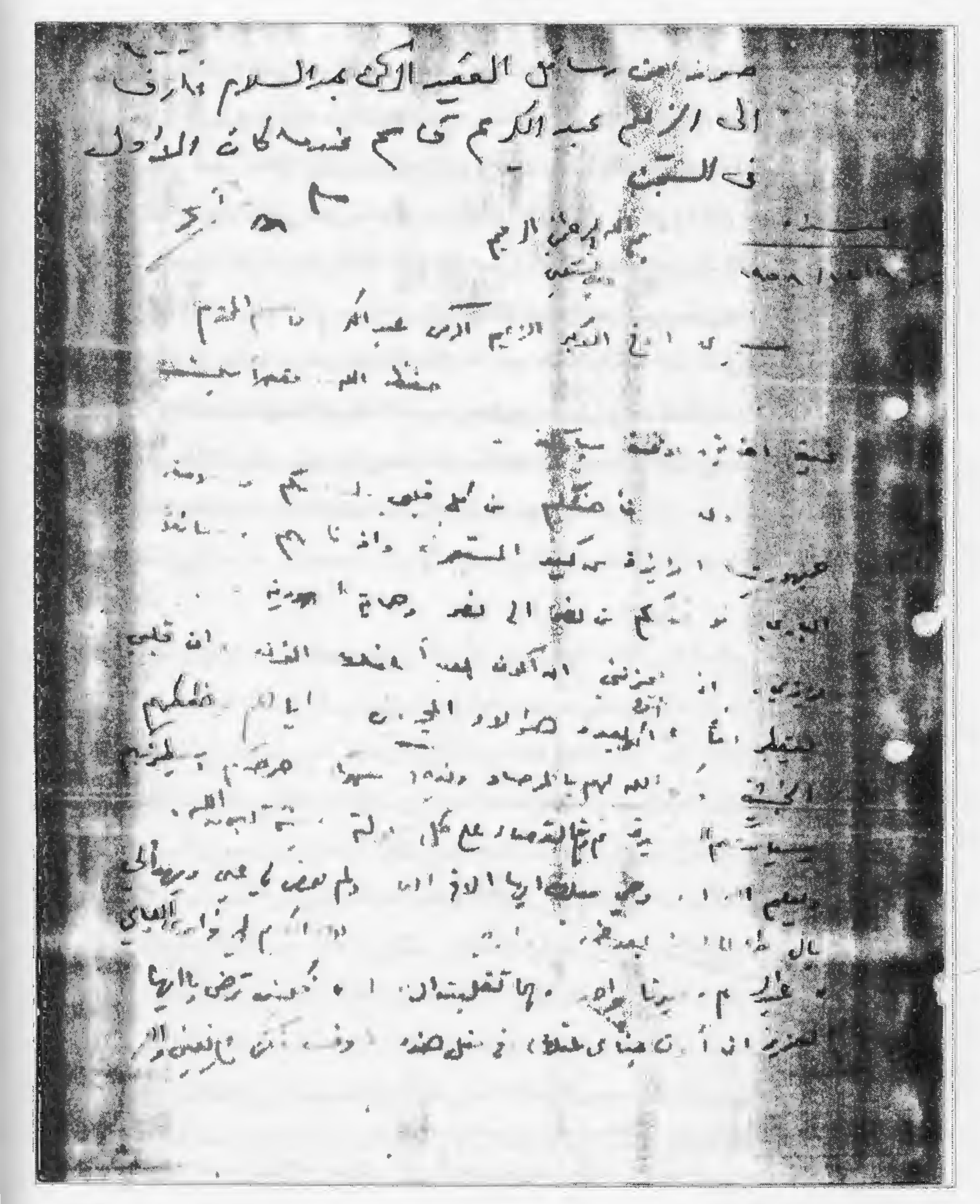
ملحق رقم (5)

فيا ايها الكريم تكرم على اخيك الذي يطلب عونك وهو بعسر الحالة بما تنسبه لمواجهتك فهل كنا نتصور يا عزيزي في يوم من الايام يكون بيننا توسط ، فأذكر سلام الذي قال ويقول انا عبد السلام قاسم . اذكر اخاك في فوجه واطاعته وحبه واخلاصه اليك وامرك بتمثيله اياك في كل مقام واجتماع سواءاً كان في سوريا ام الاردن ام العراق بل في كل ان ومكان ، واذكر اخاك القائل لا رئيس ولا زعيم الا كريم وتركه الاجتماع واصراره وتواضعك المعروف فالله يقول ((فأصلحوا بين اخويكم)) فمن هو الذي يصلح بيننا ايها الاخ ومن هو اقرب من عندنا للأخر فاناشدك باسم الاخوة وانا صفيك ورهن اشارتك لكل امر وواجب فبأسمه انت الذي تصلي مساء يوم 13/ تموز قائلا وفقك الله فهذه القبلة الاخوية مطبوعة علي وانت قائل امامي فلا احد الا رؤياك واخوتنا واني فداك والله يشهد وان تعفو اقرب للتقوى ، واسأله تعالى ان يحفظك ويسدد خطاك وسلام بأنتظار لفته ....لكم ان .... دمتم للجمهورية ....

رسالة العقيد عبد السلام عارف إلى الزعيم عبد الكريم قاسم من سجنه بتاريخ 24 تشرين الثاني 1958

[ ] الفراغات الواردة في النص بسبب عدم وضوحها في الاصل لقدم الوثيقة

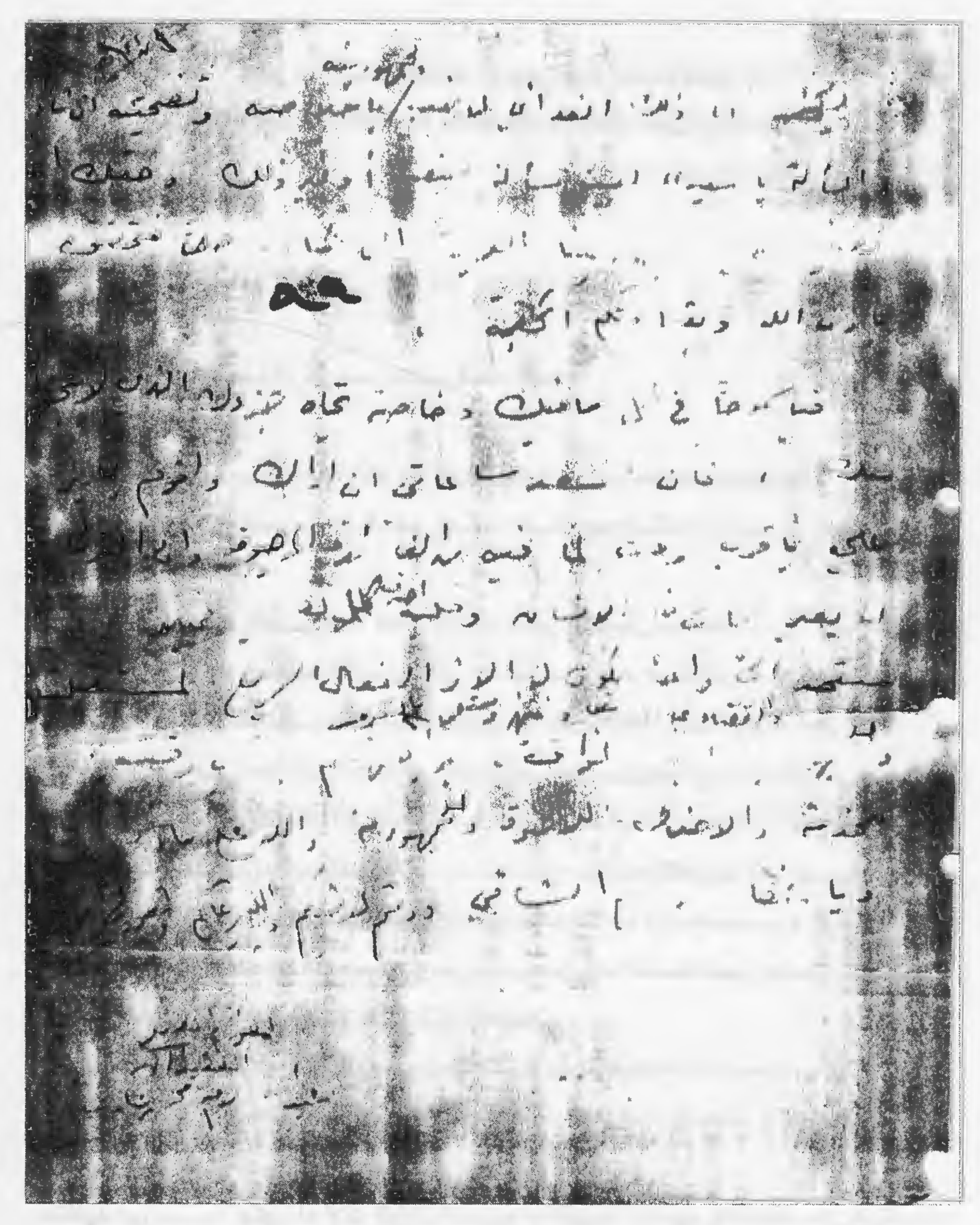
ملحق رقم (6)



بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة العقيد عبد السلام عارف إلى الزعيم عبد الكريم قاسم من سجنه بتاريخ 9 كانون الأول 1958

ملحق رقم (6)



رسالة العقيد عبد السلام عارف إلى الزعيم عبد الكريم قاسم من سجنه بتاريخ 9 كانون الأول 1958

ملحق رقم (6)

صور من رسائل العقيد الركن عبد السلام عارف
الى الزعيم عبد الكريم قاسم عندما كان الاول في السجن

بغداد

1958/12/9

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

سيدي الاخ الاكبر الزعيمَ الركن عبد الكريم قاسم المحترم

حفظه الله ووفقه آمين

تحية اخوية صادقة مباركة فأهنئكم من كل قلبي لسلامتكم وسلامة جمهوريتنا العزيزة من كيد المستعمرين واذ نابهم سائلا الباري يوفقكم من نصر الى نصر وحماية الجمهورية .

عزيزي اذا يحزنني ان اكون بعيداً عنك الان وان قلبي ليتفطر دماً عما .... وبعده هؤلاء المجرمين ونواياهم وخططهم الخبيثة ولكن الله لهم بالمرصاد وبفضل سهركم وحرصكم وسيطرتكم وسياستكم الرشيده ثم ويتم القضاء على كل محاولة خبيثة بعونه تعالى .

ويعلم الله ان روحي معك ايها الاخ الغالي ولم تغمض لي عين ويهدأ لي بال طالما اني بعيد في .... وارجو ان تذكر قولك الكريم في احدى اليالي عبد السلام مصيرنا واحد مهما تقلبت الاحوال فكيف ترضى يا ايها العزيز ان.........عنك في مثل هذه الظروف فكن على يقين والله يشهد ان ذلك الفدائي لأخيه ولجمهوريته بـاخلاصه وتضحيته ان شاء .

والمسألة يا سيدي ليست مسألة منصب او غير ذلك وحق انما قضية مصير جمهوريتنا العزيزة التي كانت حلماً فتحقق بأذتن الله وبقيادتكم الحكيمة .

فيا سموحاً في كل مافيك وخاصة تجاه جزءك الذي لا يتجزأ منك ، فانه اسعد ساعاتي ان اراك واقوم بما تمليه علي باقرب وقت لما فيه من الفائدة المرجوة وان الغطاس لا يعبر عما في ضمير الانسان وقلبه اصدق تعبير........

ستشهد الي .... يكون له الاثر المقال السريع لمستقبلنا وللجهود والقضاء على كل شغب

❖ الفراغات الواردة في النص بسبب عدم وضوحها في الاصل لقدم الوثيقة

ملحق رقم (6)

.... والموافقة بمواجهاتكم باقرب وقت .

للخدمة والاخلاص للاخوة وللجمهورية والله على ما .... بـــانتظار ردكم الشـــافي ودمتم لاخيكم والله يرعاكم وهو ولي التوفيق

العقيد الركن

عبد السلام محمد عارف

[ ] الفراغات الواردة في النص بسبب عدم وضوحها في الاصل لقدم الوثيقة

ملحق رقم (7)

رسالة العقيد عبد السلام عارف إلى الزعيم عبد الكريم قاسم من سجنه بتاريخ 24 تشرين الثاني 1958

ملحق رقم (7)

رسالة العقيد عبد السلام عارف إلى الزعيم عبد الكريم قاسم من سجنه بتاريخ 24 تشرين الثاني 1958

ملحق رقم (7)

- ٢ -

فقد مضت علي هذه السنون العجاف وأنا بصحبتك، وقلبك كقلب الحبيب الشقيق، بل ولم [illegible]

من صحة عائلتك فكيف ترضى يا حبيبي، فيا أخي [illegible] رفقاً بالقوارير وبأطفالي

وبالصغار العزيزين عليك الذين تيتموا وأنا حياً في الحياة فقدوا حياتهم فإني أنت الذي

من نداء أخيك - وها أنت أول عبد [illegible] قد أقبل [illegible] ومن [illegible] الحي

أن أقضيه في السجن والسطفة يتقدمون إلى [illegible] وبيده زمام الأمور، فحاشا الله

أن تترك أخيك.

وأقسم لك بالله العلي العظيم وبرافع النجوم العشر الذي أقسم [illegible] عز وجل في القرآن الكريم أن عبد السلام أخوك

الحقيقي ولا يريد أخلص منه إليك ولا تؤثر عليه الشوائب والأيام وإن ما جرت لي

هو القضاء والقدر والنصيب "قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا هو مولانا وعلى الله

فليتوكل المؤمنون".

فإذا كنا [illegible] علينا وعلينا [illegible]، فليست العبرة في [illegible] الذين [illegible]

[illegible] بأخيه عبد السلام [illegible] [illegible] بما تريد [illegible] المؤمن [illegible]

[illegible] وقد قال الله عز وجل في القرآن الكريم "وإذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا

فقل سلام عليكم كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده

وأصلح فإنه غفور رحيم"

فأنا حاضر [illegible] لكل [illegible] أخوية ووطنية وأنت أعرف [illegible] [illegible]

في كل زمان ومكان، فالفرصة سانحة والموقف مساعد جداً وأنت أعلم [illegible]

[illegible]، فكما تعاونا [illegible] على الله [illegible]

[illegible] تحت [illegible]، فاليوم [illegible] تتطلب [illegible]

[illegible]، فما [illegible] [illegible] [illegible] منك وإليك [illegible]

[illegible] دوماً إن شاء الله [illegible]

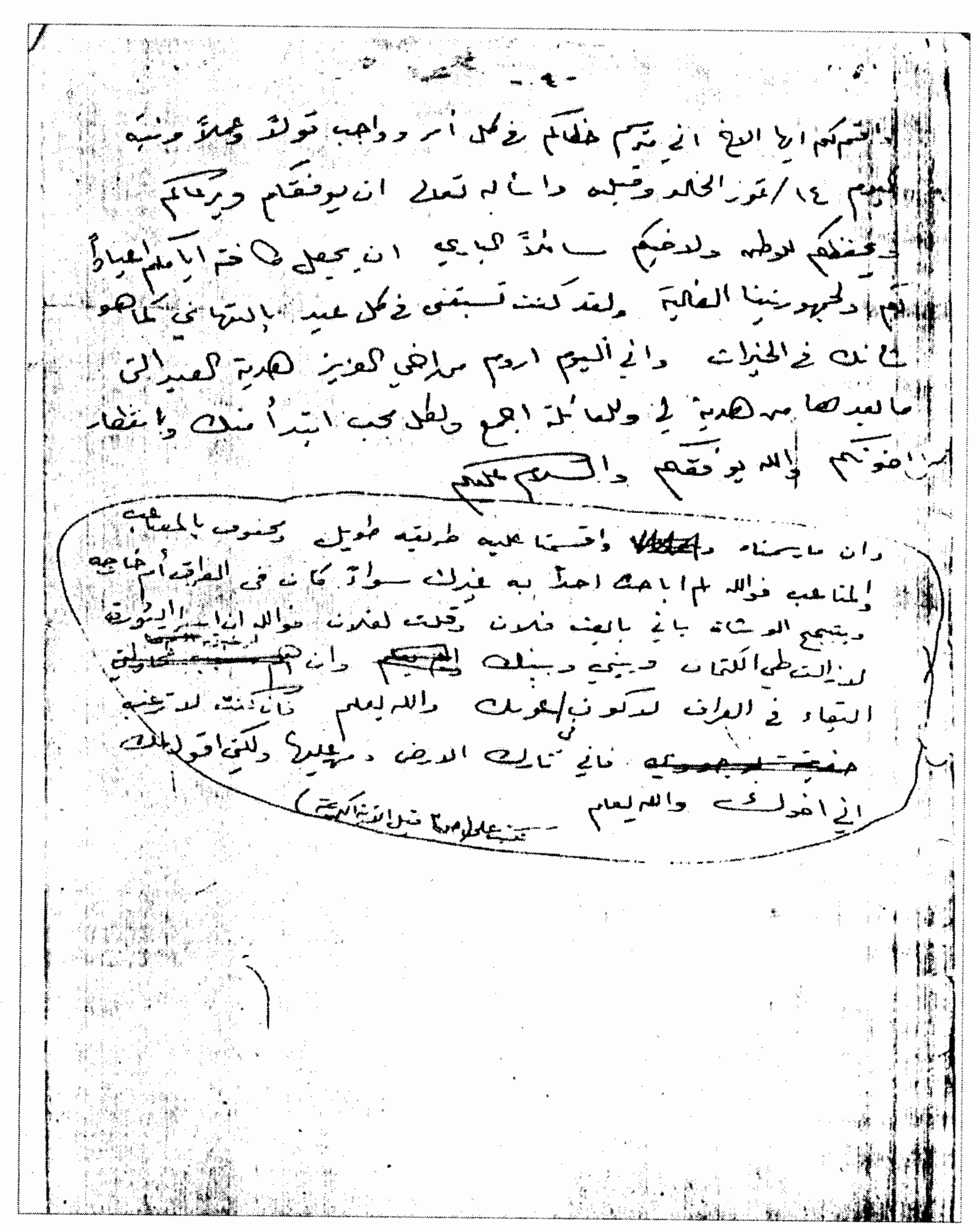
[illegible] الكتمان والمبالغة ونحن محاطون [illegible] [illegible]

[illegible] المستقبل [illegible] والحق يعلو ولا يعلى عليه وحياة [illegible] مفتوحة [illegible]

[illegible] أنا [illegible] عينا.

رسالة العقيد عبد السلام عارف إلى الزعيم عبد الكريم قاسم من سجنه بتاريخ 24 تشرين الثاني 1958

ملحق رقم (7)



- ٩ -

اقسم لكم ايها الاخ اني مقدم خطاكم في كل امر وواجب تولاكم عملاً ومنذ
يوم ١٤ / تموز الخالد وقبله واسأله تعالى ان يوفقكم ويرعاكم
ويحفظكم للوطن والدفاع [illegible] ان يجعل [illegible] الامام [illegible]
ثم ولجمهوريتنا الفتية ولقد كنت تسبقني في كل عيد بالتهاني كما هو
شأنك في الخيرات واني اليوم ارسل مع اخي العزيز هدية العيد التي
ما تعودتها من هدية لي ولعائلتي اجمع ولطالما احب ابتدأ منك وانتظار
امر منكم والله يوفقكم والسلام عليكم

وان ما [illegible] واقسمنا عليه طريقه طويل محفوف بالمصاعب
والمتاعب فوالله لم ابايع احداً به غيرك سواء كان في العراق ام خارجه
ويتهمني الوشاة باني بايعت فلان وقلت لفلان فوالله انا ابعد [illegible]
لذا التمس [illegible] الكتاب [illegible] وان [illegible]
التجاء في العراق لاكون لعونك والله يعلم فان كنت لا ترغب
[illegible] فاني تارك الارض [illegible] ولكي اقول لك
اني اخوك والله يعلم
([illegible])

رسالة العقيد عبد السلام عارف إلى الزعيم عبد الكريم قاسم من سجنه بتاريخ 24 تشرين الثاني 1958

ملحق رقم (7)

1959/4/4

وبه نستعين

سيدي الاخ الاكبر آمر اللواء الركن عبد الكريم قاسم المحترم

تحية اخوية صادقة مشفوعة بالاشتياق والاحترام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فيسرني ان انتهز هذه الايام الشريفة المباركة واقدم لكم اجمل واطيب التهاني والاماني القلبية بمناسبة عيد الفطر السعيد سائلا الباري قبول صيامكم المبارك وتسديد خطاكم وتوفيقكم الى مافيه الخير انه سميع مجيب.

عزيزي ـ اكتب لكم بلغة الاخوة لأعبر عن الحقيقة من بعد طول البعاد وألم الفراق وانها نفثات صائم بل ومتقشف زاهد الى الله عز وجل وانها لقول حق والله على كل ما اقول وكيل فاني والله العظيم وبحرمة هذه الايام الشريفة المباركة ولست ادري مابينه الغد لي لم اقم بأي عمل او اقول بل وحتى فيه تجاهك خاصة وتجاه وطني وجمهوريتنا العزيزة الا الخدمة الصادقة المستوحات من توجيهك واني كنت اطلعك على كل عمل وقول، فقد صاحبتك هذه السنين التي جعلتني ثقتك في كل شيء وتعرف حبي واخلاصي اليك ، فكيف تسول لي نفسي ان اقوم بعمل يسيء اليك فما شاء الله ثم ماشاء الله لم انطق بأي كلمة لا ترضاها بل ولم يتجرأ احد الا بذكرك الطيب امامي والجميع يعلمون بمنزلك في قلبي ، واؤكد ان كل ماقيل او كتب عني مما لا ترضاه فهو افك وبهتان ووشاية ولا اعلم عنه شيئا فوالله لم يصدر مني الا الاعلاء من شأنك وانك على علم تام بما اكنه وتكنه العائلة اجمع نحوك من الود والاخاء

ايها الاخ العزيز فهل تعتقد اني اسمح ولو سماعاً ان يتآمر احد على حياتك الغالية ،فوالله لاقضي عليه في المهد وهل يشك احد في اخلاصي اليك ليتمكن من ان يقوم بمثل ذلك بعلمي فلا والله ولا والله ، فيا من فديتك بنفسي وبأعز مالدي وما استطيعه ارجو ان تكون على ثقة فيما اقول واني اخي ـ لقد صاحبك ضباط واشخاص كثيرون ، اولست تذكر المصاعب التي يخلقونها لك في تنفيذ الواجب الوطني وهل تذكر عني ولو مرة واحدة في يوم من الايام قد تعذرت في واجب رسمي او اخوي بل هل كنت اعرف الراحة او الانشغال بالعائلة او لسبب مرض تجاه مطاليبك واخوتك ، بل ولمن أأتمنته برسالتك الكبرى على الوجه الاكمل .

ملحق رقم (7)

واخيرا ياعزيزي هذا جزائي سجن والمدام وتشريد عائلة وانت بيدك الحل والعقد وانت الذي تعرفني تمام المعرفة قولا وعملا وسيرة وانا الذي منزلتي منك منزلة هارون من موسى فلا تشمت بي الاعداء / دع عننا الثورة وتضحيتي وقيامي بالواجب الوطني فان الصلة الاخوية الروحية التي بيننا فوق الوصف والتعبير ، فهل تذكر بمائدتنا ان تفطر اول يوم من رمضان المبارك في بيتي فاين مني الان وانا نزيل سجن لاكتبه الله ا لاحد فعل تذكرت بأخيك يا اخي تصور موقفي فليس من السهولة ان اتركك ونتفارق في كلمات ففي ايام الشدة كريم السلام وسلام الكريم واليوم بعد ان يصبح كريم رجل الساعة (وهذا ماكنا نحلم به اياماً وليالي) .... بل وكيف تقعد و تفكر وتتحدث وتعمل ونأكل وتنام وعزيزك بهذا الحال فلقد قال احدهم للنبي (ص) اترضى بي ان تكون منعماً ـ ونحن على حجر اللظى نتقلب

فبدل ان اكون ساعدك الايمن وسيفك البتارلكل من تسول له نفسه بالسوء مهما كان نوعه وانت تقدر وفائي ولصحبتي الغرا في غيا هب السجون فانا لله وانا اليه راجعون ، نعم انت لست منعماً بل متعبا وساعدك الله لعن الظروف التي ابعدتني عنك جسماً فوالله ان روحي معك في جميع الظروف والاحوال وان حملناكم رسالة ...... قد اقسمت واياك على ادائها وانت تعلم .

عزيزي . اترضى بعد ما مقمت به تجاهك وتجاه وطننا في ثورتنا المباركة ان اوسم بالخيانة واسب واشتم بالصحف والاذاعة والمحكمة وحرام والله حرام ان اوسم بذلك لانني بريء والله بريء من كل تهمة وقلبك يعلم حقيقة عبد السلام فانا اخوك المخلص وجزءك الذي لا ينقصم قد اصبح شتمي وسبي كسب الامويين للعلوين حتى على المنابر الى ان يسر الله الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز فكف الناس . واني واني لا اغالي ان شبهتك بعمر بن عبد العزيز لا من يعرف دماثتك وروحك الاخوية الطيبة وخاصة بالنسبة لي يحق له وصفك وتشبيهك بالخلفاء العادلين فأرحم اخاك رحمك الله وصنه من العاديات واقاويل الوشات ويعلم الله اني لم اخنك لا قولة ولا عملاً والله يشهد واني بريئ .

اخي لقد قال نبينا الاعظم (ص) اوروأا المدد عن المسلمين ما استطعتم ، فمن كان له ملجأ فخلو سبيله ، فان الامام ان يخطيء في العفو خير من ان يخطيء في العقوبة وهل يوجد ملجيء ويقيني غيرك فانت الاخ الكريم وليس لي سواك فوالله لو تعلم ما انا عليه لبذلت المستحيل وانقذتني

[ ] الفراغات الواردة في النص بسبب عدم وضوحها في الاصل لقدم الوثيقة

ملحق رقم (7)

وهنا املي الدائم .

عزيزي - هل كنا نعلم ان احـدى نتائج ثورتنا المباركة التاثير على اخوتنا لهذه الدرجة ولكني على ثقـة تامة بقلبـك الطاهر واخوتك الحقيقـية التي لا تؤثر عليها المظاهر والايام وارجو ان تأمر بجمع شملي والعائلة بالصورة التي تنسبها الى ان يقضي الله امرأ كان معقولا والشاعر يقول.

وما ضننتك تنسى حق اخوتي .... ان الاخوة في اهل الهنى ذمم

فاتقدم اليك بأسم الاخوة ان تنظر لاخيك تلك النظرة الحانية وتنقـذه من هذه المحنة وتنقذ عائلته العزيزة عليك حالي يقول

هبنا جنبنا ذنوبا لا يكفرها عند فما جنى الاطفال والحرم

فقد مضت علي هذه الشهور العجاف وانا بعيد عنك ((وقلب الاخ الحبيب رفيق بل ولم تسمح لي بمشاهدة عائلتي فكيف ترضي يا حبيبي)) فيا المدل من اشكو اليه همي وفقا بالقـوارير باخيك وبالصغار والعزيزين عليك الذي تيتموا وانا اسحب الحياة مغد لهم حياتهم فأين انت لان من نداء اخيك الحي ان اقضيه في السـجن والاطفال يتطلعون الى عمهم الكريم بـيده زمام الامور فما شاء الله ان تترك اخيك.

واقسم لك بالله العلي العظيم وبمواقع النجوم القسم الذي لا اقسمه الباري عز وجل في القرآن الكريم ان عبد السلام اخوك الحقيقي ولا يوجد اخلص منه اليك ولا تؤثر عليه الشوائب والايام وان ماحدث لي هو القضاء والقدرالنصيب ((قل لن يصيبنا الا ماكتب الله لنا هو مولانا وعلى كل الله فليتوكل المؤمنون)) فيا ايها الاخ من يحن علينا ويرعانا غيرك ، فليست العبرة في التقرب اليك الان فاذكر اعتمادك وثقـتك باخيك عبـد السـلام فهو سـهمك وأامره بما تريد وعليك باخيك المؤمن الواثق من اخوتك وان مارسمنا واقسمنا عليه طريقه طويل ومحفوف بالمصاعب والمتاعب فوالله لم اباحث احداً بـه غيرك سواءَ كان في العراق ام خارجه ويتيح الوشـاة بـاني بايعت فلان وقلت لفلان فوالله ان اسرار الثورة لازالت طي والكتمان بيني وبينك وان لرغبتي البقاء في العراق لاكون في عونك والله يعلم فان كنت لا ترغب فاني تارك الارض ومن عليها ولكن اقول لك اني اخوك والله يعلم وقد قال الله عز وجل في القرآن الكريم ((واذ جاء الذين يؤمنون باياتنا فقل سلام عليكم كتب ربكم على نفسه الرحمة انه من عمل سوءاً بجهالةثم تاب بعده

۞ الفراغات الواردة في النص بسبب عدم وضوحها في الاصل لقدم الوثيقة

ملحق رقم (7)

واصلح فانه غفور رحيم)) فانا حاضر يا اخي بكل خدمة اخوية ووطنية وانت اعرف بكيفية الاستفادة مني وتوجيهي في كل زمان ومكان فالفرصة سانحة والموقف مساعد جداً وانت اعلم بقصدي وتقدرون اندفاعي الاخوي تجاهكم واخلاصي فكما تعاوننا ليلا ونهارا بعد الاتكال على الله وقامت الثورة تحت قيادتكم الحكيمة فاليوم الخدمة تتطلب المضاعفة خاصة بعد الموقف الاخير حال السوء فالكلمات المنمقة المزيفة لا تهمنا فعبد السلام منك واليك وارجو ان اكون عند حسن ظنكم دوماً ان شاء الله املا الموافقة على مواجهتكم او ما تنسبون اليه لان القرطاس لا يستوعب التفاصيل والامر يتطلب الكتمان والمباغتة ونحن محاطون بالاعداء من كل نوع وعلى كل فالحياة كفاح والمستقبل كشاف والحق يعلو ولا يعلى عليه وحياة الجهاد مفتوحة والعدو رابص امامنا ان لم نقل متحفز علينا واقسم لكم ايها الاخ اني مترسم خطاكم في كل امر وواجب قولا وعمل ونية كيوم 14 / تموز الخالد وقلبه واسأله تعالى ان يوفقكم ويرعاكم ويحفظكم للوطن ولاخيكم سائلا الباري ان يجعل كانه ايامكم اعياداً لكم ولجمهوريتنا الغالية ولقد كنت تستعين في كل عيد بالتهاني كما هو شأنك في الخيرات واني اليوم اروم من اخي العزيز هدية العيد التي مابعدها من هدية لي وللعائلة واجمع ولكل محب ابتدأ منك وبانتظار اخوتكم والله يوفقكم والسلام عليكم

ملحق رقم (8)

٧ نيسان ١٩٥٩

أخي العزيز سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم المحترم

تحية واحتراماً

انتهز فرصة حلول عيد الفطر المبارك لأبعث إلى سيادتكم بأخلص التهاني الأخوية سائلاً المولى تعالى أن يحرسكم ويمدكم بالعزم والقوة لتسيروا بجمهوريتنا العزيزة إلى المجد.

وانتهز هذه الفرصة أيضاً لأقدم تهانيّ الحارة على خطوتكم اللازمة بالخروج بنا من حلف بغداد وبحولكم بذلك آخر آثار الاستعمار.

وأخيراً أتقدم إلى سيادة أخي بالشكر الجزيل لأمركم بإبقائي في بيتي وعدم أخذي إلى مكان آخر. وهذه حقاً هي الأخوة والوفاء فأنا بريء وقد صدر أمر في هذا الحضور القذر مع الخونة ظلماً وأقسم لك أن لا معرفة لي ولا علم بمؤامرة الشواف الدنيئة ولا بغيرها. أنا أجل من أن أنزل إلى درك الخيانة الوطنية أو الخيانة الأخوية وأخلاقي لا تسمح لي بأن أتنكر لك فما كنت ناسياً رعايتك لي واهتمامك بكل أموري وتفقدك لي حتى بعد ابتعادي عن المسؤولية. حاشاي أنني لست من هذا النوع من الناس.

لقد كنت صادق القول دائماً وسأظل كذلك لأقول أنني أبيض الوجه ناصع البياض وأنا أحمد الله على ذلك وأشكره. وكلي ثقة بأن التحقيق ومحكمة الشعب والزمن ستثبت جميعها صحة ما أسلفت وستثبت إن شاء الله أن دفاعك عني كان في محله وأنك لم تذهب فيه إلا مذهب الحق والعدل.

وأخيراً أكرر شكري وامتناني لكم وأبتهل إلى المولى جل وعلا أن يوفقكم ويصونكم من كل سوء وأن يأخذ بيدكم إلى ما فيه الخير والعز لوطننا الغالي إنه سميع مجيب.

أخوكم المخلص ناجي طالب

رسالة الأستاذ ناجي طالب إلى الزعيم عبد الكريم قاسم بعد حركة الشواف 1959

ملحق رقم (8)

7 نيسان 1959

اخي العزيز سيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم المحترم

تحية واحتراماً

انتهز فرصة حلول عيد الفطر المبارك لابعث الى سيادتكم باخلص التهاني الاخوية سائلا المولى تعالى ان يحرسكم ويمدكم بالعزم والقوة لتسيروا بجمهوريتنا العزيزة الى المجد .

وانتهز هذه الفرصة ايضا لاقدم تهاني الحارة على خطوتكم الحازمة بالخروج بنا من ملف بغداد ومحوكم بذلك اخر اثار الاستعمار.

واخيرا اتقدم الى سيادة اخي بالشكر الجزيل لامركم بابقائي في بيتي وعدم اخذي الى مكان اخر . وهذه حقا هي الاخوة والوفاء فأنا بريء وقد حشر اسمي في هذا الموضوع القذر ومع الخونة ظلماً واقسم لك ان لا علاقة لي ولا علم بمؤامرة الشواف الدنيئة ولا بغيرها . انا اجل من ان انزل الى درك الخيانة الوطنية او الخيانة الاخوية واخلاقي لا تسمح لي بان اتنكر لك فأطعنك ناسيا رعايتك لي واهتمامك بكل اموري وثقتك بي حتى بعد ابتعادي عن المسؤولية . حاشاي انني لست من هذا النوع من الناس . لقد كنت صادق القول دائما وسأظل كذلك واقول انني ابيض الوجه وناصع البياض وانا احمد الله على ذلك واشكره و كلي ثقة بان التحقيق ومحكمة الشعب والزمن ستثبت جميعها صحة ما اسلفت وتثبت ان شاء الله ان دفاعك عني كان في محله وان لم تذهب فيه الا مذهب الحق العدل واخيرا اكرر شكري وامتناني لاخي وابتهل الى المولى جل وعلا ان يوفقكم ويصونكم من كل سوء وان ياخذ بيدكم الى مافيه الخير والعز لوطننا الغالي انه سميع مجيب

اخوكم المخلص

ناجي طالب

ملحق رقم (9)

وزارة الدفاع
القيادة العامة للقوات المسلحة

محاكمات
المحكمة العسكرية العليا الخاصة

المحاضر الرسمية للجلسات التي عقدتها المحكمة
لمحاكمة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم

صدر الكتاب
عن وزارة الدفاع
اعداد
هيئة التدوين في المحكمة العسكرية العليا الخاصة
الجزء الحادى والعشرون
١٩٦٢

صورة عن عنوان كتاب المحكمة العسكرية العليا الخاصة بمحاكمة البعثيين الذين قاموا بمحاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم.

ملحق رقم (10)

انتهى الجزء الحادى والعشـــرون

وقد تضمن محاكمة كل من

تحسين معله ، فؤاد شاكر ، حازم البكرى ،
وليد عبدالرحمن ، عبدالمنعم قدوس ،
ابراهيم غانم ، وعبدالاله محمد فخرى البيانى
ومدحت الحاج سرى

ويليه

الجزء الثانى والعشرون

مطبعة الحكومة ـ بغـداد
١٩٦٢

خاتمة كتاب المحكمة العسكرية العليا الخاصة بمحاكمة البعثيين الذين قاموا بمحاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم

ملحق رقم (11)

وبصدد الأحكام الخاصة بجماعة محاولة
اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم من البعثيين
في احد الليالي كان الزعيم في زيارة رئيس الأركان
وكنا معه انا (العقيد محسن الرفيعي) والاستاذ
محمد حديد والنائب الضابط عبد اللطيف قاسم
شقيق الزعيم واذا بالزعيم يطرح علينا الثلاثة
السؤال التالي
ما هو رأيكم في تخفيض الأحكام الصادرة
بحق الذين رموني بالرصاص في شارع
الرشيد
وكان المجيب الأول شقيقه عبد اللطيف
اذ قال ان العفو من شيم الرجال وان
الله اوصى بالرحمة والشفقة وكذا
كانت اجابة الاستاذ محمد حديد وانا
حينئذ تبادلنا معهما ونعم احد صفحاته
فاذا به يرى الآية توصي بالعفو والرحمة
وفي الحال طلب اضبارات المحكومين وبدأ
تخفيض الأحكام

محسن الرفيعي

تعليق العقيد محسن الرفيعي بخط يده يذكر فيه تفاصيل تخفيض الاحكام الصادرة بحق البعثيين الذين قاموا بمحاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم

ملحق رقم (11)

وبعد صدور الاحكام الخاصة بجماعة محاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم من البعثيين وفي احدى الليالي كان الزعيم في غرفة رئيس المرافقين وكنا معه انا (العقيد محسن الرفيعي) والاستاذ محمد حديد والنائب الضابط عبد اللطيف قاسم شقيق الزعيم واذا بالزعيم يطرح علينا الثلاثة السؤال التالي :ماهو رأيكم في تخفيض الاحكام الصادرة بحق الذين رموني بالرصاص في شارع الرشيد وكان المجيب الاول شقيقه ن. ض عبد اللطيف اذ قال العفو من شيم الرجال وان الله اوصى بالرحمة والشفقة وكذا كانت اجابة الاستاذ محمد حديد وانا حينئذ تناولت مصحفاً وفتح احد صفحاته فاذا بالاية الكريمة توصي بالعفو والرحمة وفي الحال طلب اضبارات الدعوى وبدء بتخفيض الاحكام

محسن لرفيعي

نص تعليق العقيد محسن الرفيعي يذكر فيه تفاصيل تخفيض الاحكام الصادرة بحق البعثيين الذين قاموا بمحاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم



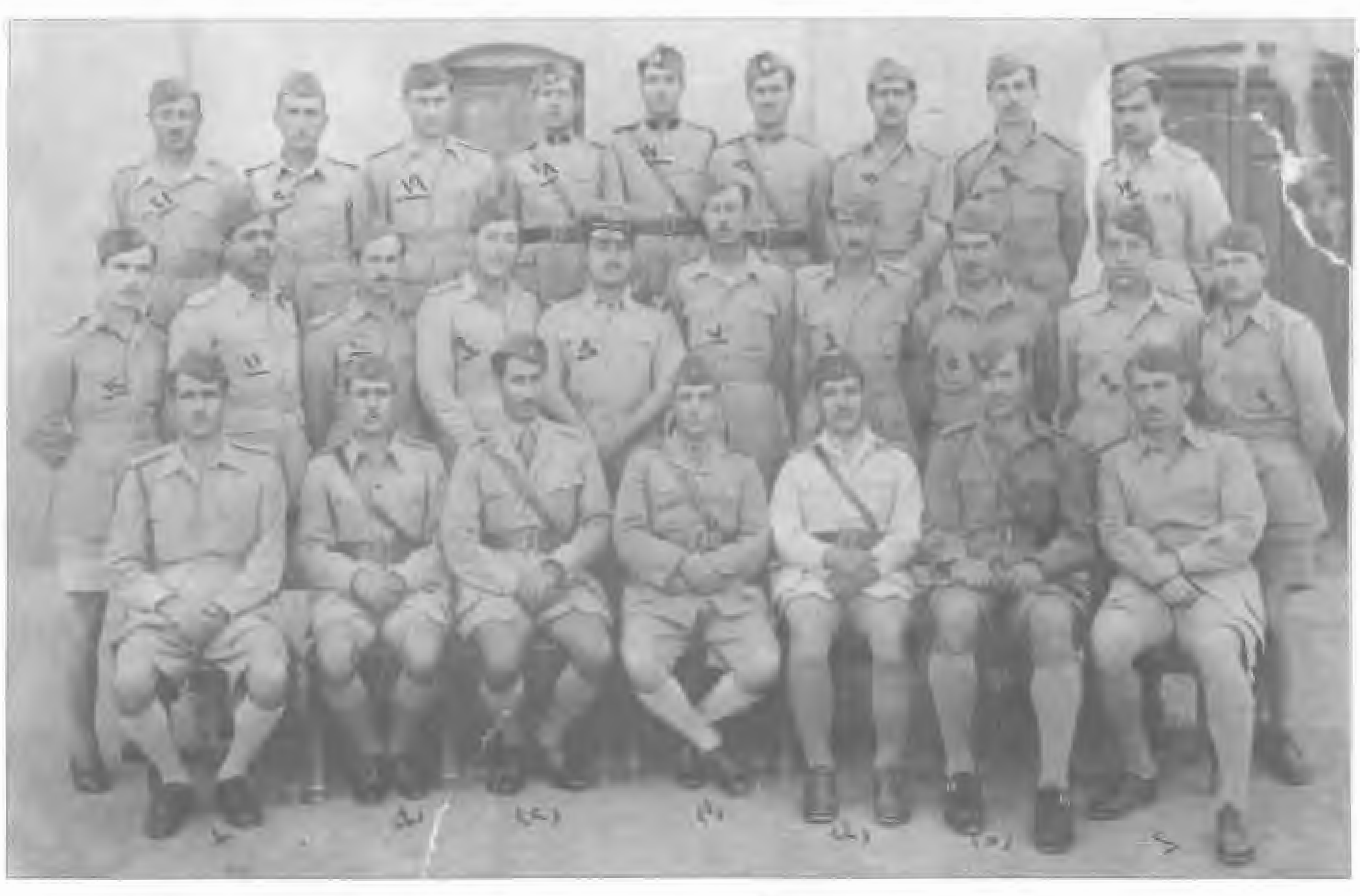
الصــور

صورة رقم (1)



الرئيس (النقيب) محسن الرفيعي مع المقدم الركن عبد الكريم قاسم في حرب 1948 في فلسطين ... الأول من اليمين

صورة رقم (2)



الملازم الأول محسن الرفيعي (الثاني من اليسار جلوساً) مع هيئة مدرسة الأسلحة الخفيفة وتلاميذها في العام 1945.

صورة رقم (3)



العرض العسكري في الحبانية عند استلامها من الجانب البريطاني بحضور الملك فيصل الثاني والأمير عبد الإله ونوري السعيد . العقيد شكري محمود نديم في المقدمة وخلفه يساراً محسن الرفيعي ، ويميناً علي حسين الجاسم .

صورة رقم (4)



السيد محسن الرفيعي برتبة نقيب

صوزة رقم (5)



العقيد محسن الرفيعي مع اللواء عبد الكريم قاسم

صورة رقم (6)



العقيد محسن الرفيعي مع وزير الخارجية هاشم جواد

صورة رقم (7)



العقيد محسن الرفيعي مع وزير الداخلية أحمد محمد محي

صورة رقم (8)



العقيد محسن الرفيعي يتوسط وزيري الداخلية أحمد محمد محي والمعارف إسماعيل العارف

صورة رقم (9)



العقيد محسن الرفيعي مع الملحق العسكري الباكستاني في بغداد وزوجته

صورة رقم (10)



العقيد محسن الرفيعي في زيارة للولايات المتحدة مع كل من العقيد سعدون المدفعي (الثاني يميناً) والمقدم محمد خالد الملحق العسكري في واشنطن (الأول يساراً).

صورة رقم (11)



العقيد محسن الرفيعي مع إسماعيل العارف وزير المعارف

صورة رقم (12)



العقيد محسن الرفيعي مع السفير السعودي في بغداد

صورة رقم (13)



العقيد محسن الرفيعي والسيدة عقيلته مع السفير الكويتي في بغداد

صورة رقم (14)



العقيد محسن الرفيعي (الثاني جلوساً من اليمين) مع ضباط مديرية الاستخبارات العسكرية

صورة رقم (15)



العقيد محسن الرفيعي مع الحاكم العسكري العام رئيس أركان الجيش أحمد صالح العبدي وعلي غالب عزيز وقائد القوة الجوية وعدد آخر من الضباط أثناء لقاء الوفد الروسي

صورة رقم (16)



السيد محسن الرفيعي برتبة عقيد

صورة رقم (17)



العقيد محسن الرفيعي في زيارة للمدرسة العراقية في طهران أثناء زيارته إلى إيران ومعه مدير المدرسة والملحق العسكري العراقي في طهران

صورة رقم (18)



السيد محسن الرفيعي في مكتبه متصرفاً للواء الكوت

صورة رقم (19)



رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف ورئيس الوزراء طاهر يحيى والسيد محسن الرفيعي في لواء الكوت

صورة رقم (20)



رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف ووزير الإصلاح الزراعي عبد الكريم فرحان والسيد محسن الرفيعي في لواء الكوت

صورة رقم (21)



رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف ورئيس الوزراء طاهر يحيى ووزير الإصلاح الزراعي عبد الكريم فرحان والسيد محسن الرفيعي في لواء الكوت

صورة رقم (22)



السيد محسن الرفيعي متصرف لواء الكوت مع عبد الكريم فرحان وزير الإصلاح الزراعي

صورة رقم (23)



السيد محسن الرفيعي (السادس من اليسار جلوساً) مع رؤساء الدوائر الإدارية في لواء الكوت

صورة رقم (24)



السيد محسن الرفيعي مع مدير معارف لواء الكوت وبهاء الدين أحمد

صورة رقم (25)



السيد محسن الرفيعي متصرف لواء الكوت يتسلم من رئيس غرفة تجارة الكوت هدية تذكارية في حفل توديعه بعد نقله من المدينة

صورة رقم (26)



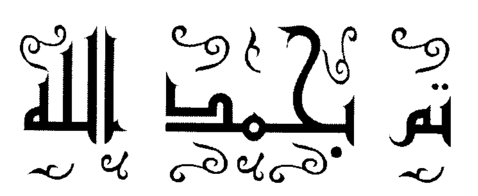
السيد محسن الرفيعي متصرف لواء الكوت يتقدم لجنة البحث عن قبر الشاعر أبو الطيب المتنبي

صورة رقم (27)



صورة شخصية للمرحوم العقيد المتقاعد السيد محسن الرفيعي في مكتبه في لواء الكوت

قائمة المحتويات


تم بحمد الله

طبعت بمطابع شركة مجموعة العدالة
للصحافة والطباعة والنشر
المدير التجاري: 07903411093
E-mail:aladala_print_co@yahoo.com